الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة1

كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

رقم التسجيل: 05/AR/2024
الرقم التسلسلي: 51/D3c/2024

الآراء النحوية لمحمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في اللغة والأدب العربي: تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة:
أميرة زيادي

إشراف الدكتور:
حمزة بوكثير

– أعضاء لجنة المناقشة –

06/07/2024

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامــعة	الصفة
الصديق حاجي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري	رئيسا
حمزة بوكثير	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري	مشرفا ومقررا
محمود بوسته	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 1 الإخوة منتوري	مناقشا
رضا بيرش	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي سي الحواس –بريكة	مناقشا
شعيب زياد	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مناقشا
شيخة حفناوي	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023–2024

شكروعرفان

أولا وقبل كل شيء، أحمد الله وأشكره أن وفقني لإتمام هذا العمل، فله بالغ الحمد والثّناء.

ثمّ أتقدّم بشكري إلى أستاذي المشرف الدكتور: حمزة بوكثير، والذي سدّد خطى البحث بالتوجيهات القيمة والمر افقة العلمية.

كما أشكركل من ساعدني ولو باليسير، من دعاء أوتوجيه أو تشجيع.

إلى كل هؤلاء، أقدّم جزيل شكري وبالغ امتناني.

إهداء

إلى أمي التي أدين لها بعد الله بالفضل والمنن عليّ،

إلى أبي عرفانا بكرمه لي وجميل مودته،

إلى إخوتي وأخواتي، الأنس والسكن،

إلى ابني المشاكس "منيب الرحمن"، والذي لا يعترف بأي برنامج للبحث على حساب وقته، ويظلّ يبعثر الأوراق كلّما رتبتها.

إلى زوجي وسندي سفيان والذي رافق الأطروحة بالعون والتشجيع منذ كتابة صفحاتها الأولى.

إلى كل من علمني حرفا، عاملني عطفا ولطفا،

أو ألقى إليّ بالمودة، أو أعانني في شدة.

أهدي هذا العمل.

أميرة

مقـــــــدّمة

لا شك أن النحو من بين مستويات اللغة الأكثر تعقيدا ولفتا للانتباه في الظاهرة اللغوية بجميع اللغات على اختلافها، لذلك شغل الكثير من الباحثين والنحاة على مر العصور. غير أن النحو العربي ولارتباطه بغايات كثيرة ومقاصد شرعية ولسانية وتعليمية، وحتى ثقافية لدى أهل العربية وغيرها، حظي بالاهتمام أكثر من غيره، فجاءت فيه مؤلفات كثيرة، ومصنفات ثمينة زخرت بها المكتبات العربية. وقد اشتغلت تلك المصنفات على موضوعات عديدة من نحو العربية؛ كملاحظة الملامح العامة لبناء الجملة وصفا بالسماع، ثم محاولة استنباط القواعد من خلال التحليل والقياس والتعليل، وغيرها من الآليات الفكرية والمنطقية.

غير أن السياق الديني والعلمي والحضاري للنحو العربي والأمة العربية من جهة، وصعوبة مستوى النحو من جهة أخرى، فرض وألزم على أهل العربية تيسير الكثير من جوانبه، خاصة بعد حركة التأليف والمصنفات الكثيرة في تفصيل مسائله. فجاءت شروح كثيرة لتلك المصنفات، ثم تلتها جهود التحقيق بما تضمنته من نصوص وآراء واجتهادات كثيرة، ارتبط فيها النحو العربي بأصوله ونصوص أدلته.

ومن أبرز تلك الجهود والاجتهادات، ما نجده في شروح الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد لمسائل النحو العربي الواردة في شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك؛ إذ سعى من خلالها إضافة للتحقيق إلى تيسير مسائل النحو في شرح ابن عقيل، وتبسيط ما يصعب فيها، واستدراك ما غفل عنه، وإضافة ما ينفع متعلم النحو.

من هذا المنطلق ارتأينا أن يكون موضوع الدراسة "**الآراء النحوية لمحمد محيي الدين عبد الحميد في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل**".

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تعرض آراء واجتهادات الأستاذ والمحقق محيي الدين، والذي برع في شرح مسائل النحو والاستشهاد لها، بغية تيسيرها على المتعلمين. كما تقدم الدراسة محاولة مقاربة منهج هذه الآراء بمناهج اللسانيات الحديثة في منظورها للغة. ويمكن التفصيل أكثر فيما يلي:

– استقراء مدونة البحث لتحديد آراء محمد محي الدين النحوية، وعرضها للدراسة والمناقشة.

– بيان مكانة محمد محي الدين عبد الحميد، وأهمية آرائه، خاصة التي خالف فيها ابن عقيل وتفرد بها.

– إثبات قيمة كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.

إشكالية البحث:

– يبحث الموضوع إجمالا في الإشكالية الجوهرية الآتية: ما طبيعة الآراء والإضافات النحوية في تعقيبات الأستاذ محيي الدين على شروح ابن عقيل لمسائل ألفية ابن مالك من خلال تحقيقه للكتاب؟

كما يطرح تساؤلات فرعية أخرى. ومنها:

– ما الأصول والأدلة النحوية التي استخدمها الأستاذ في شرح المسائل والخلافات النحوية؟

– ما علاقة الجهود النحوية للمحقق في الكتاب بالتيسير النحوي؟

– ما علاقة الجهود النحوية للمحقق في الكتاب باللسانيات الحديثة من حيث المنهج ومقاصد الشروح؟

أهداف البحث:

– يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف والمقاصد اللغوية:

– البحث في أحد مراجع وكتب تحقيق الشروح النحوية لما لها من أهمية في النحو العربي وتعليم العربية.

– تتبع منهج الشرح والتحقيق النحوي، والتوفيق بينهما عند محي الدين عبد الحميد من خلال مسائل الألفية.

– ربط الدراسات النحوية القديمة بالدراسات اللسانية الحديثة من خلال التسيير النحوي والاتجاهات اللسانية المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع:

كان لاختيار هذا الموضوع دوافع موضوعية وأخرى ذاتية:

فمن الموضوعية نذكر:

– البحث في موضوع النحو العربي لما فيه من أهمية وقيمة في تعليم اللغة العربية، باعتباره من أجل علومها، ومفاتيح فهمها.

– البحث في موضوع الشروح النحوية وعلاقتها بمحاولات التيسير النحوي، خاصة أن النحو العربي متشعب المسائل، مستغلق الفهم في كثير من قضاياه.

– البحث في الآراء والشروح النحوية للأستاذ محيي الدين عبد الحميد، لما فيها من إضافات كثيرة تجاوزت منهج التحقيق إلى الإضافة والشرح وترجيح مسائل الخلاف، خاصة أنّ المدونة كانت مع شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، والتي لا يخفى على أحد فضلها ومكانتها.

ومن الذاتية نذكر:

– البحث في موضوع النحو لارتباطه بمجال تدريس اللغة العربية في الأطوار التعليمية الثلاثة، خاصة أنّ مقررات تعليمها تعتمد كثيرا على الدرس النحوي في فهم وشرح نصوصها.

– محاولة ربط الاجتهادات والآراء النحوية للأستاذ محيي الدين عبد الحميد بمناهج المدارس اللسانية الحديثة التي تأسست على هدف فهم اللغة، وفهم مستوياتها خاصة المستوى النحوي.

خطة البحث:

ولإنجاز هذا البحث بصورة وافية، قسمناه إلى مقدمة، يليها فصل نظري، وفصلان تطبيقيان، فخاتمة.

أما الفصل الأول، فموسوم ب: "النحو العربي بين الأهمية التعليمية وجهود التيسير". وقد ضم ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: النحو العربي: المفهوم والنشأة.
- المبحث الثاني: أصول النحو العربي.

- المبحث الثالث: النحو العربي وجهود التيسير.

أما الفصل الثاني، فكان بعنوان: "الشروح النحوية للمحقق محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل للألفية". وقد ضم أربعة مباحث:

- المبحث الأول: منهج الشرح والتحقيق عند محيي الدين عبد الحميد
- المبحث الثاني: الأدلة النقلية في شروح محيي الدين للمسائل النحوية.
- المبحث الثالث: الأدلة العقلية في شروح محيي الدين للمسائل النحوية.
- المبحث الرابع: الخلاف النحوي في شرح محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل.

وأما الفصل الثالث، فكان بعنوان: "الاجتهادات النحوية للمحقق محيي الدين عبد الحميد في ضوء التيسير النحوي واللسانيات الحديثة". وقد ضم ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الاجتهادات النحوية لمحيي الدين عبد الحميد في الكتاب
- المبحث الثاني: الاجتهادات النحوية لمحيي الدين عبد الحميد في ضوء التيسير النحوي

المبحث الثالث: الاجتهادات النحوية لمحيي الدين عبد الحميد في ضوء اللسانيات الحديثة.

ثمّ أنهينا الموضوع بخاتمة أدرجنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

منهج البحث:

تناسبا مع الموضوع، اعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي؛ وهذا لقراءة كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل قراءة نحوية، وصفا وتحليلا وحكما؛ حيث قمنا باستخراج الأدلة النحوية التي استند إليها في إثبات صحة آرائه واجتهاداته النحوية، إلى جانب الأدلة العقلية التي احتكم إليها في شرح مسائل النحو، ثم عمدنا إلى تحليلها لمعرفة ما إن كانت هذه الاجتهادات إضافة حقيقية في كتابه، مع الاستعانة بمنهج المقارنة بين الاجتهادات النحوية لمحي الدين وشروح ابن عقيل لمسائل الألفية، وكذلك مقارنة الشّروح النحوية باللسانيات الحديثة واتجاهاتها الوصفية والعقلية.

الدراسات السابقة:

اتضح من خلال البحث ندرة الدراسات التي اتخذت من المحقق محيي الدين عبد الحميد موضوع دراسة لها، إلا أن هناك دراستين عنه في مجال النحو العربي، كانتا بمثابة لبنة وضحت لنا بعض النقاط في دراستنا.

الأولى: دراسة فلاح رسول حسين، وسلام موجد خلخال، ومحمد حسين عبد الله المهداوي. الموسومة ب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد- منهج وموقف-". جاءت هذه الدراسة ضمن مقال منشور في جامعة كربلاء بكلية التربية. وقد تمّ التطرق فيه من قبل الباحثين إلى منهج محيي الدين في تحقيق شرح ابن عقيل، ثمّ عرض بعض الاستدراكات التي أضافها المحقق على شروحات الشارح والناظم، ثم عرض بعض النتائج والتي من بينها أنّ المحقق محيي الدين يمتاز بشخصية واضحة، أظهر من خلالها موقفه من المسائل اللغوية، مستندا إلى الحجة الدامغة. وبما أن هذه الدراسة مشابهة لدراستنا، فقد كانت نقطة انطلاق لهذا البحث، والذي حاولنا فيه توسيع فكرة المقال، ودراسة آراء الأستاذ محمد محيي الدين بطريقة مختلفة من خلال عرض الشواهد النحوية التي استدل بها لتعزيز آرائه النحوية، إضافة إلى محاولة ربط هذه الآراء والاجتهادات بموضوع التيسير النحوي.

الثانية: دراسة عمر محمد أحمد سراحنة، كانت ضمن رسالة ماجستير موسومة ب "آراء محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك". وهي دراسة نحوية قام بها الباحث في جامعة القدس سنة 1439هـ-2018م؛ إذ عرض فيها آراء المحقق محيي الدين النحوية في كتاب عدة السالك، وبين كيفية تعامله مع المسائل النحوية، وطريقة معالجتها وشرحها، إلا أنه لم يتطرق- كما قمنا في دراستنا- إلى شرح الشواهد النحوية الواردة في المدونة، كما أنه لم يربط آراء المحقق النحوية بموضوع التيسير النحوي، بل اكتفى بعرض آراء النحاة والعلماء في كل مسألة نحوية، متبعا إياها برأي المحقق محيي الدين، ثم عرض بعض النتائج التي من بينها أنّ الأستاذ محيي الدين رجل موسوعي،

أبدى في كتابه عدة السالك انتماءه للمدرسة البصرية، لكن هذا لا ينفي امتلاكه لشخصية بحثية علمية موضوعية، ظهرت من خلال آرائه التي تفرد بها.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على العديد من المصادر والمراجع أهمها:

– ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، دط، القاهرة، 2009م.

– محمد محيي الدين عبد الحميد: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، 2009م.

صعوبات البحث:

واجهتنا في هذا البحث بعض الصعوبات الجديرة بالذكر، والتي من بينها:

– صعوبة البحث في موضوع النحو بصفة عامة، نظرا لتشعبه وكثرة مسائله.

– كثرة المسائل التي شرحها الأستاذ محيي الدين ومحاولته مجاراة النحاة القدامى، مما يصيب شروحاته بشيء من التعقيد، وهذا ما يصعب اختيار نماذج منها للدراسة.

ولا يسع الباحثة في الأخير إلا أن تتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان للأستاذ المشرف الدكتور "حمزة بوكثير" جزاء كرمه بالملاحظات والإرشادات القيمة في تصويب البحث.

تم يوم 03/ 05/ 2024

زيادي أميرة.

الفصل الأول

النحو العربي بين الأهمية التعليمية وجهود التّيسير

تمهيد:

يعالج هذا الفصل الجانب النظري من الأطروحة، لذلك حاولنا فيه الإلمام والإحاطة بما يناسب من مباحث لفهم النحو العربي من حيث المفهوم بداية لغة واصطلاحا، خاصة أن للمصطلح قيمة علمية في تحديد ماهية العلم، وأن للنحو قيمة ثابتة في وصف جميع اللغات وتعليمها دون استثناء. وقد سقنا لذلك أشهر تعريفات النحاة القدامى له، بدءا بجذره اللغوي إلى تحديده الاصطلاحي الدقيق، وكان هذا ضمن المبحث الأول الذي أضفنا فيه لتعريف النحو تاريخ نشأته، انطلاقا من أسباب وضعه، وبواعث ذلك (الباعث الديني، الباعث القومي، الباعث الاجتماعي، الباعث السياسي)، ثم الإشارة إلى بعض علماء العربية الأوائل الذين كان لهم فضل وشرف وضع هذا العلم، ثم التفصيل في النشأة أكثر من حيث التدرج من مرحلة الوضع والتكوين وصولا إلى مرحلة النضج والتطور. وبيان وجود النّحو العربيّ بين التّنظير المعرفيّ وتعليم العربيّة.

أما المبحث الثّاني، فخصّصناه لأصول النّحو العربيّ، وذلك لما في فهم أصول العلم من أهمية ودور في فهمه عموما؛ حيث عرفنا مصطلح أصول النحو، ثم نشأة العلم المختص به، إلى التطرق إلى تلك الأصول؛ السّماع ومصادره من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، القياس النحوي وأركانه من مقيس عليه ومقيس والعلة والحكم، الإجماع وشروطه وأنواعه، استصحاب الحال عند النحاة، التعليل وأنواع العلل ومسالكها وقوادحها. وكلّ هذا شرحا للأصول التي انبنى عليها نحو العربية.

وجاء المبحث الثالث من الفصل في موضوع الساعة بالنسبة لنحو العربية، من ضرورة التيسير بعد التمحل والصعوبة التي ميزته؛ أي النّحو العربيّ وجهود التّيسير، انطلاقا من مفهوم تيسير النّحو، ثم بعض دواعيه ومستوجباته، إلى ذكر نماذج من جهود التيسير الأولى كالمتون وشروحها، ثمّ نموذج من الجهود المعاصرة التي لازمت عمل المحققين لأمهات كتب النحو، ممثلة في "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" للنحوي المصري لمحيي الدّين عبد الحميد، تعريفا به، ثمّ وصفا لكتابه (مدونة دراستنا).

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ المفهوم والنّشأة:

يعد علم النحو مجالا هاما في الدراسات اللغوية، إذ يعتمد على تحليل الكلام، وتقعيد قواعده. وقد نشأ لفهم القرآن الكريم وصون اللغة العربية من اللحن والخطأ، خاصة بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاط العرب بغيرهم. وقد تطور النحو العربي ليصبح أداة للتنظير المعرفي، وتعليم اللغة العربية، مسهما في تعزيز الفهم الدقيق للنصوص الأدبية والدينية.

1-مفهوم النّحو:

النحو في اللغة العربيّة من العلوم التي حظيت بعناية فائقة مقارنةً بغيره من العلوم، وذلك نظرًا لقيمته الشرعية والعلمية، وحتى الاجتماعية المتمثلة في معرفة الفروق بين اللهجات العربية. فقد خصّه العلماء بجهود وافرة من الدراسة والبحث في ماهيته ووظائفه وأبنيته، وجميع أحواله في الجمل العربية. وكان لمحاولة تقديم تعريف دقيق للنحو نصيب من تلك الجهود التنظيرية.

أ-النحو لغة:

النّحو في أصله اللغوي عند علماء العربيّة مأخوذ من المادة المعجمية "نَحَوَ". وقد ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أن النّحو لغة هو القصدُ نحو الشّيء، كما يُقال: نحوتُ نحوه؛ أي قصدت قصده. وذكر الخليل أن أصل المعنى لكلمة "نحو"، هو أنّ أبا الأسود وضع وجوه العربيّة، ثمّ قال للنّاس: انْحُوا نحو هذا؛ فسُمِّيَ هذا العلم نحوا[1].

وفي لسان العرب لابن منظور (711 ه): " "نَحَا" بمعنى النّحو، وهو إعراب الكلام العربيّ. والنّحو: القصد والطّريق، يكون ظرفًا واسمًا، نحاهُ ينحُوهُ، ويَنْحَاهُ نَحْوًا وانْتَحَاهُ. يقول

1- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوِي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003م، م4، مادّة (نَحَا).

الجوهري: نحوت نحوك؛ أي قصدت قصدك. وعند ابن السّكيت: نحا نحوه، إذا قصده. ونحا الشّيء ينحاه إذا حرّفه، ومنه سمّي النّحوي؛ لأنّه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب"[1].

وورد في مقاييس اللّغة لابن فارس مثل ما تقدم من أن هذا الأصل: "النّون والحاء والواو"، يدلّ على القصد. وذكر أنه سمي "نحو الكلام"؛ لأنّه يقصد أصول الكلام العربي فيتكلّم كما كانت العرب تتكلّم[2].

توضح التعريفات اللغوية السابقة، أن "القصد" من أبرز وأشهر المعاني لكلمة النحو عند علماء اللغة. ويمثل هذا المعنى أقرب الصلات اللغوية بالتعريف الاصطلاحي للنحو. كما يمكن أن يكون المعنى الإضافي له، هو التتبع والتقصي، والعمل على منوال الشيء، لذلك قيل نحوت نحوه.

ب-النحو اصطلاحًا:

كان النحو في أولى مراحل ظهوره مجرد مجموعة من الأفكار، ولم يكن قد تطور بعد إلى علم مستقل ومكتمل، وذلك في عهد أبي الأسود الدؤلي. لكن وبمرور الزمن، تطور ليصبح علمًا مستقلًا بتعريفات محددة. ومنه بدا جليا تعريفه من حيث الاصطلاح. لذلك نقدم أشهر تعريفاته الاصطلاحية.

من أقدم ما أثر في تعريفات النحو، ما ورد عن ابن السراج (316 ه) في كتاب "الأصول"؛ حيث ذكر أن النحو يهدف إلى توجيه المتعلم نحو فهم وإتقان لغة العرب، ليدرك الغاية التي قصدها مبتدئو اللغة؛ إذ من خلال تتبع كلام العرب، يتضح أن الفاعل يُرفع، والمفعول به يُنصب، إلى غير ذلك من القواعد[3]. وبناءً على هذا، فإن النحو يتألف من مجموعة القواعد التي استخلصها النحاة من دراسة وتحليل كلام العرب. غير أن تعريف ابن السراج هذا، لم

1- جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، دت، م14، مادّة (نَحَا).

2- ينظر: أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، دط، بيروت، لبنان، دت، م5، مادّة (نحا ونحو)، ص403.

3- ينظر: أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988، ج1، ص35.

يحدد جوهر النحو بقدر ما أوضح الغرض من تدوينه ودراسته رغم أن في ذكر الوظيفة جانبا كبيرا من تحديد ماهية الشيء.

عرّف ابن جنّي (392 ه) النحو في كتابه "الخصائص" بقوله: "هو انتحاءُ سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره". ثم ذكر السبب الباعث للعلماء على وضع القواعد النحوية، وأنه وضع أساسا للأعاجم حتى يتسنى لهم فهم الكلام العربي، والنطق به، ولتصبح تلك القواعد معيارا يُصدَرُ عنها، ويُرجعُ إليها. وقد أشار في كتابه السالف الذكر إلى أنّ الأصل في كلمة "نحو"، هو "القصد"، ثم أُطلق مصطلح النحو على هذا العلم، وصار عَلَمًا عليه[1].

من خلال تعريف ابن جني، يتضح أن النحو يتمثل في تقليد العرب في كيفية استخدامهم للغتهم. إنه يشمل مجموعة من القواعد الضرورية لأي شخص يطمح لتعلم اللغة العربيّة بغية الوصول إلى مستوى الفصاحة المماثل للناطقين الأصليين بها وليتمكن من التعبير الصحيح والواضح باللغة.

وقد ضبط ابن يعيش (643 ه) مفهوم النّحو حين عرَّفه بقوله: "قانون يتوصَّلُ به إلى كلام العرب"[2]. ويكمن الضبط هنا في استخدام كلمة قانون، ومعلوم أن القانون يقتضي المعيارية والصرامة، ويقتضي ضرورة التقيد به؛ لذلك كانت كلّ مخالفة لهذا القانون الخطابي، لحنا وخطأ في لغة العرب.

أمّا ابن عصفور (669 ه)، فكان تعريفه للنّحو أكثر وضوحًا وإحاطة؛ إذ يرى: "هو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألّف منها، فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام، وتبيين أجزائه التي يتألّف منها وتبيين أحكامها"[3].

1- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمّد علي النّجّار، المكتبة العلمية، د ط، مصر، د ت، ج1، ص34.

2- موفّق الدّين أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصّل، تح: إيميل بديع يعوب، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1422هـ 2001م، ج1، ص66.

3- علي بن مؤمن ابن عصفور، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ1972م، ج1، ص45.

وعرّف الشّـريف الجرجـاني (816 هـ) النّحو بـأنـه: "علم بقوانين يعرف بهـا أحوال التراكيب العربيّة من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل: النّحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل: علم بأصول يعرف بها صحّة الكلام وفساده"[1].

قدّم الجرجاني تعريفًا شـاملاً ومفصـلاً للنحو، حيث طوّر المفهوم من مجرد تقليدٍ لكلام العرب إلى فهمٍ وإدراكٍ لقوانين هذا الكلام. لكنَّ الإمام لم يسـتخدم مصـطلح "كلام العرب"، بل أشـار إلى "التراكيب العربيّة"، مؤكدًا على أن الإتقان في التركيب يأتي فقط بعد الإلمام التامّ بالقواعد والقوانين النحوية. وربما كان هذا نتيجة براعة الإمام فيما يتبع النحو من بلاغة، والبلاغة تتأسـس من البيان وفهمه، وفهم مقاصـد كلّ تركيب أو بناء نحوي لماذا سيق على هذا النحو أو القالب.

على ضـوء ما تقدم، يمكن تعريف النحو على أنه مجموعة من القواعد والأسـس التي تُسـتخلَص من دراسـة وتحليل كلام العرب. هذه القواعد تُمكّن المتعلمين من صـياغة النصـوص العربيّة الصـحيحة، وبناء العلاقات التركيبية بين مكونات الجمل، ما يسـمح بتقديم معانٍ ووظائف متنوعة.

2-نشأة النّحو العربيّ:

لا شك أن البحث في تاريخ العلم تنطلق من معرفة تاريخ المصطلح عليه به، فلم يُعرف النحو أولا بالاسـم الذي نعرفه اليوم؛ بل كان يُطلق عليه "علم العربيّة". أما المصـطلح الحالي، فظهر تحديدا في الفترة التي أعقبت الجيل الأول من علماء البصـرة؛ حيث برزت مؤلفاتهم النحوية، وتمّت الإشارة صراحةً إلى مصطلح "النحو" في كتاباتهم.

2-1-سبب وضع النّحو:

يعود تأسيس النحو العربيّ إلى مجموعة من الدوافع المتنوعة، والتي تشمل:

1- الشريف علي بن محمّد الجرجاني، التّعريفات، مكتبة لبنان، دط، بيروت، 1980م، ص259-260.

أ-الباعث الدّيني:

كان المسلمون العرب يولون اهتمامًا كبيرًا لتلاوة آيات القرآن الكريم كما أنزل من الدقة والفصاحة، خاصة بعد سماع بعض الأخطاء (اللحن) في قراءته، والتي بدأت منذ عصر النبي محمد صلى الله عليه وسلم. ينقل أبو الطيب عن الإعراب كأول ما اختل في العربيّة وأصبح يتطلب التعلم بسبب اللحن الذي ظهر بين غير العرب والمتعربين منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم. كما يروى أن أبا بكر كان يفضل السقوط في القراءة على الوقوع في اللحن. وينقل ابن عبد ربه موقفًا يعكس انتشار اللحن، حيث سأل الوليدُ بن عبد الملك أحد أشراف قريش فأجاب بلحن[1]. وقد أشار الأصمعي أيضا إلى أربعة أشخاص لم يلحنوا قَطّ، منهم الحجاج بن يوسف الذي كان أفصحهم.

ومن جهة أخرى، كان اللحن في العربية بصفة عامة نادرًا في بدايات الإسلام، لكنه ازداد مع الزمن، خاصة بعد تعرّب الشعوب المغلوبة التي جاءت بخصائص لغاتها الأصل، ما أدى إلى تغيير لغتهم العربيّة وزيادة اللحن. بالإضافة إلى بُعد العرب عن مصادر اللغة الفصيحة في الأمصار الإسلامية، لذا ضعُفت لغتهم حتى بين البلغاء والخطباء. ويُعدّ سؤال الحجاج ليحيى بن يعمر عن اللحن في قراءته دليلاً على استشراء اللحن كظاهرة عامة، حتى بين الفصحاء مثل الحجاج الذي كان يُعرف بفصاحته وبلاغته.

ثمّ تفاقمت ظاهرة اللحن بين الأشخاص الذين نشؤوا في المدن بدلاً من البوادي، ولم يتربَّوا على اللغة العربيّة الفصيحة. بدلاً من ذلك، نشؤوا في المناطق الحضرية وتفاعلوا مع الأجانب، ما أثّر سلبًا على لغتهم وفصاحتهم، كما يتضح من الأمثلة على الوليد بن عبد الملك والأخطاء اللغوية المتكررة في كلامه. كما تأثر العديد من أبناء العرب الذين وُلِدوا لأمهات أجنبيات أو لم يتحدثوا العربيّة كلغة أولى، واستوعبوا بعضًا من نطقهم وأساليبهم الأجنبية. هذا التأثير المتزايد أدى إلى ضرورة وضع معايير واضحة لتمييز الصواب من الخطأ في الكلام لمنع اللحن وانتشاره في تلاوة القرآن الكريم.

1- ينظر: أبو عمر ابن عبد ربه، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ، ج2، ص309.

لذا، زادت العناية بالنحو العربيّ قصد حماية القرآن الكريم. ومن الواضح أن النحو تطور وازدهر بشكل كبير مع ذلك الغرض وانتشر في المدن والأقاليم من خلال هذا الدافع الديني القوي. ومنه بدأ علماء الدين بالتفكير في معايير يستخدمها المتكلمون بالعربيّة لتجنب الوقوع في اللحن، نظرًا لمكانة هذه اللغة كلغة القرآن الكريم وسنة النبي المطهَّرة. فمن غير المقبول أن تتعرض هذه الملكة لأي شكل من أشكال اللحن. فالعربيّة ملك للإنسانية، ومن الواجب على المسلمين الحفاظ عليها وحمايتها من اللحن.

ب-الباعث القومي:

شرّف الله عز وجل العرب شرفًا كبيرًا بإرسال آخر نبي منهم، ونزول القرآن الكريم بلغتهم، كما ورد في قوله تعالى: "إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا" [يوسف: 05]. وهذا ما رفع مقام العربيّة لتكون من اللغات العالمية والمرموقة، وزاد من اعتزاز قبائل العرب بنسبها، وشعورهم بمسؤولية المحافظة على هذه المنزلة الرفيعة. نتيجة لذلك، برز الفخر بالهوية العربيّة وخاصة بلغتهم، ونشأ لديهم الخوف من تأثر اللغة العربيّة بلغات الشعوب الأخرى، ما دفعهم للعمل على حمايتها والحفاظ عليها من الاندثار.

يؤكد الثعالبي هذا البعد القومي والديني المتمثل في حب اللغة العربيّة، معتبرًا حب الله ورسوله يقود إلى حب العرب ولغتهم. وأشار إلى أن العربيّة هي الأفضل بين اللغات، وأن الاهتمام بها والاعتزاز بها جزء من الإيمان، كونها أداة للعلم، ومفتاحًا لفهم الدين، ووسيلة لإصلاح المجتمع[1].

وبعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وجد العرب أنفسهم قادة أمم لحضارات أخرى، ولثقافات متنوعة. وأمام هذا التحدي، شعر العرب بضرورة التمسك بهذه الثقافة القوية، وأن يحافظوا على اللغة التي تؤدي رسالتهم، وتجعلها مقبولة لدى الشعوب الأخرى. وهنا تأتي أهمية العربية كلسان لهذه الرسالة.

1- ينظر: أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: السقا وشلبي، مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط1، 1938، ص14.

وبالتالي، لم يعد الأمر مقتصرًا على النحو أو فقه اللغة فحسب؛ بل تطور إلى ما يعرف الآن بالثقافة الإسلامية بكافة جوانبها؛ أي أن المكانة الرفيعة التي احتلها العرب بين الأمم، حفّزتهم على تطوير علم النحو لحماية اللغة العربيّة، وصونها من التغيير والزّوال.

يذكر الباحث تمام حسان أنّه حين كان العامل الديني حافزًا للعرب للحفاظ على نص القرآن، كان العامل القومي يدفعهم نحو استخلاص وتطبيق ثماره[1]. لقد بنى العرب هيكلهم الثقافي الأصيل على أساس القرآن الكريم. وهكذا، لذلك نجد اعتزاز هم بالقرآن ولغته، وخوفهم من تلوثها بعد التفاعل مع الثقافات الأخرى، قد قادهم إلى إرساء علم النحو، ووضع أسسه وقواعده لضمان استمرارية وسيادة العربيّة بين الشعوب والأمم.

ج-الباعث الاجتماعي:

أدرك علماء العربية مع تزايد اللحن ضرورة تشجيع الموالي على تعلم هذا الرابط الاجتماعي العربي. أثر عن الإمام أبي الأسود الدؤلي قولا: إنّ الموالي الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحوا إخوة فيه، يستحقون تعلم اللغة. ويعزى التركيز على تعليم الموالي إلى حقيقة أنهم باتوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان المجتمع الإسلامي، وبشكل خاص في البصرة التي استقطبت العرب من مختلف المناطق بعد الفتوحات الإسلامية. ومع الوقت، تغيرت الحياة الاجتماعية في البصرة، وأصبحت مليئة بالقوميات التي لم تتقن اللغة العربيّة[2].

أصبحت بذلك الجزيرة العربيّة قطبا للأجانب، والمدينة المنورة مركز ا للإسلام في عهد الخلفاء الراشدين، ومكة المكرمة مقصدا للمسلمين لأداء فريضة الحج. ومع توافد الناس من جميع الأجناس، سواء للحج أو لأغراض أخرى، واختلاطهم بالعرب في الأماكن المختلفة، بدأت اللغة العربيّة تتأثر وتُشوَّه. ولم يكن الوضع في الأمصار الأخرى أقل تأثيرًا، حيث خالط العرب في مصر القبط، وفي الشام السوريين، وفي العراق الفرس والنبط، ما أدى إلى انتشار

1- ينظر: تمام حسان، الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000، ص25.

2- ينظر: فتحي عبد الفتاح، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، دط، دت، ص48.

اللحن بينهم. وهكذا، أدى التفاعل الاجتماعي بين الأجناس المختلفة من عرب وغيرهم إلى انتشار اللحن، والذي شكّل خطرًا كبيرًا على الفصاحة والسليقة العربيّة.

وأشارت بعض المصادر العربيّة إلى أن الدافع الاجتماعي وراء الاهتمام باللغة العربيّة ينبع أساسا من رغبة الشعوب التي تأثرت بالعربيّة في أن يكون لها دليلا يوضح قواعدها، ويشرح إعرابها وتصريفها، ليتمكن من استيعابها بشكل دقيق ومن نطقها بكل سلامة وطلاقة، إذ يشعر القادمون الجدد إلى المجتمع العربيّ بضرورة فهم العربيّة للتواصل والاندماج بفعالية، مدركين أن تعلم العربيّة يعزز من قدراتهم في ذلك، ويفتح لهم الأبواب نحو المناصب والمسؤوليات[1].

لذا، يُعدّ تعلم اللغة العربيّة وإتقان قواعدها والتحدث بها بطريقة صحيحة، عاملا مهمًا يسهم في رفع مكانة الفرد، ويعزز من مركزه ضمن مجتمعه وقومه. ويزيد من فرص نهله من علوم الشرع واللغة والعلوم الأخرى.

د-الباعث السياسي:

خلال الفترة التي تولى فيها الأمويون زمام الحكم والخلافة، بدا التعصب للعرق العربي ظاهرا جليا، والفرق باديا بين من كان عربيا ومن كان مولى من الموالي؛ فللعربي ميزة على غيره، بل تعدى الأمر إلى التمييز بين القبائل العربية نفسها[2]. لذلك كان تشتت الأمة عرقا لابد من سدّ ثغراته بتوحيد شأن اللغة كمقوم من أبرز مقومات الوحدة، وكخطر يهدد بالتشرذم والتشتت، كلما كانت الفوارق اللغوية والسياسية كثيرة.

وخلاصة ما سبق، أن أسبابا كثيرة ومتداخلة دفعت العلماء إلى التفكير في وضع النحو. كما أن بلوغ العقل العربي مبلغ الرقي والنضج الفكري، ساعده على وضع قوانين لغته، وذلك من خلال تتبع أساليبها، وتراكيبها مع اختلاف أوضاعها، فكان التتبع والاستقراء لأساليب العرب في كلامها مهيّئا لوضع قواعد جامعة تنتظم فيها الأَقْيِسَةُ انتظامًا يهيّئ

1- ينظر: فتحي عبد الفتاح، المرجع نفسه، ص48.

2- ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصريّة، ط2، القاهرة، 1381هـ 1961م، ج1، ص27.

لنشـــوء علم النّحو[1]. فكانت هَذِهِ الْبَوَاعثُ على اختلافها، دافعا إلى إنشـــاء علم النّحو، وتأصيل قواعده، قصد فهم القرآن الكريم، وصون اللّسان من اللّحن، والحفاظ على اللغة العربيّة.

2-2-واضعو النّحو:

تباينت آراء العلماء في أول من أســس النحو العربي؛ فمنهم من يقول بأنه عبد الرحمن بن هرمز (ت 117 هـــ)، باعتباره أكثر الناس علمًا بالنحو وأنســاب قريش. في حين اعتبر آخرون أن نصــر بن عاصــم (ت 89 هـــ) هو الرائد في وضــع قواعد العربيّة، وهذا حســب الروايات التي نقلها ابن أبي ســعد عن خلف بن هشــام البزار رحمه الله، الذي حدّث عن محبوب البصري بأن نصر بن عاصم هو أول من وضع العربيّة. غير أن أغلب المصادر تشير إلى أســبقية أبي الأســود الدؤلي رحمه الله. ويرى البعض أنه أســس هذا بتوجيهات من الإمام علي بن أبي طالب -رضــي الله عنه -حيث يُنقَل عن أبي الأســود الدؤلي قوله: "تلقّيته من علي بن أبي طالب رحمه الله" و"ألقى عليّ أصولاً احتذيت عليها"[2].

ورغم هذا الاختلاف في الروايات، إلا أنّ الرأي الغالب هو أن أبا الأســود الدؤلي هو المبدع الأول لعلم النحو من العربية، وأول من تحدث بقواعده، وأنّ اللغويين من بعده كيحيى بن يعمر (ت 129 هـ) وعنبسة الفيل وغيرهم قد اتبعوا منهجه.

2-3-نشأة النّحو وتَدرّجه:

تطور علم النحو بعد أبي الأســود الدؤلي وازدهر عبر العصــور؛ فعلى عكس الفنون الأخرى، تم إكمال بناء هذا العلم في وقت مبكر نســبيًا. وكان الدافع وراء هذا الجهد المتواصل، هو إدراك أهمية هذا العلم، خاصة مع التوسع الإسلامي المتزايد في الأمصار، والتواجد الكثيف للعرب فيها. بالإضافة إلى الاختلاط بينهم وبين الشعوب التي تحت أمارتهم

1- ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص12-13.

2- ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص29.

وسلطتهم. وهو دفع بالعلماء إلى الاجتهاد في تدوينه، ما أدّى إلى التقدم في هذا المجال حتى بلغ درجة من النّضج والدّقة خلال العصر الأموي[1].

يجدر التّأكيد على أن علم النحو تم تطويره بشكل كامل قبل العلوم الأخرى نظرًا للحاجة الملحة له لمواجهة الخطر المتزايد الذي يتهدد اللغة. وكما ذكر سابقًا، تم تحديد وتوصيف هذا العلم في العصر الأموي؛ حيث لم تعد اللغة العربيّة مقتصرة على العرب في شبه الجزيرة فحسب؛ بل أصبحت اللغة الرسمية لدولة قوية ناشئة قامت على أنقاض الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية. ثمّ مع التوسعات، تدفق الموالي إلى الجزيرة العربيّة، ما جعلهم من أكثر الناس حاجةً لتعلم النحو[2].

وقد مرّ النّحو في نشأته بمرحلتين:

أ-مرحلة الوضع والتّكوين:

تمتد هذه المرحلة من النصف الأول للقرن الأول الهجري حتى الربع الأخير من القرن الثاني الهجري، والتي تزامنت مع حياة أبي الأسود الدؤلي وصولاً إلى عهد الخليل بن أحمد، حيث تم تأسيس علم النحو، خصوصاً في زمن الدولة الأموية. في تلك الفترة، كانت البصرة تتمتع بدور ريادي في تطوير ورعاية علم النحو في مراحله الأولى، فيما كانت الكوفة تعنى برواية الشعر والأخبار والنوادر لمدة حوالي مائة عام[3].

وثمة مصادر تذكر أن نصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يعمر قاما بنقط حروف القرآن الكريم مثل الجيم والخاء والغين للفصل بين الحروف المعجمة والمهملة، وكان ذلك بتوجيه من الحجاج بن يوسف، ويأتي استكمالاً لعمل أبي الأسود الذي كان يركز على الإعراب لمنع التحريف، بينما ركز تلاميذه من بعده على ما يعرف بالإعجام لتمييز الحروف[4].

1- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتعريف أشهر النحاة، دار المعارف، مصر، ط2، دت، ص17.

2- ينظر: أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، ط1، لبنان، 1997، ص70.

3- ينظر: أحمد جميل شامي، المرجع السابق، ص71.

4- ينظر: أحمد جميل شامي، المرجع نفسه، ص71.

ومع مرور الوقت، بدأ علم النحو في التطور والتوسع ليشمل مجموعة واسعة من المسائل، مثل تصحيح الأخطاء اللغوية التي يقع فيها المتحدث بالعربية، وهو ما يظهر في رد العارف بالعربيّة على قول الأعرابي: "مات أبانا وترك بنوه" بالتصويب والإرشاد[1].

في هذه المرحلة، بدأ علم النحو في التعمق بمسائل تدور حول استفسارات دقيقة لضبط كلمات معينة أو للإجابة على أسئلة خاصة. وكانت هذه الاستفسارات تُرسل إلى الخبراء الذين يملكون معرفة واسعة باللغة، من ذلك ما نقل عن أبي الأسود حين سُئِل عن إمكانية استخدام الضمير بعد كلمة "لولا"، فأجاب بأنه أمر مقبول مستدلا بمثال شائع[2].

ويجدر بالذكر أنّ ابن إسحاق الحضرمي أسهم بشكل ملحوظ في تطوير النحو خلال تلك الفترة؛ إذ قدّم نظريات في التحليل والقياس وشرح العلل. كما كان من أوائل من دمج النحو بالقياس، ووضّح الأسباب وراء القواعد[3].

وباختصار، كانت هذه الفترة بمثابة بوابة عالم النحو العربيّ؛ حيث لم يكَد يختتم هذا العهد حتى بدأ العلماء في تأسيس أصوله، وظهرت بينهم فكرة التعليل. وقد أدى ذلك إلى توسع المجال النظري لهذا العلم، فأصبحت كتبهم تجمع بين النحو، الصرف، اللغة، والأدب. وفي هذا الوقت، كان الأديب يُعدّ نحويًا وصرفيًا ولغويًا، والنحوي يُعدّ أديبًا ولغويًا وصرفيًا، وهكذا[4].

ب-مرحلة النضج والتطور:

إذا كانت مرحلة تأسيس وتشكيل النحو قد بدأت في زمن أبي الأسود الدؤلي واختتمت مع بداية عهد الخليل، فإن فترة تطور وازدهار هذا العلم انطلقت من عصر الخليل بن

1- ينظر: الحسن بن عبد الله الشيرازي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد وعبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى الباني، مصر، ط1، 1955، ص17.

2- ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1977، ج2، ص394.

3- ينظر: أحمد جميل شامي، النحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، ص74.

4- ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتعريف أشهر النحاة، ص398.

أحمد الفراهيدي المشهور بالبصري، وأبي جعفر بن الحسن الرؤاسي، وامتدت حتى المازني البصري وابن السكيت الكوفي. خلال هذه المرحلة، شهد العلم تلاقح أفكار بين الجيل الثالث من البصريين بقيادة الخليل وأفكار الكوفيين بقيادة الرؤاسي، بالإضافة إلى جيلين لاحقين من كلا المدينتين. وقد تطور هذا الفن بشكل ملحوظ، ما جعله مستحقًّا لتسميته بمرحلة النشوء والنمو.

وقد شارك الكوفيون بجانب البصريين في هذا المجال، متنافسين في دراسته والاهتمام به، والبحث في قضاياه المعقدة وتأليف الكتب حوله. وجاء هذا السباق العلمي أيضًا كرغبة في الحصول على رعاية وجوائز من الخلفاء الذين جعلوا من بغداد مركزًا للخلافة ونقطة التقاء للعلماء من البصريين والكوفيين. لذا انطلق علم النحو في مسار جديد؛ حيث بدأ العلماء في استكشاف وتقصي الأصول العربيّة القديمة، مستخدمين في ذلك البحث والاستقراء للمرويّات، وتفعيل الفكر في استنباط القواعد.

كان الدافع وراء هذا النشاط المتجدد هو التنافس الذي ساد خلال هذه الفترة، وجهود الخليل بعد رحلاته الطويلة في الحجاز ونجْد وتهامة؛ حيث استمع إلى لغة العرب الصحراوية، وعاد إلى البصرة محملاً بمعرفة واسعة، ثمّ قام بتنظيم وتبويب ما جمعه، مستخدماً ذكاءه الحادّ في توضيح الأصول وفرعياتها، وتقديم الأدلة وتعليل الأحكام، محققًا إنجازات ملحوظة. ومع ذلك، فضّل أن ينقل معرفته شفهيًا لتلاميذه بدلاً من تدوينها.

ومن ناحية أخرى، ركز يونس البصري جهوده على تلقّي العلم من الخليل وتقديمه للآخرين؛ حيث أقام حلقات دراسية حضرها البعيد والقريب من الأعراب الفصحاء وأهل العلم، مقدّمًا في النحو رؤىً ومنهجيّات فريدةً.

وهكذا، ولد علم النحو، وتأصّلت قواعده بفضل الجهود البصرية للخليل وأقرانه، وكذلك الجهود الكوفية للرؤاسي ومن معه، ما أدى إلى نضجه وازدهاره[1].

3-النحو العربي بين التّنظير المعرفي وتعليم العربية:

1- ينظر: محمّد الطّنطاوي، المرجع السابق، ص44.

بديهي أن لكل قوم لسانا يتكلمون به، ولغة يتواصلون بها، ولم يُعلم أن قوما وُجِدوا على هذه الأرض عاشوا دون أن تكون لهم لغة يعبرون بها عن مكنونات أنفسهم، أو على الأقل يجعلونها واسطة للتفاهم بينهم. واللغة العربية ليست بِدْعا من ذلك؛ فهي كباقي اللغات لها قواعدها، وتاريخها. وهي ضاربة في القدم، ممتدة الجذور في الماضي، باسقة الأفنان في الحاضر والمستقبل.

تتأسس أهمية تعلّم اللغة العربية أولا في كونها لغة القرآن الكريم ولغة الإسلام. وهي لغة المسلمين في العالم العربي وخارجه. وتعلمها يُمَكِّن من فهم الإسلام فهما صحيحا، والوقوف على أسرار القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف. ومن هنا أخذت العربية أهميتها، وبان فضلها عن سائر اللغات، بالإضافة إلى ذلَك، تعدّ العربية رافدا للثقافة العربية والأدب العربي.

والنحو العربي بلا شكّ، هو دعامة أولى لإتقان اللغة العربية، لذا كان له أهميته وشأنه. وتكمن أهمية النحو في أنّه يعصم من الخطأ في كتاب الله، ومن الخطأ في الكلام، وهذه خصيصة من خصائص النحو العربي، وميزة من مميزاته، انفرد بها دون سائر اللغات؛ فارتباط النحو خاصة والعربية عامة بالقرآن الكريم جعلهما على مكانة مرموقة.

وإن الناظر في تاريخ وضع النحو، يجد أن سبب وضعه هو الاحتراز عن الخطأ في كتاب الله. وإنّ دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على الصلة بين القرآن والعربية.

3-1-النحو والتنظير المعرفي:

يجمع الباحثون أنَّ معرفة قواعد النَّحْو ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها؛ فهي التي تجعل القارئ قادرًا على التمييز بين الألفاظ ووظائفها، كما يجمعون أنّ أصَّله وقعَّده النحويون لم يكن عملا غير ذي نفع أبدا؛ بل على العكس من ذلك، كان عملًا له نظامه وأهدافه، لأنه جاء استقراء دقيقا شاملا لنصوص اللُّغة العربيَّة كما تكلم بها أصحابها؛ فهؤلاء العلماء رسموا خطَّتهم في النَّحْو بعد أن جعلوا نصب أعينِهم الهدف الذي يرمون

إليه، وهو عصمة اللِّسان من الخطأ، ثم تسهيل العربية على من يَرُومُ تعلُّمَها من المسلمين الأعاجم[1].

وبهذا الحال، تكون للنحو أهمية كبيرة؛ إذ به يحترز عن الخطأ -كما تقدم-، لكن هناك فرقا بين امتلاك الملكة اللغوية وإتقان القواعد النحوية التي ما وضعت لغرض التعليم؛ إذ بعض أرباب هذه الصناعة قد خرجوا بها عن المقصد التي وضعت له، وأدخلوا فيها كثيرا من البراهين المنطقية؛ "فأصبحت صناعة العربيّة كأنّها من جملة قوانين المنطق العقليّة أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللّسان" كما يقول ابن خلدون[2]، وكما يرى ابن مضاء الأندلسي[3] قبله، والذي يرى أن النحاة بلغوا مبلغا عظيما من حيث وضع القواعد والضوابط التي تساعد في تعلم النحو، لكنهم ألزموا أنفسهم أمورا لا تلزمهم من إدخال قوانين المنطق في صناعة النحو، ولذلك صار تعلمه أمرا صعبا على طالبيه؛ إذ زادت تلك القواعد المنطقية النحو غموضا، وزادت مسائلَه تعقيدا.

فتعلم النحو أمر ضروري، والإحاطة بقواعده رفعة وشرف، لكن الخروج به عن المقصد الذي وضع له، والغاية التي وُجد لأجلها، انتقالٌ به من كونه وسيلة إلى كونه غاية، وهذا ما يُبعد المتعلم عن امتلاك ناصية اللغة وإتقانها.

على أن إتقان القواعد النحوية دون الإحاطة بالآثار الأدبية لا يغني شيئا؛ إذ تلك الآثار من نصوص وأشعار العرب، هي التي تنمي في المتعلم روح اللغة. أما القواعد، فحسبها أن تجنب الكاتب أو الشاعر من الوقوع في اللحن. واللحن يفقد للعلم قيمته في المشافهة والكتابة. يعيب أحمد حسن الزيات على بعض الكتاب الشباب عدمَ اهتمامهم بتعلم النحو، حتى ترى في كتاباتهم خللا ظاهرا؛ إذ يقول: "والحق أن المسارعة إلى الإنتاج العام

1- ينظر: بوعلي عبد الناصر، تعليمية النحو العربي (مقال)، شبكة الألوكة: https://www.alukah.net/literature_language /0/127605/

2- عبد الرحمن ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (المقدمة)، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط2، 1408هـ/1988م، مج1، ص474.

3- ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرّد عَلى النّحاة، تح: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ/ 1979 م، ص64.

قبل استكمال وسائله الأولى غميزة بينة في أدب الجيل الحديث"[1]. كما يرى أنّ التسامح والتساهل في اللغة ومخالفة قواعدها لا يُعدُّ ميزة؛ بل هو خدش في وجه اللغة العربية[2].

3-2-تعليم اللغة العربية:

يرى ابن خلدون أن امتلاك الملكة اللغوية لا يكون إلا بحفظ ما ورد عن العرب شعرا ونثرا، فينطبع ذلك في صدر المتعلم، فتحصل له بذلك الملكة اللغوية حتى يكون بمنزلة من نشأ بين القبائل العربية[3].

وعلى هذا سار الناس، يصف محمود شاكر الطريق الصحيحة لتعلم العربية بأن حفظ المتعلم للآثار الأدبية الراقية قديمها وحديثها، هو الذي يكوّنُ الملكة اللغوية عند الأديب والكاتب والشاعر. ثم ضرب المثل بمجموعة من الأدباء المعاصرين، كالمنفلوطي وشوقي والرّافعي وغيرهم[4].

إنّ التنظير لقواعد اللغة العربية لا ينبغي أن يكون بمعزل عن التطبيق، بل لابد من أن يكونا معا؛ لأنهما صِنْوَانِ لا يفترقان. ولهذا يرى الأستاذ تمام حسان[5] أن تعلم النحو ينبغي أن يكون موصلا إلى مجموعة من الكفاءات التعلمية. وهي:

أولا: استعمال اللغة العربية استعمالا سلِسا دون التفكير في كيفية تركيب الكلمات والجمل بعضها إلى بعض. وعلى هذا القول، فإن المتعلم يمتلك ملكة لغوية تؤهله إلى أن يكون كمن عاش بين ظهراني الأعراب الذين يتكلمون اللغة سليقة.

ثانيا: كشف الخلل في التراكيب التي بها ما يخالف اللغة من حيث الوضع.

1- أحمد حسن الزيات، وحي الرسالة، راجعه وضبطه: أحمد مكي الطنطاوي، دار الغد الجديد، القاهرة، ط1، 1440ه/2019م، مج1، ص123.

2- ينظر: أحمد حسن الزيات، المصدر نفسه، مج1، ص123.

3- ينظر: ابن خلدون، المقدمة، مج1، ص474.

4- ينظر: محمود محمد شاكر، جمهرة مقالات الأستاذ محمود محمد شاكر، جمعها: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، 2003م، ص153/1.

5- ينظر: تمام حسان، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، الرباط-المغرب، ع7، 1496ه/1976م، ص109.

ثالثا: أن يدرك المتعلم العلاقة بين الجمل بعضها ببعض.

رابعا: أن يدرك وحدة المعنى إذا كانت الجمل التي تؤديه مختلفة المعنى والتركيب.

وقد تقدم ما يشير إلى هذا في كلام ابن خلدون وغيره. بيد أنَّا لا نرى تحقق هذه الكفاءات على أرض الواقع، بل نجد أكثر المتعلمين يواجهون صعوبة كبيرة في الإحاطة باللغة العربية وبالأخص النحو العربي. والأسباب في ذلك متعددة، وأهمها المنهج المتبع في التدريس.

المبحث الثّاني: أصول النّحو العربيّ ومصادره:

1-مفهوم أصول النّحو:

كما هو الحال مع أي فرع من فروع العلم، يقوم علم النحو العربيّ على مجموعة من الأسس التي يستند إليها النحاة في دراساتهم وتحليلاتهم اللغوية. ويشير مصطلح "أصول النحو" إلى هذه القاعدة الأساسية، حيث يتألف من كلمتين: "أصول" التي تعني الأسس أو الجذور، و"النحو" الذي يعبّر عن فرع العلم المعنيّ.

1-1-معنى الأصل وسياقه المعرفي:

أما الأصل لغة، فقد ذكر ابن فارس (ت 395 ه) أن مادة الهمزة والصّاد واللام ترجع إلى ثلاثة أصول متباينة. وما يهمنا هنا هو الأصل الأول، والذي هو بمعنى الأساس؛ فإليه يرجع التعريف الاصطلاحي[1].

والأصل: أسفل كل شيء، وجمعه "أصول" لا غير[2]. قال الزّبيدي (ت 1205 ه): "أصل كلّ شيء: ما يستند وجود ذلك الشّيء إليه، فالأب أصل للولد، والنّهر أصل للجدول، قال الفيومي وقال الراغب: وأصل كلّ شيء قاعدته التي لو تُوُهِّمَتْ مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره"[3].

وبناءً عليه، فإن مفهوم الأصل في المعاجم العربيّة يشير إلى القاعدة الأساسية للشيء، وركيزته الرئيسة وما يستند إليه.

أما الأصل اصطلاحًا، فأصل الشّيء عند أبي هلال العسكري (ت 395 ه): مُبتَدأُهُ، وعليه يقال: إنّ أصل الإنسان التّراب، وأصل الحائط حجر واحد[4].

1- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص109.

2- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص114-115.

3- محمّد بن عبد الرّزّاق المرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1415هـ 1994م، ص447/27.

4- ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية، تح: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، دط، 1998م، ص162.

وفي الكليات، يُطلق مصطلح الأصل كتعبير عن "الرّاجح بالنسبة للمرجوح"، وأيضًا يُشير إلى القانون والقاعدة الملائمة المطبقة على الجزئيّات والدليل المرتبط بالمدلول. كما يُظهر كذلك الاهتمام بما يُبيّنه غيره، ويُشير إلى المحتاج إليه، وما يتميز بالأولوية. وفي سياق آخر، يُطلق على الأصول اسم "قواعد"؛ نظرًا لأنها تشكل الأساس والبنية للفروع. ويُطلق عليها أيضًا اسم "مناهج" من حيث أنها تشكّل المسالك والمسارات الواضحة التي تؤدي إليها[1].

من خلال ما تم ذكره، يتضح أن التعريف الاصطلاحي لكلمة "الأصل" يتوافق ويتماشى مع معناها اللغوي؛ حيث تشير الأصول إلى الأسس والبنية الرئيسية والضرورية، وهي عبارة عن الطرق والقواعد التي تشكل الأساس الذي تستند إليه الجزئيات والفروع المتعددة.

1-2-تحديد مفهوم أصول النّحو العربي:

تبيّن لنا أن الأصل يمثل القاعدة الرئيسة، والمرجع المعتمد، والأساس الضروري. والنحو يتألف طبعا من مجموعة قواعد وقوانين مشتقة من تتبع كلام العرب، والتي تقوي مهارة المتعلم في صياغة الكلام العربيّ الصحيح، وتكوين علاقات بنيوية بين عناصر الجملة، مانحةً بذلك معاني ووظائف متنوعة. أما علم أصول النحو، فله تعريفات متعددة تم تقديمها، ومنها:

تعريف ابن الأنباري (ت 577 ه) في قوله: "أصول النّحو: هي أدلّته التي تفرّعت منها فروعه وأصوله. كما أنّ أصول الفقه أدلّة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله"[2].

وعرفه السّيوطي (ت 911 ه) بقوله: "أصول النّحو: علم يُبحث فيه عن أدِلّة النّحو الإجمالية من حيث هي أدِلّته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[3].

1- ينظر: أبو البقاء الكوفي، الكلّيات، تح: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، ط2، بيروت، 1419ه 1998م، ص122.

2- أبو البركات ابن الأنباري، لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391ه، 1971م، ص80.

3- جلال الدين السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الكريم عطيّة، دار البيروتي، ط2، 1427ه، 2006م، ص21.

إذن، تُعرّف أصـــول النحو بأنها المبادئ الشـــاملة والقوانين العامة التي اســـتخدمها اللغويون والنحاة كأســـاس في اســـتنتاج قوانين النحو، ويغطي علم أصـــول النحو ثلاثة مجالات أساسية، وهي:

-البراهين العامة للنحو العربيّ: وتشـــمل الاســـتماع، القياس، الإجماع، والاســـتمرارية الحالية.

-منهجية استخدام هذه البراهين وكيفية الاستدلال بها.

-وضـع الأشـخاص الذين يعملون في هذا الحقل، والذين يسـتخدمون هذه البراهين في عملهم.

2-نشأة علم أصول النّحو:

من المهم التمييز بين فترة تأسيس علم أصول النحو في الواقع وبين بروزه كفرع مستقل في العلوم وكتابته وتوثيقه؛ إذ يوجد فاصـــل زمني بين تطور العلم على أرض الواقع وتاريخ توثيقه، ويُشـير ذلك إلى أن علم أصـول النحو قد بدأ فعليًا في القرن الثاني الهجري مع تطور النحو العربيّ، لكن لم يتم تدوينه حتى القرن الرابع الهجري.

ظهر علم أصـول النحو في مؤلفات العلامة ابن جني (ت 392 هـــ)، ولاسـيما في كتابه "الخصائص" الذي تناول موضـوعات متعددة في فقه اللغة، النحو، الصرف وأصول النحو مثل السماع، القياس والعلة النحوية. ورغم أهمية كتاب الخصائص، إلا أن هذا لا يعني أن ابن جني كان أول من تحدّث في هـذا المجـال، لكن يُعترف لـه بـدوره البـارز في التـأليف لا في التأسيس.

أما ابن السـراج (ت 316 هـــ) لما عنون كتابه بـــ "الأصـول في النحو"، فلم يكن يقصـد الأصـول بمفهومها الواسـع؛ إذ يتضـح لمن يطالع الكتاب أنه مخصـص للنحو بموضـوعاته المتنوعة مثل الإعراب، البناء، الأسـماء، الأفعال والحروف. وفي هذا السـياق، يُشـير ابن جني

إلى أن كتاب أصـول أبي بكر لم يتطرق إلى ما يُعرف بأصـول النحو إلا في بضـعة مواضـع من مقدمته[1].

ثم يأتي كتاب "لمع الأدلة في علم أصول النحو" لأبي البركات محمد بن الأنباري (ت 577 هـ)، وهو العمل الذي اشتهر بجمعه لمصطلح أصول النحو في العنوان والمحتوى. وفيه عرض الأنباري موضـوعات أصـول النحو متبعًا نهج أصـول الفقه، وأشـار إلى أنه أضـاف علمين إلى العلوم الثمانية المعروفة، أحدهما: علم أصـول النحو، موضحًا أنه يتناول موضـوعات مثل: القياس وتركيبه وأنواعه، مشددًا على التّشابه الواضح بين أصول النحو وأصول الفقه[2].

بعد ذلك، ظهر كتاب "الاقتراح في أصـول النحو" للعلامة جلال الدين السـيوطي (ت 911 هـ)، الذي وصـف كتابه بأنه فريد من نوعه في ترتيبه وتنظيمه، مبتكر في صـناعته، ومعناه دقيق ومتميز. وأكد السـيوطي أنه لم يسـبق إلى ترتيب وتهذيب علم أصـول النحو الذي يقارنه بأصـول الفقه في علاقته بالنحو كما هو الحال بين أصـول الفقه والفقه نفسـه. وبالرغم من تأكيده على السـبق في الترتيب والتبويب، لكنه أشـار إلى أن كتابه ليس الأول في الموضوع؛ إذ سبقه كتابا "الخصائص" و"لمع الأدلة".

3-أصول النّحو العربيّ:

صنف ابن الأنباري أصـول النحو إلى ثلاث فئات رئيسـة: النقل، القياس، واسـتصحاب الحال. وصـنفها ابن جني إلى ثلاث فئات أخرى: السـماع، الإجماع، والقياس. ومن خلال دمج التصـنيفين، نحصـل على أربعة أصـول أسـاسـية للنحو؛ هي: السـماع، القياس، الإجماع، واستصحاب الحال.

1- ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.

2- ينظر: ابن البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص76.

3-1-السّماع ومصادره:

يمثل السماع الأساسَ الرئيسَ والأكثرَ أهمية في أصول النحو العربيّ؛ إذْ اعتمد عليه النحاة بشكل كبير في جمع وتحليل الكلام الفصيح عن العرب. وهو ما يصطلح عليه كذلك ب"النقل".

3-1-1-تعريف السّماع:

يُعد النقل توصيلًا دقيقًا للكلام العربيّ الفصيح، وفقًا لمعايير وقواعد وضعها خبراء اللغة. ويصف ابن الأنباري النقل بأنه الكلام العربيّ الفصيح المنقول بنقل صحيح يتعدى الندرة إلى الشيوع، مشيرًا إلى أن الكلام يجب أن يكون واسع الانتشار وليس محصورًا أو نادرًا، ويشمل ذلك كلام المولدين غير العرب والاستثناءات النادرة من كلامهم[1].

من جانبه، عرّف السيوطي السماع بأنه ما ثبت في كلام من يُعتمَد على فصاحته، ويشمل ذلك كلام الله -القرآن الكريم، وكلام النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل البعثة وبعدها حتى بدأت اللغة تتأثر بكثرة المولدين، سواء كان الكلام شعرًا أو نثرًا، من مسلم أو غير مسلم[2].

وبناءً عليه، نعرف السماع بأنه الكلام العربيّ الفصيح المستقى من مصادر محددة وموثوقة في فصاحتها. وتتضمن هذه المصادر ثلاثة مصادر رئيسية هي: القرآن الكريم، الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب في الشعر والنثر حتى زمن ظهور المولدين. وسيتم توضيح هذه المصادر كما يلي:

1- ينظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص81.

2- ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، ص39.

3-1-1-مصادر السّماع:

أ-القرآن الكريم:

اتفق النحاة على أن لغة القرآن الكريم هي الأكمل والأرفع، وهي المعيار الذي يُقاس عليه أيّ كلام؛ فإن تطابق معها في الفصاحة، فهو كلام فصيح، وإن خالفها، فهو دون ذلك[1]. ومن ثم، كانت الآيات القرآنية شواهدا في كتب النحو منذ أولى مراحله. ولم يقتصر النحاة على الاستشهاد بالنصوص القرآنية وحدها؛ بل شمل ذلك القراءات القرآنية أيضًا، مع مراعاة شروط وضوابط محددة.

تشير خديجة الحديثي إلى أن البصريين والكوفيين اتبعوا نهج الاستشهاد بالقراءات المتواترة التي لا تتعارض مع القياس. ومع ذلك، يُلاحَظ أن البصريين لم يعتبروا القراءات الشاذة مصدرًا للاستشهاد إذا خالفت قواعدهم وأصولهم المحددة؛ بل إذا انحرفت تلك القراءات عن قواعدهم ومبادئهم رفضوها[2].

وعليه، فقد تمَّ وضع ضوابط للقراءة الصحيحة، وهي: صحة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، التوافق مع رسم المصحف العثماني، والتطابق مع اللغة العربيّة بأي شكل. وقد كان النحاة على شديد الحرص في استشهادهم بالقراءات القرآنية، وعلى اتباع مبدأ الكثرة وتجنب القلة، كما اتضح ذلك في ممارسات سيبويه الذي لم يستشهد بأيّ قراءة شاذة لندرتها، بينما استعان بالقراءات المتواترة في العديد من المواضع[3].

ب-الحديث النبوي الشريف:

لأسباب اختلف في معرفتها أهل اللغة، لم يُكثِر النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مقارنة بمصادر السماع الأخرى؛ فقد اعتبرَ كثيرٌ منهم أن الحديث لا يُعتمد عليه

1- ينظر: محمد خان، أصول النحو، منشورات دار علي بن زيد، بسكرة، ط2، 2016، ص20.

2- ينظر: خديجة الحذيفي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، دط، 1974، ص29.

3- ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، دط، بيروت، 1987، ص105.

في استنباط القواعد وتأكيد الأحكام، بل كان يُستعمل لتدعيم الاستشهادات الأخرى من القرآن أو كلام العرب[1].

بالرغم من اهتمام بعض اللغويين الأوائل بجمع الأحاديث كما فعل أبو عبيدة، والنضر بن شميل، والأصمعي، وقطرب، لم يعتمد النحاة المعاصرون لهم كثيرًا على لغة الحديث النبوي لأسباب متعددة. ففي كتاب سيبويه، لا نجد إلا ثمانية أحاديث لم تُنسب صراحةً للرسول صلى الله عليه وسلم، ولم يستخدمها سيبويه جميعًا كحجج، بل استعان بها للتأييد أو لتوضيح نقطة معينة[2].

تعود الأسباب التي دفعت النحاة إلى عدم الاعتداد بالحديث النبوي في بناء قواعد النحو إلى ندرة الروايات الحرفية لأقوال النبي صلى الله عليه وسلم؛ إذ إن معظم الأحاديث نُقلت بالمعنى. إضافة إلى ورود العديد من الأحاديث بألفاظ مغايرة نتيجة تداولها على ألسنة الأعاجم والمولدين قبل تدوينها -كما يشير السيوطي-؛ حيث تغيرت العبارات واختلفت الصياغات، ما أدى إلى تنوع الروايات فيأتي الحديث الواحد بأوجه مختلفة. وبناءً على ذلك، لم يُعدّ الحديث النبوي الشريف مصدرًا رئيسًا لاستخراج قواعد النحو لدى النحاة في العالم العربيّ حتى نهاية القرن الخامس الهجري، وظل الوضع كذلك حتى القرن السادس الهجري، حين بدأ نحاة الأندلس مثل السهيلي، وابن خروف، وابن مالك، بإيلاء الحديث اهتمامًا أكبر.

ج-كلام العرب:

وهو ثالث مصادر المادّة اللّغوية المسموعة. ويقصد به "ما أثر عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين وشيوع اللّحن"[3].

ونظرًا لكون الشعر مرجعًا ثقافيًا وتعبيريًا للعرب، حيث يعكس مشاعرهم، تجاربهم ورؤاهم للحياة، فقد كان الشعر مصدر استشهاد بارز للنحاة بشكل أكبر مما كان عليه

1- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، 1987، ص48.

2- ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، ط2، المغرب، 2011، ص52.

3- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص54.

النثر. ولتحقيق ذلك بدقة، وضع العلماء مجموعة من الضوابط والمعايير لاختيار الكلام العربيّ المناسب للاستشهاد. وتتمثل في الآتي:

-معيار الزّمان:

البدوي الفصيح هو الشخص الذي قضى حياته في الصحراء مع قلة زياراته للمدينة وإقامته القصيرة فيها، بغضّ النظر عما إذا كان من القرن الأول أو الثالث الهجري[1].

أما الشعراء فيُصنفون إلى أربع فئات: الجاهليين الذين لم يعاصروا الإسلام، المخضرمين الذين عايشوا كلّاً من الجاهلية والإسلام، الإسلاميين الذين لم يشهدوا الجاهلية، والمحدثين الذين بدؤوا ببشار بن برد. هناك إجماع على صحة الاستشهاد بالشعر للفئتين الأولى والثانية، بينما اختلف بشأن الفئة الثالثة، فعدّ عبد القادر البغدادي مؤلف "خزانة الأدب"، الاستشهاد بها جائز، لكن الفئة الرابعة لا يُعتمد عليها في علوم اللغة والنحو والصرف خصوصًا، وإبراهيم بن هرمة (70 -150هـ) هو آخر من استُشهد بشعره بهذا الأساس. ثمّ ظلت لغات البدو محطّ اهتمام العلماء حتى تدهورت في القرن الرابع الهجري[2].

اعتمد البصريون في استشهاداتهم على شعراء الفئات الأولى والثانية والثالثة، لكنهم تحفّظوا عن الشعراء من الفئة الرابعة تناسبهم مع معايير الزمن الذي حددوه للفصاحة. في حين تبنّى الكوفيون نهجًا أكثر شمولية في الاستشهاد، معتمدين على جميع الفئات، مستخدمين الشعر العربيّ من كل العصور كمصدر دراسي وحجة في النحو والصرف، لذلك بنوا عليه كثيرا من أصولهم[3].

-معيار المكان:

1- ينظر: محمود أحمد نحلة، المرجع نفسه، ص48.

2- ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص19، 20.

3- ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، شركة المصطفى الباني، مصر، 1958، ص333.

بذل النحاة جهدا كبيرا، واهتموا اهتمامًا بالغًا باستقاء اللغة العربيّة وأخذها من مصادر موثوقة تتمتع بفصاحة واضحة، مستبعدين أولئك الذين امتزجوا بغير العرب. وكانت قريش أبرز القبائل التي اعتمدوا عليها في الشواهد اللغوية؛ لانتقائها الألفاظ الفصيحة، تلَتْها قبائل قيس، وتميم، وأسد وغيرها. في المقابل، تَجنّب النحاة استخدام لهجات القبائل الحضرية أو تلك التي استوطنت الأطراف القريبة من أمم أخرى مثل لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وذلك لتأثرهم الواضح باللغات والثقافات المجاورة. كما تجنبوا استخدام لهجات قبائل كانت تعيش في مناطق مثل الجزيرة العربيّة، البحرين، واليمن، بسبب اختلاطهم الوثيق بثقافات كالنبطية، الفارسية، الهندية، والحبشية. هذا التجنب امتد ليشمل قبائل بني حنيفة، سكان اليمامة، وأهل الطائف والحجاز، حيث وجد النحاة أن الاختلاط الثقافي أفسد لغتهم[1].

3-2-القياس النّحوي:

استعمل النّحاة مصطلح القياس منذ القدم، باعتباره ثاني الأصول النّحويّة من حيث التّرتيب والأهمية. وقد أدرك الكسائي (ت 189 ه) أهميته البالغة في التّقعيد النّحوي، فبيّنَ أنّ النّحو كلّه قياس في قوله:

إنّما النّحو قياسٌ يُتّبَعْ وبه في كلّ علمٍ يُنْتَفَعْ[2]

كما أشاد ابن جنّي (ت 392 ه) بأهميته، وصرح بأفضليته، واعتبر مسألة واحدة منه أفضل وأَنْبَلُ وَأَنْبَهُ من كتاب لغة عند النّاس[3]. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن القياس له شأن عند المشتغلين باللغة العربية وعلومها.

1- ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص47.

2- ينظر: جلال الدين السّيوطي، المصدر نفسه، ص79.

3- ينظر: ابن جِنّي، الخصائص، ص90/2.

3-2-1-تعريف القياس:

القياس في اللغة من قاس الشّيء يقيسه: قدره على مثاله، ومصدره: قيسٌ وقياسٌ، ويُقال أيضا: اقْتَاسَهُ وقيَّسه[1]. والقياس في المعجم الوسيط: "ردّ الشيء إلى نظيره"[2]. وجمع الشّريف الجرجاني هذه المعاني وأرجع معنى "القياس" إلى التّقدير، ومنه: قست النّعل بالنّعل إذا قدّرته وسوّيته، وهو عبارة عن ردّ الشّيء إلى نظيره[3].

أما القياس في اصطلاح النحاة؛ فقد نقل السيوطي تعريف ابن الأنباري له بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[4].

وعرف الجرجاني القياس بأنه: "عبارة عن المعنى المستنبط من النّص، لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم"[5].

وقد تبيَّن مما تقدم أن القياس يقوم على تطبيق الأحكام المعروفة على المجهولة، وتطبيق ما لم يُنقل على ما تم نقله، وكذلك تطبيق ما لم يُسمع على ما سُمع بناءً على علة مشتركة تربط بينها في إصدار حكم معين.

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مج234/11.

2- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 1429هـ2008م، 800/2.

3- ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، دط، دت، ص152.

4- ينظر: السّيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص79

5- الشريف الجرجاني، التعريفات، ص152.

3-2-2-أركان القياس:

يقوم القياس على أربعة أركان هي:

أ-المقيس عليه (الأصل):

وهو ما نُقل عن العرب من نصوص لغوية بواسطة السّماع أو الرواية، عن طريق المشافهة أو التدوين، إضافةً إلى القواعد النّحوية التي وضعها النّحاة بعد استقراء النصوص المنقولة عن العرب[1].

وقد قسّم ابن جِنّي المقيس عليه من حيث مبدأ القلّة والكثرة إلى أربعة أضرب هي[2]:

-مطّرد في القياس والسّماع معًا، كرفع الفاعل والمبتدأ، وهو أقوى الكلام المنقول (المسموع) رتبة.

-مطرد في القياس شاذ في السّماع، نحو ماضي هذه الأفعال: يذَر، يذع، يدَع.

-مطّرد في السماع فاصل شاذ في القياس، نحو: استحْوَذ واستَصْوَبَ.

-شاذ في القياس وفي السماع، نحو تتميم صيغة (مفعول) فيما عينه واو، كقولهم: ثوب مصوُون، على أن الأصل في السّماع والقياس (مصون).

ب-المقيس (الفرع):

توجد طريقتان للقياس: الأولى: هي عندما يكون الحكم المراد معرفته غير موثق من العرب، فيُقاس بما هو موثق منهم. يُعدّ ما يُستنتج من القياس على أساس كلام العرب جزءًا من كلامهم. الطريقة الثانية: عندما يكون الحكم المقيس معروفًا، فيقوم النحاة بتأكيد هذا الحكم من خلال ربطه بأساس مشابه في الحكم. واعتمادهم على السبب المشترك بينهما كعلة للتشابه، مثل ربط نائب الفاعل بالفاعل بسبب المنسوبية في الإسناد، ما يؤدي إلى رفعه.

1- ينظر: علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، ط1، القاهرة، 2006، ص95.

2- ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ص 01/97-99.

ج-العلة النّحوية:

وهي إلحاق المقيس بالمقيس عليه فيثبت حكمه عليه. وهي الأمر الذي قال النّحويّون إن العرب اعتبرته حين اختارت في كلامها وجهًا معيّنًا من التّعبير والصّياغة[1].

وقد نشأت العلّة مع نشأة النّحو العربيّ، وتطوّرت حتّى تشعبّت مسائلها، وصارت لها مؤلّفات خاصّة بها، كالعلل في النّحو لقطرب، والمختار في علل النّحو لابن كيسان، والإيضاح في علل النّحو للزّجّاجي.

د-الحكم النّحوي:

هو الرّكن الرّابع من أركان القياس، ويقوم على انتقال حكم المقيس عليه للمقيس، وينقسم إلى ستّة أقسام هي[2]:

الواجب: كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه.

الممنوع: كضّد ما ذكر في الواجب؛ ممنوع نصب الفاعل أو جرّه وهكذا.

الحسن: كرفع المضارع الواقع جوابًا لشرط ماض.

القبيح: ومثاله رفع المضارع الواقع بعد جزاء شرط مضارع.

خلاف الأولى: أي ما يكون مخالفًا للمطّرد من كلام العرب، كتقديم المفعول به على الفاعل رغم اتّصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به، كقولنا: ضرب غلامَه زيدٌ.

جائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته، فلا مانع من الحذف ولا مقتضيًا له.

1- ينظر: مازن المبارك، العلّة النحوية، نشأتها وتطوّرها، دار الفكر، ط2، بيروت،1981، ص90.

2- ينظر: السّيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص30-32.

3-3-الإجماع:

3-3-1-تعريف الإجماع:

الإجماع لغة هو من أصـــل مادة "الجيم" و"الميم" و"العين"، وهي في اللّغة العربيّة على ضمِّ الشيء بعضه إلى بعض[1]. والإجماع: الاتفاق، والعزم على الشيء[2].

أما اصـــطلاحًا؛ فلم يقدم النحاة تعريفًا محددًا لمفهوم الإجماع في أســـس النحو، بل اكتفوا بشـــرح أقســـامه. ففي كتابه "الخصـــائص"، ناقش ابن جني موضـــوع الإجماع؛ حيث خصـــص فصـــلاً بعنوان "القول على إجماع أهل العربيّة متى يكون حجّة"، أشـــار فيه إلى أن إجماع أهل البلدين يكون حجّة إذا قبل خصـــمك المناقشـــة بشـــروط محددة، أي ألا يخالف المنصـــوص ولا المقيس على المنصـــوص[3]. وقد عرّفته خديجة الحديثي بقولها: "هو اتّفاق العرب أو النّحاة على أمر من الأمور، أو على صورة من صور التّعبير"[4].

3-3-2-أنواع الإجماع:

ينقسم الإجماع إلى:

-إجماع العرب: وقد ذكر السّـــيوطي أن إجماع العرب حجّة، ولكن لا يتأتَّى الوقوف عليه فكأنه يشـــير إلى اســـتحالة ذلك. ومن صـــوره أن يتكلّم العربيّ بشـــيء ويبلغهم ويســـكتون عليه[5].

-إجماع القرّاء: وهو اتّفاق القرّاءِ على قراءة واحدة.

-إجماع الرّواة: هو اتّفاق الرّواة على رواية معيَّنة لشاهد من الشّواهد النّحويّة.

1- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مج1/ ص479.

2- ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، ط08، دمشق، 1426، هـ 2005م، ص710. وابن منظور، لسان العرب، مج198/03. والشريف الجرجاني، التّعريفات، ص24.

3- ينظر: ابن جنّي، الخصائص، ص 189/01.

4- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص126.

5- ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص74.

-إجماع النحاة: هو اتّفاق نحاة البصرة والكوفة على صورتين من صور التّعبير اللّغوي[1]؛ فما أجمعوا عليه دليل من أدلّة النحاة في الاحتجاج لما يقرّرونه من أحكام نحوية، ومستند يستندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين[2].

3-4-استصحاب الحال:

3-4-1-مفهوم استصحاب الحال:

الاستصحاب في لغة العرب، مادته "الصاد، والحاء، والباء"، وهي أصل واحد يدل على الاقتران والمقاربة، ولذلك سُمي الصاحب صاحبا؛ لاقترانه بمن يصاحبه، وملازمته إياه. والمصاحبة: الملاءمة أيضا[3]. وبناءً عليه، فإن معنى الاستصحاب في اللغة يتمحور حول التزام الشيء واستدامة رفقته دون انفصال.

أما المصطلح من حيث اصطلاح النحاة، فيعني هذا استمرار حالة التعبير بصورته الأصلية عند غياب الانتقال من الأصل، مثل الإشارة لفعل الأمر بأنه مبني؛ لأن الطبيعة الأساسية للأفعال هي البناء، والمُعرَبُ منها -كالفعل المضارع-يأتي نتيجة لشبهه بالاسم. ودون دليل على هذا التشابه، يظل الفعل محتفظًا بحالته الأصلية، وهي البناء.

3-4-2-استصحاب الحال عند النّحاة:

يرتبط هذا المصطلح بابن الأنباري باعتباره الشخص الأول الذي فعّل مفهوم استصحاب الحال في ميدان النحو؛ ففي كتابه "لمع الأدِلّة"، قدّم تعريفًا لهذا المصطلح، وفسّر مكانته بين الأدلة النحوية، حيث وضعه في المركز الثالث بعد النقل والقياس، معتبرًا الأدلّةَ في صناعةِ الإعراب ثلاثة: النقل، والقياس، واستصحاب الحال.

1- ينظر: السيوطي، المرجع نفسه، ص73.

2- ينظر: محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص81.

3- ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، مج335/3.

أما السيوطي، فجعل الاستصحاب في المرتبة الرابعة بعد الإجماع[1]. وقد وافقه على هذا التصنيف أبو يحيى زكريا الشاوي الذي وصف الاستصحاب بأنه "إبقاء ما كان على ما كان عند غياب دليل النقل من الأصل"2.

يرى بعض الباحثين أن مصطلح استصحاب الحال بدأ يظهر عمليًا في القرن الثاني الهجري، لكنه لم يُذكر صراحةً. تذكر خديجة الحديثي[3] أن سيبويه استخدم هذا الدليل في عدة مواضع من كتابه دون أن يُصرّح بذلك. في السياق ذاته، وقد ناقش ابن جني استصحاب الحال في "الخصائص" تحت عنوان مختلف وهو: "باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى"[4].

بالمقابل، لم يذكر العديد من المحدثين في أصول النحو دليل الاستصحاب، باستثناء تمّام حسّان الذي أشار إليه، وصنّفه كثاني دليل في الاستدلال النحوي[5]. أكد حسّان على أهمية الكشف عن تفاصيل هذا الدليل، ووضعه في المكانة الصحيحة بين السماع والقياس، موضحًا أن القياس لا يتم إلا بعد فهم الأصل والفرع، والتمييز بين المطّرد والشاذ.

أوضح محمود أحمد نحلة أن القياس، وليس الاستصحاب، هو ما دفع النحاة لتحديد الأسس الأولية لإجراء المقارنات. ويرتبط هذا بجهود النحاة الأولى لصياغة القواعد الكفيلة بتسهيل فهم القوانين الحاكمة للاستخدام اللغوي. حتى إن بعض النحاة يرون أن النحو برمّته يستند إلى القياس، مستشهدين بالموضوعات النحوية التي استخدم فيها هذا الدليل كحجة. لذا، يعدّ القياس أكثر أهمية وأسبقية من استصحاب الحال من ناحية عملية.

1- ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص21-22.

2- أبو زكريا يحيى الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تح: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق، ط1، 1411هـ/1990م، ص97.

3- ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، دط، 1394 هـ/1974م، ص453.

4- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج2، ص459.

5- ينظر: تمام حسان، الأصول، ص105 وما بعدها.

3-5-التعليل النحوي:

التعليل النحوي هو دراسة منهجية للتحليل والشرح للظواهر النحوية في اللغة. ويهدف إلى فهم وتفسير القواعد والأنظمة اللغوية التي تحكم تراكيب اللغة وتطوير قدرة الفهم والتحليل النحوي. ويعدّ التعليل النحوي جزءًا أساسيًا من دراسة اللغة العربية، ويؤدي دورًا هامًا في تحقيق فهم أعمق لتشكيل الجمل وبناء النصوص.

3-5-1-تعريف التعليل النحوي:

العِلَّة في اللغة لها معان كثيرة؛ منها: المرض، والأمرُ الذي يَهتمُّ به صاحبُه أيضا علّةٌ[1]. وفي لسان العرب، العلة هي السبب[2].

أما في الاصطلاح، فالوقوف على تعريف اصطلاحي للعلة في الكتب التي صُنفت في النحو أو اللغة العربية بصفة عامة، أمر في غاية الصعوبة؛ إذ لم يوجد -حسب بحثي واطلاعي-تعريف جامع مانع يكون حدا لهذا المصطلح. إلا ما كان من تعريف العلة باعتبار أقسامها كما سيأتي. على أن بعض المتأخرين اجتهد في وضع تعريف للعلة بأنها: "هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم"، أو "هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[3].

3-5-2-أهمية التعليل النحوي:

تتأسس أهمية التعليل النحوي في فهم كيفية بناء الجمل وتراكيب اللغة العربية. كما يساعد التعليل النحوي على تحليل العلاقات بين الكلمات، وتوضيح دور كل عنصر نحوي في الجملة.

1- ينظر: الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407ه/1987 م، مج5، ص1773. وأبو بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار السلام، ط1، 1428ه/2007م، ص390. ومقاييس اللغة، مصدر سابق، مج4، ص14.

2- ينظر: لسان العرب، لسان العرب، مج11، ص471.

3- مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثية، ط1، 1385ه/1965م، ص90.

3-5-3-أنواع التعليل النحوي:

اختلفت وجهات نظر العلماء في تقسيم العلل النحوية حسب منظور كل منهم إلى هذه العلل. وفيما يلي إيراد لتلك التقسيمات ومن قال بها من علماء العربية:

أ-ابن جني:

ابن جني من العلماء الذين ضربوا بسهم في التقعيد للدرس اللغوي من خلال مؤلفاته التي أبانت عن اطلاع واسع، ومعرفة عميقة بأساليب اللغة العربية، وتراكيبها. وقد تكلم ابن جني عن العلل النحوية، وأفاض في ذلك، فذكر أن علل النحويين تختلف عن علل الفقهاء؛ فهي أقرب إلى علل المتكلمين وأهل المنطق، وذكر أمثلة لذلك، تبين الفرق بين العلل عند الفريقين[1].

قسم ابن جني العلل إلى قسمين[2]:

-الأول: علل لابد منها، فهي لازمة واجبة، ومثل لها بأمثلة منها: قلب الألف واوا إذا كان قبلها مضموما.

-الآخر: ما يمكن تحمله، لكنه مكروه، كتصغير "عصفور" إلى "عصيفور".

كما عقد ابن جني بابا في الرد على المشككين في صحة علل النحويين، وأبطل كلامهم، وبين أنّ هذا راجع إلى عدم تمكنهم من اللغة العربية، وقصورهم عن الوصول إلى أسرارها[3].

1- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج1، ص49.

2- ينظر: ابن جني، المصدر نفسه، مج1، ص89.

3- ينظر: ابن جني، المصدر نفسه، مج1، ص185.

ب-الزجاجي:

عقد الزجاجي كتاب "الإيضاح في علل النحو". وقد قسم علل النحو إلى ثلاثة أقسام، بعد أن وضح أنَّ العلل النحوية هي علل استنبطها المشتغلون بعلوم العربية. وهي عنده ثلاثة[1]:

-الأول: علل تعليمية: وهي التي بواسطتها يُتعلَّم كلام العرب.

-الثاني: علل قياسية: ومثل لها بتعليل النصب بـ"إنّ"، ولماذا عملت النصب في الاسم؟ فيقال: لأنها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فعملت عمله.

-الثالث: علل جدلية نظرية: كأن يقال في "إنّ": من أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وما الأفعال التي شابهتها؟ إلى غير ذلك.

ج-ابن السراج:

تكلم ابن السراج عن العلة وأقسامها في مقدمة كتابه "الأصول في النحو"[2]؛ إذ قسم العلة عند النحويين إلى قسمين اثنين:

-أحدهما: هو الذي بواسطته يُتَوصل إلى تعلم اللغة العربية، كقول النحاة: الفاعل لابد أن يكون مرفوعا، وغير ذلك من القواعد.

-الآخر: هو الذي سماه "علة العلة"، ومثل له بالبحث عن سبب رفع الفاعل، ونصب المفعول، وبين أن هذا القسم من أقسام العلة، إنما يتوصل به إلى معرفة حكمة اللغة العربية في القواعد التي وضعتها.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ ابن جني عقد بابا في كتابه "الخصائص" رد فيه هذا التقسيم[3]، وأن القسم الثاني "علة العلة"، إنما هو تتميم للعلة، وليس ضربا مستقلا. وعليه

1- ينظر: أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406ه/1986م، ص64.

2- ينظر: أبو بكر ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، دط، 35/1.

3- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج1، ص174 وما بعدها.

قرّر أن هذا الاصطلاح من ابن السراج، إنما هو تجوز في اللفظ، وتوسع في الكلام. وقد أطال ابن جني في مناقشة ابن السراج، ورد الحجج التي أوردها.

3-5-4-مسالك العلل النحوية:

ذكر السيوطي في كتاب "الاقتراح في أصول النحو"[1] مسالك العلة مرتبة على النحو الآتي: الإجماع، النص، الإيماء، السبر والتقسيم، المناسبة، قياس الشبه، قياس الطرد، إلغاء الفارق.

وقد فصل في ذكر هذه المسالك الثمانية ناقلا أقوال علماء العربية، كابن الأنباري، وابن جني، مستشهدا بما نقل عن العرب في ذلك.

3-5-5-قوادح العلل النحوية:

أ-النقض:

أن توجد العلة دون الحكم. ومن أمثلة ذلك أن يقال: إن "حذامِ"، و"قطامِ"، و"رَقاشِ" بُنِيت بسبب اجتماع ثلاث علل فيها*. فيأتي ما ينقض هذا التعليل، وهي كلمة "أذربيجان"؛ فقد اجتمع فيها أكثر من ثلاث علل، ومع ذلك ليست بِمبنية، بل معربة ممنوعة من الصرف[2].

ب-عدم التأثير:

عرفه السيوطي بقوله: "وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه"[3].

1- ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص113 وما بعدها.

*- وهذه العلل هي: التعريف، والتأنيث، والعدل.

2- ينظر: أبو بكر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط2، 1391هـ/1971م، ص60.

3- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص123.

ج-تخلف العكس:

إذا ثبتت العلة ثبت الحكم، وإذا انتفت العلة انتفى الحكم، مثل عدم نصب الفاعل لعدم وقوع الفعل عليه[1].

د-فساد الاعتبار:

بأن يُحتجَّ بالقياس مع إبعاد النص الصريح عن العرب[2].

وقوادح العلة كثيرة متعددة، أورد بعضا منها السيوطي في "الاقتراح"، وابن الأنباري في كتابيه: "الإغراب في جدل الإعراب"، و"لمع الأدلة"، وَأَوْمَأَ إليها ابن جني في "الخصائص". على أن ذكر قوادح العلة عند السيوطي أجود من حيث الترتيب والجمع.

3-5-6-تطبيقات التعليل النحوي:

تطبيقات العلل النحوية كثيرة مبثوثة في كتب النحو واللغة، وقد اهتم بها القدامى والمتأخرون، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك، قصد الوصول إلى ما هنالك، وهي أمثلة يسيرة تدل على ما وراءها، وحسب القلادة ما أحاط بالعنق.

المثال الأول: "الكتاب" لسيبويه أقدم مؤلَّف وصل إلينا في اللغة العربية. وقد تضمن تعليلات لكثير من الظواهر اللغوية، ذكرها المؤلِّفُ نفسه أو نقلها عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وغيره. فمن تعليلات سيبويه:

قوله: "ونحوُ ذلك قولك: "خَشّنْتُ بصدره"؛ فالصدرُ في موضع نصب وقد عملت الباء"[3]. في هذا المثال ذكر سيبويه علة الجر في كلمة "بصدره"، وأن الباء هي التي عملت فيها الجر، وبين موقعها الإعرابي وأنها في محل نصب مفعول به.

1- ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، ص122.

2- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص54.

3- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ص92.

المثال الثاني: وهو من الأمثلة التي نقلها سـيبويه عن الخليل بن أحمد حيث جوَّز هذا التعبير: "بعتُ الشاءَ شاةٌ ودرهمٌ"، والمعنى: شاةً بدرهمٍ، وعليه: فالواو هنا بمعنى الباء[1].

المثال الثالث: وهو لأبي الخطاب الأخفش؛ حيث أوَّل قول القائل: "سَـلاما" بأنها في معنى: "تسلُّما منك". ومثله: "براءَةً منك"، أي: لا ألتبس بشيء من أمرك[2].

وإذا تأملنا فيما ذكره النحاة حول التعليل، يمكن أن نستنتج الآتي[3]:

-التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام.

-هذه العلل التي يبحثها النحاة كانت راسـخة في عقول العرب القدامى، عند النطق بالعربية، وعمل النحاة إنما هو تعليل تلك الكوامن في النفوس والعقول. وإلى هذا أشـار الخليل بن أحمد الفراهيدي[4].

-العرب عللوا لما نطقوا به، ومن حق النحاة أن يأخذوا ما عللوا به.

3-5-7-نماذج من اختلاف تعليلات النحويين:

أ-اختلافهم فيما اتفقوا على نطقه وحكمه:

ومن أمثلة ذلك: الاختلاف في رفع المبتدأ، والخبر، فمنهم من قال إن المبتدأ يرفع الخبر، والعكس؛ فكل منهما يرفع الآخر. وذهب آخرون إلى أن المبتدأ مرتفع بالابتداء، وأم الخبر: فقال قوم إنه يرتفع بالابتداء فقط، وقال آخرون إنه مرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب غيرهم إلى أنه مرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء[5].

ب-اختلافهم فيما اتفقوا على نطقه وأدى ذلك إلى الاختلاف في حكمه:

ومن أمثلة ذلك: الاختلاف في تعليل العمل في باب التنازع.

1- ينظر: سيبويه، المصدر نفسه، مج1، ص393.

2- ينظر: سيبويه، المصدر السابق، مج1، ص324.

3- ينظر: محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1410هـ/1989م، ص124.

4- ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص112.

5- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/2003م، مج1، ص38.

ج-اختلافهم فيما اختلف العرب في نطقه:

بأن تنطق قبيلة الكلمة في سـياقها نطقا مخالفا لقبيلة أخرى؛ فيعلل النحويون ما ورد عن القبيلتين. ومن أمثلة ذلك: الخلاف في الخلاف في عمال "ما" بين التميميين والحجازيين.

فهذه الثلاثة هي التي دار حولها الخلاف في التعليل، وتنوعت مظاهره، والآراء حوله. على أن الصورتين الأولى والثانية، الخلاف في التعليل فيهما خلاف صوري لا أثر له في الواقع، ولا يترتب عليه شيء.

أما الصـورة الثالثة؛ فإن العرب قد تكلمت بكلا الوجهين، فيُقاس النظير على النظير، إذ لا يمكن بحال تخطئة ما نطقت به العرب سليقة.

ولابن ابن مضاء الأندلسي رأي مخالف لما ذهب إليه النحاة في مسألة التعليل من ترك التعليلات التي فيها تمحل، والنظر فيما هو ظاهر وبسيط من العلل[1].

1- ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرّد عَلى النّحاة، ص69.

المبحث الثالث: النّحو العربيّ وجهود التيسير:

ظهر النحو بسيطًا وميسورًا بأهداف تتمثل في حماية اللغة من الأخطاء والحفاظ على نقاء القرآن الكريم من التغيير، مستهلّاً مساره بمجموعة من القواعد والضوابط البسيطة. لاحقًا، تحوّل النحو إلى مجال دراسة مستقل يجذب المتخصصين والطلاب، ويتنافس فيه النحاة البارزون لإتقانه.

ومع مرور الوقت، شهد النحو تطورًا وتفرعًا، ما جعله يتقاطع مع العديد من العلوم العربيّة والأجنبية. حيث استفاد من المنطق في العقلانية والتجريد، ومن الكلام في جوانبه الفلسفية، ومن الفقه في أصوله وأحكامه. هذا التطور شجع النحاة على التأليف في هذا المجال، فأنتجوا مصنفات نحوية ضخمة، وأعقبهم آخرون بشروح وتعليقات على هذه الأعمال.

بظهور هذه المؤلفات النحوية، برزت مدارس نحوية معروفة، أبرزها مدرستا البصرة والكوفة، ومن ثم امتدت إلى بغداد، الأندلس، مصر والشام. ولكل مدرسة كانت هناك مفاهيم ومصطلحات خاصة بها، ما أسفر عن خلافات نحوية بين العلماء، بل إن بعض هذه الخلافات وقعت بين أصحاب المدرسة الواحدة.

ورغم أن هذه الخلافات تُعَدّ مؤشرًا على التنوع والتعدد في علم النحو، إلا أنها أسهمت في تعقيده وتعسير قواعده. أدى هذا الوضع إلى الدعوة لـ"تيسير النحو" لتسهيل فهم وتطبيق قواعده.

1-مفهوم تيسير النحو:

بداية يقصد بالتيسير في اللغة من اليسر: هو اللّين والانقياد، ويكون وصفا للإنسان والفرس، والفعل منه: يَسر، ومضارعه: ييسرُ، ويَاسَرَهُ: لَايَنَهُ وسَاهَلَهُ. وفي الحديث: "إنّ هذا الدّين يُسْرُ"، أي: سَهْلٌ[1].

1- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج03، مادّة "ي-س-ر"، ص1010.

ورد في المعجم الوسيط: ""يَسُر" الشّيءُ "يَيْسَرُ" "يسرًا": سَهُلَ وأمكن، ولانَ وانْقَادَ، يُقال: يسر الإنسان والفرس"[1]. وعليه فإن كلمة تيسير في معناها اللّغوي تحمل معنى السّهولة، واللّين، والانقياد، والبعد عن التّشديد.

أما التيسير من حيث الاصطلاحً، فلا يبتعد عن التّيسيرُ في مفهومه اللّغوي، لكن حسب أهل العلم هو أقرب للاختصار، وهذا ما أشار إليه خلف الأحمر (ت 180 ه): "لمّا رأيت النّحويّين وأهل العربيّة قد استعملوا التّطويل وكثرة العِلل وأَغْفلوا ما يحتاج إليه المتعلّم المتبلّغ في النّحو من المختصر والطّرق العربيّة والمأخذ الذي يخفّف على المبتدئ حفظه، ويعمل في عقله ويحيط به، فأمعنت النّظرَ والفكر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصوات والأدوات والعوامل ليستعين به المتعلّم عن التّطويل فحملت هذه الأوراق"[2].

يشرح خلف في مقدمته كيفية تبسيط النحو، حيث اعتمد على الإيجاز لجعل المادة أكثر يسرًا للمتعلمين، ما يسهل عليهم استخدامه دون الشعور بالثقل أو الإجهاد. هذا النهج قد تبنّاه العديد من الكتّاب والباحثين، الذين سعوا لجمع الموارد في كتاب واحد يمكن للمبتدئين الرجوع إليه بسهولة بدلاً من البحث في فصول متعددة ومتباينة.

والغرض من التيسير هو جعل علم النحو أقرب وأوضح للدارسين والمتعلمين، ويتم ذلك من خلال تبسيط المحتوى عبر الشرح، التنظيم، الاختصار، والتنسيق، ما يسهل الوصول إلى فهمه وإتقان قواعده وأسسه.

2-دواعي ومقاصد تيسير النّحو العربي:

تتباين طرق تبسيط النحو بناءً على أساليب وأفكار علماء النحو والمتخصصين فيه. بعضهم يعالج هذا الموضوع من زاوية تربوية، مركزين على العملية التعليمية وتقنيات التدريس والمناهج التربوية والنفسية لتقديم المادة، بينما يركز آخرون على تيسير النحو من

1- مجمع اللغّة العربّية، المعجم الوسيط، ج1، مادّة "ي س ر"، ص1122.

2- خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، تح: عزّ الدّين التّنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دط، دمشق، 1381ه 1961م، ص33-34.

منظور علم اللغة وكيفية اكتساب اللغة، متناولين المحتوى النحوي نفسه بدلاً من أسلوب تقديمه، كما اختلف الدارسون في كيفية تطبيق المناهج اللغوية على اللغة العربيّة.

يعد التيسير النحوي مسارًا رئيسًا في الدراسات النحوية، سواء القديمة أو المعاصرة، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ نشأة النحو. ولذا نرى كثيرا من الدارسين قد بذلوا جهودًا للتأليف والبحث في هذا المجال.

منذ القرن الثاني الهجري، استوعب النحاة العقبات التي قد يصادفها الدارسون أثناء تعلم النحو بسبب تعقيده ما جعلهم يعطون أهمية كبرى لهذه المسألة بقدر اهتمامهم بصياغة الأسس النظرية والقواعد العامة للنحو العربيّ، فدعا بعضهم إلى تبسيط النحو عبر التقليل من التفسيرات المنطقية والفلسفية، واستبعاد العوامل، والأسباب، والقياس المنطقي. هذه الدعوات تحولت إلى أسلوب في التأليف تحت مسمى التبسيط والتيسير، مع مساهمات بارزة من السابقين في هذا المجال.

كما يُعتقد أن امتزاج النحو بالمنطق، زاد من صعوبة وضع القواعد العربيّة. فهناك ذيوع بين النحاة على تأثر النحو العربيّ بالفلسفة والمنطق، وقد تباينت الآراء في مسألة امتزاج المنطق بالنحويين مؤيد ومعارض، إضافة إلى وجود وجهات نظر معتدلة. تبع ذلك ظهور الحاجة للتأليف النحوي؛ فنشأ نوعان من المصنفات: المطولة والمختصرة.

وتعّد مقدّمة خلف الأحمر رائدة في عملية تيسير النّحو العربيّ ولو بصورة بسيطة، وهي أقدم ما وصل إلينا من المصنّفات المختصرة. ثمّ مختصر الكسائي (ت 189 ه)، ويليه مختصر في النّحو لليزيدي (ت 202 ه)، ونحو المتعلّمين للجرمي (ت 225 ه)، ومختصر النّحو لأبي سعدان الضّريري (ت 321 ه)، وكتاب المختصر لأبي موسى بن محمد الحامض (ت 318ه)، والموجز لابن السّراج (ت 315 ه)، والتفاحة لابن النّحّاس (337 ه)، والإجازة في النّحو للرّمّاني (ت 374 ه)، والأنموذج للزّمخشري (ت 585 ه)، وفي غيرها من المصنفات التي حاول أصحابها من خلالها تيسير النّحو.

ومنه فإنّ الدّعوة إلى تيسير النّحو كانت قائمة منذ القدم، بل لازمت ظهور الدّرس النّحوي نَفْسِهِ، فحتى أهل العلم كانوا يواجهون بعض الصّعوبات في فهم كتب النّحو خاصة كتاب سيبويه، إشارةً إلى تعقيد "الكتاب" على بعضهم، يظهر ذلك في قول المازني الذي روي عنه أنه قال: "قرأ عليّ رجل كتاب سيبويه في مدّة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أمّا أنتَ فجزاك الله خيرًا، وأمّا أنا فما فهمت منه حرفًا".

وحسب العلماء، فإن تعقيد النحو جاء نتيجة غلو النحاة في استخدام العلل والقياس وإدراج الأمثلة الاستثنائية، بالإضافة إلى المبالغة في دمج النحو بالمنطق. هذا النمط كان واضحًا بشكل خاص في أعمال علي بن عيسى الرماني (توفي 384 هـ)، والذي تحدث عنه أبو علي الفارسي بقوله: "إن كان النّحو ما يقوله الرّمّاني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النّحوُ ما نقوله نحن، فليس معه منه شيء"[1].

كما زاد غموض المصطلحات واختلافها بين المدارس النحوية المتنوعة، إلى جانب التباين في الآراء حول الإعراب والتفسيرات من تعقيد النحو. هذه الصعوبات في التعلم دفعت العلماء إلى البحث عن طرق لتسهيل فهم النحو العربيّ، خاصة في ظل الضعف الحالي في معرفة قواعد النحو والتحفظ الواضح تجاه تعلم اللغة العربيّة.

وقد تطرّق أحمد عبد السّتّار الجواري إلى دواعي التّيسير النّحوي في مقال عنوانه "رأيٌ في تيسير تعليم النّحو"؛ إذ تساءل عن دواعي التّيسير، ثمّ أجاب بأن الداعي إلى تيسير النحو أمران: أحدهما: تَيْسِيرُهُ على أبناء العربيّة حتّى يَتقوَّم لسانُهم وتستقِيمَ أفكارهم، ويتمّ التّواصل الفكريّ بينهم في دقّة وفي إحكام، والآخر: تيسير العربيّة على الذين يهمّهم أن يتعلّموها ويفهموا بها، ويفهموا عنها، ويتذوّقوا أساليبَهَا في التّعبير، ويدركوا حقيقة ما يرادُ بها من المعاني[2].

1- جلال الدّين السّيوطي، بغية الوعاة، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، القاهرة، 1979م، ج2، ص 181.

2- ينظر: أحمد عبد السّتّار الجواري، رأي في تيسير النّحو التّعليمي، مجلّة مجمع اللّغة العربية، ع53، ص158.

وبناءً عليه، فإن التبسيط النحوي يهدف إلى تحسين لغة الناطقين بالعربيّة، وجعل قواعدها أكثر وضوحًا ويسرًا لهم، وجعل نصوصها الأساسية أسهل للفهم، حتى يتسنى لهم استيعاب المفاهيم النحوية وإدراك القوانين الشاملة، كما يسهم التسهيل النحوي في الحفاظ على اللغة العربيّة وحمايتها من الاندثار.

3-أثر المتون والشروح النحوية في تيسير النحو العربي:

3-1-المتون النّحويّة:

المتون لغة من أصلُ مادةِ "الميم، والتّاء، والنّون"، وهذا يدلّ على الصلابة مع الامتداد والطّول[1]، ومعنى الصّلابة: القوة والشّدّة والمتانة. ومتن الأرض جِلْدُهَا، والمتن من الأرض: ما صلب وارتفع، والمتن: الظهر أيضا[2]. وعليه فالمتن يجمع بين القوّة والصّلابة والشّدّة والمتانة.

أما اصطلاحًا، فالمتن هو النص الأساسي الذي يُسجل فيه جوهر المواضيع، ويُعد المرجعَ الأوّلي الذي تُبنى عليه الشروح. وهو مصطلح لم يُستخدم قديمًا بين العرب، بل تم استحداثه فيما بعد مقارنةً بمعنى "ظهر" الذي يدل على الأساسية والقوة. يشير المتن الأصلي إلى العمل الأول الذي يُكتب في مجال معين، تتبعه الشروح والحواشي لتعزيز الفهم، وتسهيل الاستيعاب.

وحسب دائرة المعارف، يُعرف المتن بأنه النقيض للشروح والحواشي. ويتميز بكونه مختصرًا في الألفاظ، ولكن غزيرًا في المعاني والدقة، في حين تطول الشروح والهوامش، وتتميز بتفصيل الأمثلة والشواهد لتوضيح المحتوى. كانت المتون النحوية تُعرف سابقًا بالمختصرات، وهي "ما قلّ لفظه وكثُر معناه". ظهر هذا النوع من الكتابات كجزء من مشروع تيسير المؤلفات القديمة، مثل أعمال سيبويه، لتسهيل الفهم والاستيعاب. اكتسبت هذه

1- ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، مج05، مادّة (م ت ن)، ص294.

2- ينظر: أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيّومي، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعي، مطبعة التّقدّم العلميّة، ط1، مصر، 1322هـ، ص106. وابن منظور، لسان العرب، مج14، ص15.

المتون شـهرة واسـعة وتزايد التأليف فيها بشـكل كبير، وبدأت تظهر بصـيغتيها الشـعرية والنثرية منذ القرن الثاني الهجري في العصر العباسي.

3-2-الشّروح النّحويّة:

الشّرح في اللغة، هو الكشفُ، والإيضاح، والبيان. يقال: شرح فلان أمره؛ أي أوضَحَهُ[1]. وعليه فالهدف من الشّرح هو توضيح ما كان غامضًا أو مبهمًا.

أما اصطلاحًا؛ فقد عرّفه كمال عرفات: "التّوسيع والإفساح، أو التّعليق على مُصنّف يُدرس من وجهة نظر علوم مختلفة"[2]. أي أنّ الشّـرح يقّدم توسـيعًا وتفصـيلًا لِمَا ورد في المصنّفات بهدَف تبسيطها وتسهيل فهمها وإدراكها.

وصـفت فاطمة بوهنوش الشّـروح النّحوية بأنها حركة علمية تعليمية، اهتمت ببيان العبارات العلمية، وكشـف ما أشـكل فيها، وإيضـاح ما غمض منها بما يناسـب مسـتوى المتعلمين، ثم أشـادت بهذا النوع من المؤلفات، وأنه يدل على براعة في تفكير، وحسـن في التدبير والتسيير[3].

وعرّفها يوسـف عبد الرّحمن الضّـبع بقوله: "هي تعليق مؤلّف لاحقًا على كلام مؤلّف سابق بالإيضاح له والتّوسيع في مسائله"[4].

وتتمثل غاية الشـروح النحوية في تقديم تفسـيرات مفصـلة وشـاملة للقواعد والمبادئ الغامضة الموجودة في المؤلفات، بما يُسهل على الدارسين استيعابها. هذا يشمل الشروح التي جاءت لتسهيل فهم كتاب سيبويه مثل شرح السّيرافي (ت 368هـ)، وابن عصفور (ت 669هـ)

1- ينظر: ابن منظور، لسان العربي، مج4، مادّة (ش ر ح)، ص2228.
والفيروز أبادي، تاج العروس، مج6، مادّة (ش ر ح)، ص502.

2- كمال عرفات نهان، عبقرية التّأليف العربي، علاقات النّصوص والاتّصال العلمي، مجلة الوعي الإسلامي، دط، الكريت، 1436هـ 2015م، ص300.

3- ينظر: بوهنوش فاطمة، آراء سيبويه وأثرها في الشّروح النّحوية (شرح الألفية أنموذجًا)، مجلّة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر، 2019م، ع2، ص20.

4- يوسف عبد الرّحمان الضبع، ابن هشام وأثره في النّحو العربي، دار الحديث للطّباعة والنّشر، ط1، القاهرة، دت، ص32.

وغيرها، إضافة إلى الشّروح التي سعت إلى تبسيط ألفية ابن مالك، كشرح ابن عقيل (769هـ) وشرح الأشموني وغيرهما.

4-تيسير النحو العربي في العصر الحديث:

تواصلت دعوة تيسير النحو كذلك في العصر الحديث؛ بل كثر من يدعو إلى ذلك، لكن دعاة التيسير هؤلاء، اختلفت آراؤهم، وتباينت أفكارهم، فمنهم من دعا أو يدعو إلى تغيير طريقة تدريس النحو، وإيجاد الحلول لتقريب فهمه إلى المتعلمين، ومنهم من يرى بإلغاء بعض القواعد منه أو تغييرها.

ومن أولئك، بهي الدين بركات وكان على رأس وزارة المعارف المصرية، إذ أنشأ لجنة لتقديم مقترحات لتبسيط النحو والصرف، وقد عقب عليها محمد الخضر حسين وبين ما انطوت عليه من مخالفات لما قرره أئمة اللغة. وفيما يلي بعض تلك المقترحات ومناقشتها[1]:

-أولا: قررت اللجنة الاستغناء عن الإعراب التقديري، والإعراب المحلي، بحجة أن ذلك يشق على المتعلمين والمعلمين.

-ثانيا: بالنسبة لألقاب الإعراب والبناء والتفريق بينها؛ فقد رأت اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد، وأن يكتفى بألقاب البناء (الضم، والفتح، والكسر، والسكون.).

-ثالثا: إلغاء الضمير المستتر جوازًا أو وجوبًا.

ناقش محمد الخضر حسين هذه القرارات بما يلي[2]:

-أولا: بالنسبة للإعراب التقديري والمحلي، فلم يكن إجراء أفراد المسند إليه في الإعراب على منوال واحد هو الداعي الوحيد إلى تقرير الإعراب التقديري، أو المحلي، بل يوجد أمر آخر، وهو الذي يجيء بعد المقصور والمنقوص، والمضاف والمبني؛ مثل: التوابع*؛ لأنها تتبع في

1- ينظر: محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، جمع وضبط: علي الرضا الحسيني، دار النوادر، سوريا، ط1، 1431هـ/2010 م، مج6، ص251 وما بعدها.

2- ينظر: محمد الخضر حسين، المصدر نفسه، مج6، ص257 وما بعدها.

*- والمقصود هنا: النعت، والعطف، والتوكيد.

إعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف، وهذا بيّن في القرآن الكريم وغيره من كلام العرب الفصيح.

وعليه؛ إذا وقع المقصور، أو المضاف، أو المبني، أو الجملة موقعًا يقتضي إعرابا خاصا؛ مثل كونه فاعلا، أو خبرا، ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الإعراب الخاص، وهو الضم، أفلا يكون هذا دليلاً كافيا، وحجة ظاهرة على أن هذا الإعراب نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الألفاظ التي لا يظهر فيها أثر الإعراب؛ فإذا لم يُتعرَّض للإعراب التقديري، والإعراب المحلي في أول الأمر؛ فإن عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب، لا تزول إلا بمراعاتهما، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنائهما.

-ثانيا: تعويض حركات الإعراب وهي: الرفع، والنصب، والجر، بحركات البناء، فيقال في إعراب الاسم المفرد: مضموم ومفتوح ومكسور، وهذا يستقيم في حال المفرد، أما المثنى والجمع، كالفاعل في نحو: جاء الزيدان، أو الزيدون، فإنه لا يقال فيه: مرفوعا؛ لأن اللجنة ألغت الرفع، ولا يقال: مضموما؛ لأنها لما قسمت علامات الإعراب، بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخر الاسم، فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة؛ كالاسم المفرد، ومنها ما تظهر فيه ألف ونون، وهو المثنى، أو واو ونون، وهو الجمع، وذكري بأن كلا من الألف والواو أصل في الإعراب، ومنعت أن يكونا نائبين عن الضم. ويَرِدُ على ذلك: ضم التابع المعرب بالحركة إذا كان متبوعه قد أُعرِب بالحروف؛ مثل: جاء المسؤولون كلُّهم؛ لإن الفاعل في هذا المثال على اصطلاح اللجنة ليس مرفوعا ولا مضموما، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم الاسمَ المؤكد، وهو ليس بمضموم؟

-ثالثا: حول إلغاء الضمير المستتر جوازًا أو وجوبًا. وقد أطنب محمد الخضر حسين في تقرير المسألة، ثم ختم ذلك بقوله: "فإذا كانت اللجنة تريد أن تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد؛ فلتكن عباراتها أوضح مما كتبت، حتى يكون للناقد رأي في هذه المخالفة"[1].

1- ينظر: محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، مج6، ص270.

وقد ظهرت دعوات أخرى تدعي تيسير النحو، وهي في حقيقتها دعوة إلى هدم أصول العربية، ومحاولة لإلغائها، فمن ذلك: الدعوة إلى تسكين أواخر الكلم، بحجة أن الإعراب صعب، ومنها: الدعوة إلى كتابة الكتب والمقالات باللهجات العامية، أو كتابة العربية بالحروف اللاتينية، وإلغاء نون النسوة بدعوى المساواة بين الرجال والنساء!! في غيرها من الدعوات التي بطلانها يُغني عن إبطالها.

أما الدعوات الجادة إلى تيسير النحو، فهي كمثل ما كتبه رمضان عبد التواب وغيره من اللغويين الذين رأوا أن التجديد في تدريس النحو يكمن في ابتكار الأساليب المناسبة لإيصال المعلومة إلى المتعلمين بأيسر الطرق، وتحبيب هذا العلم للطلاب؛ فإن معظم المشتغلين من الطلاب بالنحو لهم خلفيات خاطئة حول هذا العلم.

5-نموذج من الشّروح النّحوية الحديثة؛ "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":

5-1-التّعريف بالمؤلّف محي الدّين عبد الحميد:

أ-مولده:

جاء الأستاذ الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد إلى الدنيا في عام 1318 هـ، الموافق 1900م، في قرية كفر الحمام التابعة لمحافظة الشرقية، وترعرع تحت رعاية والده العالم الأزهري الشيخ عبد الحميد إبراهيم الذي كان يعمل في مجال القضاء والشؤون الدينية.

ب-نشأته وتكوينه العلمي:

نشأ الشيخ محمد محي الدين في بيئة علمية ودينية. ويعود الفضل في ذلك إلى والده. وقد كان متحمسًا للعلم منذ صغره؛ إذ كانت نشأته في منزل فقه وقضاء، إذ كان والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم من قضاة البلاد، وكانت له علاقات وطيدة مع العلماء المرموقين في محيطه، فيجتمعون في منزله، ومنه نشأ محمد محي الدين في هذه البيئة وتطْرُق سمعَه

آيات القرآن، وأحاديث النبي العدنان، صلى الله عليه وسلم، وكان يشارك في نقاشات الزوار، متأثرًا بهيبة ومكانة والده، وهذا هو الدافع والمُحفِّز لطلبه العلم، ونبوغه فيه[1].

بدأ محمد محيي الدين رحلته العلمية مبكرًا بحفظ القرآن الكريم في قريته، ثم انتقل للدراسة في معهد دمياط الديني أثناء فترة قضاء والده هناك. في عام 1925م. حصل على الشهادة العالمية النظامية، ثمّ تابع تعليمه في معهد القاهرة. بتأسيس كليات الأزهر في 1931م. تمّ تعيينه كمدرس في كلية اللغة العربيّة، تلا ذلك تعيينه في 1935م كأستاذ بقسم الدراسات العليا بالجامع الأزهر. ومن ثم، مشاركته في تأسيس مناهج كلية الحقوق بالسودان وتدريسها.

في 1943م، تم تعيينه وكيلًا لكلية اللغة العربيّة. وبعد ثلاث سنوات، أصبح مفتشًا بالمعاهد الدينية حتى 1948م، حيث عُيّن أستاذًا بكلية أصول الدين. تلا ذلك تعيينه مديرًا لتفتيش العلوم الدينية والعربيّة بالأزهر والمعاهد الدينية في 1954م، تم تعيينه عميدًا لكلية اللغة العربيّة، مساهمًا في تطويرها لمدة خمس سنوات قبل أن يعود مرة أخرى كمدرس، ثم عميد لكلية اللغة العربيّة بين 1964 و1965م، حتى وصل إلى سن التقاعد. في أواخر 1964 م، تم اختياره عضوًا بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، حيث شارك في عدة لجان خاصة به. قيل عنه: "كان كالقارئ الذي يعرف فقط القرآن، وكالمحدث الذي لا يملك سوى الحديث، وكالفقيه الذي يعرف فقط الفقه، وكالنحوي الذي لا يملك سوى النحو، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام. ويظهر هذا في مآثره ومؤلفاته التي قام بتأليفها ونشرها في هذه الفنون"[2].

1- ينظر: محمّد رجب البيّومي، النّهضة الإسلامية في سَيْرِ أعلامِهَا المعاصرين، دار القلم، ط1، دمشق، 1995م، ج2، ص134.

2- محمّد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، القاهرة، 1988م، ص196.

ج-إسْهَامَاتُهُ و إنتاجه العلمي[1]:

بالرّغم من أنّ محيي الدّين عبد الحميد كان عالمًا مَوْسُـوعِيًّا، إلاّ أنّه كان شـديد الحب للغـة العربيّـة. يقول في مقدّمـة كتـاب المثل السّـــائر: "أمّـا بَعـدُ، فـإنَّ بِي من حـب العربيّـة والشّـــغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصـــاعب، والرضّـــا بركوب المخاطر والأهوال، وبَذْلِ النّفِيسَـــيْنْ الوقتِ والرّاحةِ، وإنّي لأجدُ من السّـــرور بهذا ما لا يبلغ معشـــارَه غريبٌ أَلْقَى بين أَهْلِهِ عَصَا التّرحال، ومُحِبٌّ لَقِيَ حبيبَهُ بعد طول افتراق، وَوَاصَلَهُ بعد طُولِ تَجَنٍّ وصدود"[2].

وفِيما يلي، إسهاماتُه في علوم اللّغة والنّحو والصّرف وشروحها؛ إذ حقّق:

- شرح الأجرومية.
- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى.
- شذور الذّهب.
- أوضح المسالك في ألفية ابن مالك.
- شرح ابن عقيل على الألفية.
- مغني اللّبيب.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.
- الإنصاف في مسائل الخلاف.
- التّحفة السنّية في شرح المقدّمة الأجروميّة.
- تنقيح الأزهرية.

1- ينظر: محمّد رجب البيّومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، مج2، ص136 وما بعدها. وينظر أيضا: محمود الطناحي، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1405ه/1984م، ص76 وما بعدها.

2- ضياء الدّين ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى، دط، القاهرة، 1939م، ج1، ص2.

فكان يعمل على تنظيم الأمثلة والشواهد المستقاة من القرآن الكريم، الحديث النبوي، والشعر العربيّ في هذه المؤلفات، ثم يقدّم شرحًا متوازنًا للأبيات مع توضيح كامل للإعراب، مستخدمًا عبارات واضحة وأسلوبًا يسيرًا. في بعض الأحيان، كان يوسع شرحه مضيفًا إليه تفسيرات إضافية. هذه الكتب كانت تُدرّس في الأزهر الشريف وتغطي مراحل دراسية متعددة، بدءًا من المستوى الابتدائي وصولًا إلى مستويات التخصص. وقد علّق أحد العلماء الكبار على شرح الشّيخ مُحيي الدّين بقوله: "ولا يزال كثير منّا -أعضاء المجمع-يرجع إلى كتاباته وتعليقاتِهِ، وإلى هذا المدد الزّاخر من المكتبة النّحوية التي نَقَلَهَا من ظلامِ القِدَمِ إلى نورِ الجدّة والشّباب"[1].

وأمّا إسهاماتُه في أصول الفقه، فنذكر ما يلي:

- حقّق كتاب الموافقات للشّاطبي.
- منهاج الوصول في معرفة فقه الأصول.
- المسودّة في أصول الفقه التي تَتابعَ على تأليفها ثلاثة من أئمّة آل تيمية.

وأمّا إسهاماتُه في علم الحديث، فقد حقّق:

- سنن أبي دَاود.
- التّرغيب والترهيب للمنذري.
- شرح ألفية الحديث للسّيوطي.
- المنهج الأحمد في تراجم الإمام أحمد.
- الجامع الصّغير.
- فتح المبدي.

1- محمّد مهدي علّام، المجمعيّون في خمسين عامًا، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأَمِيرِيّة، دط، القاهرة، 1986م، ص191.

وأمّا إسهَامَاتُهُ في كتب التّوحيد فنذكر ما يلي:

- شرح الجوهرة.
- أقوال المعاصرين في حكم ترك العمل.
- التّعليق على رسالة الإمام محمّد عبده في التّوحيد.
- تحقيق موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول بالاشتراك مع محمّد حامد الفقي.
- تحقيق علم الكلام بمقالات الإسلاميّين للأشعري.
- تأليف مختصر في أدب البحث والمناظرة.

وأمّا إسهاماتُهُ في الشّعر فنذكر ما يلي:

- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
- شرح ديوان نهج البلاغة للشّريف الرّضي.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام.
- التعليق على شرح المعلقات السبع للزّوزني.
- شرح القصائد العشر للتّبريزي.
- الموازنة بين أبي تمّام والمتنبّي.
- شرح روضة العقلاء ونزهة الفُضلاء لأبي حيّان البُسْتي.

وأمّا إسهاماته وتحقيقاته في مجال التّاريخ الإسلامي، فنذكر ما يلي:

- سيرة ابن هشام.
- مروج الذّهب للمسعودي.
- فوات الوفيات لابن شاكر.
- تاريخ الخلفاء للسّيوطي.

– وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسّمهودي.

ولم يعتمد الشـيخ محمد محيي الدين على مسـاعدة الآخرين في نشـر هذه المؤلفات العديدة، والبعض منها متعدد المجلدات. بدلاً من ذلك، كان يقوم بنفسـه بمراجعة وتدقيق الكتب بعناية فائقة. ومنذ وقت مبكر، كرّس محيي الدين جهوده للعمل في مجال التحقيق.

وقد ذكر عبد السّلام هارون أن محمد محيي الدين قد جُبِل منذ نَشْأَتِهِ على التّحقيق والتّبحّر في العلم، وحُسـن الفهم لما يعالجه من أمور، ولا أدل على ذلك من قيامه بشـرح مقامات بديع الزّمان الهمذاني، وهو عمل أدبي عظيم الشـأن، لاسـيما وأنه بدأه في مقتبل شـبابه. وقد تميز شـرحه بأنه شـرح مسـهب مسـتفيض، مشـحون بغرر الفوائد وتفسـير الإشـارات الأدبية والتاريخيّة، ما يدل على مقدرة بارعة في تلك السّنّ، التي قَلَّ ما يتضح فيها عِلمُ عالمٍ وهي سنّ الحادية والعشرين[1].

ويكشـف الدّكتور محمد محيي الدّين عن دوافع وأسـباب توجّهه نحو تحقيق الكتب، وأرجعها إلى ما يلي:

-حبه للعلماء من السـلف، والدفاع عن علومهم وآرائهم، وإشـهار فضـلهم على من بعدهم من الأجيال.

-إحساسه بالثروة العلمية التي بين أيدي المسلمين، الذين لم يقدروها حق قدرها.

-ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد سـبب إضـاعة هذه الثروة ممن ورثوها من المسلمين وأنه راجع إلى سببين اثنين:

– أحدهما: الانبهار بالغرب وعلومه، والافتتان بمدنيته الزائفة.

– والآخر: إظهار كتب التراث في صـورة غير مرضـية، وإخراجها إخراجا سـيئا، بعيدة عن روح العصر، فضلا عن التصحيفات والأخطاء التي تضمنته تلك الطبعات السيئة[2].

1- ينظر: عبد السّلام هارون، الكلمة التأبينية، ص185.

2- ينظر: أبو علي الحسن، بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده (مقدمة التحقيق)، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجارية الكبرى، ط2، مصر، 1374هـ 1955م، ج1، ص07.

د-وفاتُهُ:

توفّي الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد سنة 1393 هـ -1973م[1]، تاركًا وراءه تراثًا كبيرًا من المؤلّفات والتّحقيقات التي لا تزالُ إلى يومنا هذا مرجعًا للطّلابِ والدّارسين خاصّة في النّحو العربيّ، يقول عبد السلام هارون: "يكفي النحو فخرًا ويكفيه فخرًا أنه عالج معظم الكتب النحوية المتداولة لتسهيل دراستها، وتسهيل القراءة والبحث فيها... لا يزال الكثيرون منّا، كأعضاء في هذا المجتمع الرفيع، يستفيدون من كتاباته وتعليقاته، ومن هذا الكنز الغني من المصادر النحوية الذي نقله لنا من ظلمات الماضي إلى نور الحاضر والمستقبل"[2].

5-2-لمحة وصفية عن كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":

ألفية ابن مالك (توفي في 672 هـ) تُعد من الأعمال الأكثر شهرة وانتشارًا، حيث لاقت إقبالًا كبيرًا من الطلاب والعلماء الذين سعوا لفهمها وتأويلها. جذبت الألفية اهتمام المحققين الذين قاموا بخدمتها ووضعوا عليها الكثير من التعليقات، الشروح، والتفاصيل الدقيقة، مضيفين إليها مجموعة من الشروحات والهوامش.

من هؤلاء العلماء: "بهاء الدين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري"، الذي وافته المنية في سنة 769 هـ، قدم شرحًا للنحوية المشهورة "الكتاب"، حيث اتّبع في شرحه وسيلة متوازنة تجمع بين الإيجاز والإطناب. ويصف محمد محيي الدين عمله في هذا الكتاب وأنه لم يعتمد على الإيجاز المخلّ، ولا التطويل المملِّ، بل جمع بين الاثنين؛ حيث قدّم شرحًا يوضح جميع مذاهب العلماء ووجوه استدلالهم، على أنه يتسرع في نقده للناظم أحيانا، سواء كان نقدًا مبرّرًا أو غير مبرّر.

لم يتحيز ابن عقيل للناظم إلى حدٍّ يجعله يقبل كل الذي يأتي منه دون غربلةٍ وتمحيص، بل كان سعيه موافقةَ الصواب، ورد الخطأ ممن ورد منه بكل أمانة وموضوعية[3].

1- محمود محمد الصنهاجي، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي، ص76.

2- عبد السّلام هارون، الكلمة التأبينية، ص185.

3- ينظر: بهاء الدّين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطّلائع، دط، القاهرة، 2009م، ج1، ص10.

سعى الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لاستكمال ما فات في شرح ابن عقيل من خلال تأليفه لكتاب "منحة الجليل"، والذي يعدّ من الكتب النحوية الأكثر غزارة من حيث المادة العلمية؛ حيث بذل فيه جهدًا كبيرا.

لم يقتصر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على المنهجيات الشائعة في التحقيق كتخريج النصوص وتوضيح معاني الكلمات واختيار أفضل النسخ، بل قدّم استدراكات علمية على المؤلف (ابن مالك) والشارح (ابن عقيل) أضفت عمقًا على العمل. إضافة إلى قيامه بتحليل ومناقشة الآراء، وتفضيل بعضها على بعض، ورفض جزء منها، مستعرضًا أدلته. كما عمل على تبسيط القضايا النحوية، شرح المختصرات، وتقليل عدد القضايا المعقدة الموجودة في شرح ابن عقيل.

ويمثّل كتاب "منحة الجليل" عصارة ذهن الشّيخ محيي الدّين وخلاصة أفكاره ودراساته في اللّغة والنّحو، وقد امتاز فيه بحسن عرضه للمسائل النّحوية واختصاره لها، مع توسّطه بين الإيجاز والإطناب، ووضوح الأسلوب ويُسر العبارة.

ويصف محمد رجب البيومي عمل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد في شرحه لابن عقيل بأن الله قد يسَّر له سهولة في هذا الكتاب بحيث جعلته قريب المنال من المتلقين والطلاب[1].

وقد كان عمل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد عملا متقنا زاد شرح ابن عقيل وضوحا، وأضفى عليه من البيان ما جعله سهلا ميسرا، بداية من إعراب أبيات الألفية نفسها، إلى شرح الشواهد النحوية وإعرابها، وبيان ما انطوت عليه، فضلا عن مناقشة الآراء النحوية المختلفة، والترجيح بينها، وتقرير القواعد الإعرابية، والضوابط النحوية.

1- ينظر: محمد بيومي، النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، مج2، ص130.

لقد أثرى هذا العمل المكتبة العربية، وقدم إفادة لمن رام التدرب على الإعراب والتمرن عليه، ومما يدل على ذلك، أن كثيرا من المعربين الذين يتقنون إعراب الشواهد قد استفادوا كثيرا مما نثره الشيخ في كتبه[1].

لقد تعرض الشـــيخ محمد محيي الدين عبد الحميد لانتقادات كثيرة بســـبب المنهج الذي ســـلكه في تحقيق وإخراج الكتب النحوية، لكن تلك الانتقادات لا تضـــيره شـــيئا، ولا تنقص من قيمة عمله، ذلك أنه جعل نصب عينيه هدفا واضحا من إخراجه لتلك الكتب، وهو إخراجها في أحسن هيئة وهذا مبثوث في كثير من مقدمات كتبه التي حققها.

1- ينظر: محمود محمد الصنهاجي، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي، ص75.

خلاصة:

انتهى الفصل إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالنحو العربي؛ ماهية واصطلاحا، وتاريخا في نشأته، إلى معرفة جانب من أصوله ومصادره، ثم ما كان من جهود حديثة في تيسيره. حيث عرفنا أنّ النحو علم تتبع كلام العرب في أحواله قصد الإتيان بالعربية على أوجهها التخاطبية الصحيحة؛ وله غايات ومقاصد جليلة، ومنها أنّ به يستقيم اللسان، وتتحقق ملكات الفصاحة والبلاغة. وأكثر من ذلك، بالنحو تُفهم معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، لذا فهو لزام على المشتغلين بعلوم الشريعة كالفقه والتفسير وغيرها.

ومما خلص إليه الفصل أيضا، ما يتعلق بنشأة هذا العلم ومراحل تطوره من البوادر الأولى إلى النضج التام، أي من بدايات أبي الأسود الدؤلي بأمر الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى المراحل المتقدمة من النضج والتفسير، وربط الأحوال الظاهرة للجمل العربية بالمقاصد البلاغية والمعاني الكامنة فيها. وقد اعتمد النحو العربي في مصادره على القرآن الكريم أساسا ثم الحديث النبوي الشريف وكلام العرب نثرا وشعرا، مع تحديد أطر زمانية ومكانية له اتخذها النحاة معايير للفصاحة والاستشهاد والحجة. ثم اشتغل النحاة من هذه المصادر بتقعيد قواعد العربية من خلال أصول النحو التي تحددت في السماع والقياس والتعليل على اختلاف أشكاله، ليتأسس النحو العربي بعد تلك الجهود وفق أسس متينة من العلمية والمنطق والتحليل.

كما اختتم الفصل نظريا، بذكر مسألة التيسير النحوي ودعواه المعاصرة، خاصة بعدما بلغه النحو من تمحل وتعقيد وصعوبة لأسباب كثيرة، كضعف الملكة العربية، وربما ما أضافه بعض النحاة من تعليلات في العوامل والإعراب التقديري، إضافة إلى ضرورة التجديد مع روح العصر وأساليب التعليم الحديثة. وقد اجتهد الكثير في الشروح النحوية لهذا الغرض، خاصة مع جهود تحقيق المصنفات والمتون، ومن أولئك، المحقق عبد الحميد عبد الجليل في كتابه "منحة الجليل"، وقد قدمنا تعريفا له ولمكانته العلمية.

الفصل الثاني

الشروح النّحوية للمحقق محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل للألفية

تمهيد:

يتأسس هذا الفصل من دراسة لكتاب منحة الجليل للأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، وذلك من خلال عرض طريقة تبويبه للمسائل النحوية، وكيفية شرحها ومعالجتها، ثم بيان المصادر التي اعتمد عليها في تحقيقه للكتاب، واستقى منها مادته النحوية، إلى جانب عرض منهج استدراكاته على الشارح (ابن عقيل)، والناظم (ابن مالك). وقد أوردنا هذا في المبحث الأول.

ثم تطرقنا في المبحث الثاني من الفصل إلى الأدلة النقلية التي اعتمدها واستند عليها المحقق في شرحه للمسائل النحوية، والتي كان لها النصيب الأكبر في كتابه، خاصة شواهد القرآن الكريم والشعر العربي. ويلي هذا المبحث عرض لبعض الأدلة العقلية المعتمدة عنده في الشرح والتأويل. أما المبحث الثالث، فتم التطرق فيه إلى عرض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، والتي اتسم فيها المحقق بالموضوعية، دون تحيز لمدرسة على أخرى.

المبحث الأوّل: منهج الشّرح والتّحقيق عند محي الدين عبد الحميد في الكتاب:

1-تبويب المسائل النّحوية في الكتاب:

سلك الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد في كتابه "منحة الجليل" التّرتيب نفسه الذي اعتمده المصنّف (ابن مالك) والشّارح (ابن عقيل)؛ فقد حافظ على ترتيب المسائل النّحوية كما وردت في الألفية، فبعد مقدمة كتابه "منحة الجليل"، أعرب خطبة النّاظم إعرابا مُفصّلا، ثمّ تَلَا ذلك المباحث الإفراديّة من أقسام الكلام، وأحكام المبني والمعرب، وأحكام النّكرة والمعرفة. وقد عرض لها بالشّرح والتّفصيل.

لينتقل بعد ذلك إلى أحكام التّراكيب، فبدأ بشرح باب المبتدأ والخبر، ثمّ النّواسخ على اختلافها (كان وأخواتها ـ الحروف المشبّهة بليس ـ أفعال المقاربة ـ إنّ وأخواتها _ لا النّافية للجنس)، ثمّ انتقل إلى باب الأفعال، فشرح ظنّ وأخواتها، والأفعال المتعدّية، وبعدها شرح وفصّل باب المرفوعات (الفاعل ـ النّائب عن الفاعل)، ليشرح بعد ذلك باب المنصوبات (المفعول المطلق ـ المفعول له ـ المفعول فيه ـ المفعول معه ـ الاستثناء ـ الحال ـ التّمييز).

ثمّ انتقل المحقق إلى شرح باب المجرورات (حروف الجر ـ الإضافة)، ثمّ فصّل في الحديث عن المصادر (إعمال المصدر _ أبنية المصادر)، ليشرح بعدها بعض المشتقّات (اسم الفاعل _ اسم المفعول _ الصّفة المشبّهة)، ثمّ عرض باب التّعجّب، لينتقل إلى باب التّوابع (النّعت ـ التّوكيد ـ العطف ـ عطف النّسق ـ البدل) متبعا إيّاها بتفصيل لباب النّداء، فالاستغاثة، فالنّدبة، فالترخيم، فالاختصاص، فالتّحذير والإغراء، فالممنوع من الصّرف، ليعود إلى باب الأفعال مرّة أخرى، حيث شرح فيه المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم، لينتقل إلى معاني بعض الحروف (لو ـ أمّا ـ لولا ـ لوما)، ثمّ شرح باب العدد والحكاية، والمقصور والممدود، والتّصغير والنّسب والتّصريف والإبدال والإدغام.

وقد أضاف الأستاذ محمد مُحْيي الدّين على شرح ابن عقيل تكملة في تصريف الأفعال، وذَيَّل بها كتاب منحة الجليل؛ لأنّه لم يَرِدْ ذكرها في ثنايا ألفية ابن مالك. يقول المؤلف مبينا منهجه في شرحه هذا: "فاكْتَفَيْتُ بِمَا لَابُدَّ منه من إعراب أبيات الألفية، وشرح الشواهد شرحًا وَسَطًا بين الاقتصار والإسهاب، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشّارح أو أغفَلَهَا

بتّة في عبارة واضحة وفي إيجاز دقيق، والتّذييل بخلاصة مختصرة في تصريف الأفعال؛ فإنّ ابن مالك قد أغفل ذلك في ألفِيته"1. وقد عرض محمد محيي الدّين في خلاصة تصريف الأفعال خمسة أبواب؛ أولها المجرد والمزيد، وثانيها الصّحيح والمعتلّ وأقسامهما، وثالثها اشتقاق صيغتي المضارع والأمر، ورابعها في وجوه تصريف الأفعال مع الضّمائر، وخامسها في تقسيم الفعل إلى مؤكّد وغير مؤكّد.

وقد اتّبع محيي الدّين في كتابه منحه الجليل منهَجًا غير بعيد عن منهج ابن عقيل في الشّرح والتّحليل، أي إنّ الميزة الغالبة على كتابه هي مواصلة طريق الشّارح، حيث حافظ على تبويب الموضوعات وترتيبها. وفيما يلي تفصيل منهجه:

2-مقدّمة الكتاب:

عمل الشّيخ محمد محيي الدّين في كتابه "منحة الجليل" على إنشاء مقدّمة عرض فيها نبذة عن حياة النّاظم ابن مالك، ومصنّفاتِهِ المتعدّدة، ثمّ خصّ بالذّكر خلاصته التي اشتهرت باسم "الألفية"، مبّينا قيمتها وشهرتها وكثرة الإقبال عليها، ثمّ عرض أشهر العلماء الذين قاموا بشرحها، كالإمام جمال الدّين بن هشام الأنّصاري (ت 671 ه) الذي شرحها مرّتين، الأوّلى: في "أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك"، والثّانية "دفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة"، ومنهم العالم الحسن بن قاسم المرادي (ت 849 ه)، ومنهم الشّيخ عبد الرحمان الحنفي (ت 849 ه)، ومنهم الشّيخ عبد الرحمان بن صالح المكودي (ت 801)، ومنهم جلال الدّين السّيوطي (ت 911 ه) وغيرهم كثير. ثمّ عرض نبذة مختصرة عن حياة ابن عقيل (ت 769 ه).

بّين محيي الدّين مقصده من هذا العمل، وأنه أراد التقرب إلى الله بخدمة شرح ابن عقيل على الألفية. وقد أراد المؤلف في بادئ الأمر أن يسلك مسلك الإطناب في هذا الشرح من بيان اختلاف النحاة وتقريراتهم وغير ذلك، لكنه أعرض عن ذلك، لما فيه من إطالة. وقد يكون ذلك سببا للإعراض عنه، لاسيما وأننا في زمن قل فيه الاهتمام باللغة العربية[2].

1- محمّد محيي الدّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: دار الطّلائع، دط، القاهرة، 2009، ج1، ص10.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص10.

ثمّ تحدّث عن النّسخ التي تَوَافرت عنده حين طبعه للكتاب، وأنّه دقّقَ النّظر فيها، وأجرى معارضة فيما بينها. وقد جعل للطّبعة الثّانية مقدّمة ذكر فيها رغبة القرّاء وإلحاحهم على إعادة طبع "منحة الجليل"، مشيرا إلى أنّ هذه الطّبعة تتّصف بالتّحسين والتّهذيب والضّبط.

3-بيان الحدود النّحويّة في الكتاب:

قبل الإشارة إلى اهتمام الشيخ "محي الدّين" بالحدود النّحوية في كتابه "منحة الجليل"، وجب أوّلا تعريفها. فالحدّ في تعريفه اللّغوي هو: "الفصل بين الشّيئين لئِلّا يختلط أحدهما بالآخر، أو لِئَلَّا يتعدّى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود"[1]. أمّا من النّاحية الاصطلاحيّة؛ فهو: "قول دالٌّ على ماهية الشّيء"[2]. وعرّفه السّكّاكي بقوله: "عبارة عن تعريف الشّيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركّب منهما تعريفًا جامعًا مانعا"[3]، أي تعريفا شاملا واضح للشّيء لا غموض فيه.

وقد اهتمّ النّحاة بالحدود النّحوية اهتمامًا شديدًا، باعتبارها أساسًا تقوم عليه جميع مؤلّفاتهم ومُصنّفاتهم، فلا يكاد كتاب نحويّ يخلو منها، فمن خلالها، يوضح المؤلّف المسألة النّحوية التي هو بصدد شرحها؛ لذلك كانت العناية بالحدود النّحوية عند النّحاة في غاية الدّقّة.

والأمرُ نفسُه عند الشّيخ محمد محي الدّين في كتابه "منحة الجليل"؛ إذ اعتنى بها بشكل واضح. وكان له أسلوبا خاصّا مخالفا للشّارح في التّعامل معها؛ فقد أظهَرَ مقدرة وتفّوقا فيها، حيث كان يعرّف المصطلح من حيث اللّغة والاصطلاح، وتراهُ أحيانا يشرح ما أورده ابن عقيل من حدٍّ في مَتْنِهِ، وذلك بتفسير ألفاظه أو تحليلها، وأحيانا يقدّم تعليقا أو يزيد معاني مستدلّا عليها بشواهد من القرآن الكريم، أو الحديث الشّريف، أو كلام العرب، وأمثلة ذلك كثيرة

1 - ابن منظور، لسان العرب، مادة (ح د د)، ج3، ص140.

2 - الشريف الجرجاني، التعريفات، ص73.

3- ينظر: أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط2، 1407 هـ- 1987 م، ص545.

منها: حدّ ابن عقيل "العَلَمَ"، بقوله: "الاسم الذي يُعَيّن مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا؛ أي: بلا قيد التّكلّم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ"[1].

وحين تعامل محيي الدّين مع هذا الحدّ، بيَّن أنّ كلمة "العَلَمَ" في اللّغة مشترك لفظي لها عدة معانٍ، منها: الجبل، واستدل بقول الله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنْشَئَاتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرّحمن: 24]؛ أي: كالجبال، واستدل أيضا بقول الخنساء ترثي أخاها صَخْرًا:

وإنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كأنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

ومن معاني "العلم" التي بينها، الرّاية التي تُجْعَلُ شعارًا للدّولة أو الجند، ومنها: العلامة. ثم قال: "ولعلّ المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير"[2]. والملاحظ على محيي الدّين هنا، أنّه عرض الدّلالات اللغوية المختلفة لمصطلح "العلم"، مُستدِلّا عليها بالقرآن والشّعر. ثمّ انتقل إلى التّعريف الاصطلاحي، وهو بهذا خالف الشّارح الذي اكتفى بالتّعريف الاصطلاحي. وتراه أحيانًا يوافق الشّارح فيما قدّمه من حَدٍّ إلّا أنّه يستدرك عليه بإضافة تعريف لغوي، أو تفصيل لما أورَدَهُ. ومثال ذلك ما ذكره ابن عقيل عند حدّه للحال بأنّه: "الوصف الفضلة، المنتَصِبُ، للدّلالة على هيئة"[3].

وعند شرح محيي الدّين لهذا المصطلح، ذكر تعريفه اللغوي، وأنه ما عليه الإنسان من خير أو شرّ، ثم ذكر لغاته، وهي: حال، وحالة، على التذكير والتأنيث[4]. ونجد ابن عقيل -أحيانًا -يشرح المسألة النّحوية مُهْمِلًا وضع حَدٍّ لها؛ فيشرع محيي الدّين في تعريفها، ومن أمثلة ذلك مسألة "اسم الفاعل"؛ فقد شرع الشّارح في بيان شروط إعماله، في حين أَوْرَدَ محيي الدّين تعريفا نقله من "التسهيل" لابن مالك.

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص97.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص96.

3- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص179.

4- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج2، ص179.

4-مصادر الشرح في الكتاب:

استقى الشّيخ محيي الدّين مادّته النّحوية من كتب من سبقه؛ فقد كان كثير الرّجوع إلى المصادر على اختلافها بين اللّغة، والنّحو، والصّرف، والأدب وغيرها، غير أنّه لم يكن يصرّح باسم الكتاب مقرونا باسم صاحبه إلّا في مواضع قليلة منها:

- الكتاب لسيبويه.
- الجمل للزّجاج.
- الحلبّيات لأبي على الفارسي.
- النكت للرّماني.
- المفصّل للزّمخشري.
- الأما لي لابن الشّجري.
- شرح الكافية للرضي الإستراباذي.
- التوضيح ومغني اللّبيب كلاهما لابن هشام الأنصاري.
- التّسهيل لابن مالك.
- شرح الأُشموني على ألفية ابن مالك.
- همع الهوامع للسّيوطي.

ويذكر محيي الدّين في غالبية الأحيانِ اسم العالم دون الإشارة إلى مصنَّفِهِ، وفيما يأتي ذكرٌ لأهمّ العلماء الذين وردت أسماؤهم في منحة الجليل:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 ه) -سيبويه (180 ه) -يونس بن حبيب (182 ه) -الكسائي (189 ه) -الفرّاء (207 ه) -المازني (249 ه) -المبرّد (285 ه) -الزّجاج (311 ه) -ابن

السّراج (316 هـ) -الزّجاجي (340 هـ) ابن درستويه (347 هـ) – أبو علي الفارسي (377 هـ) -الرّماني (384 هـ) -ابن جنّي (392 هـ) -الجوهري (400 هـ) -الزّمخشري (538 هـ) -ابن الشّجري (542 هـ) -ابن خروف (609 هـ) -ابن معطي (628 هـ) -ابن الحاجب (646 هـ) -ابن مالك (672هـ) -الرضي الإستراباذي (686 هـ) -ابن هشام الأنصاري (761 هـ) -ابن عقيل (769 هـ) -العَيْنِي (855 هـ) -السّيوطي (911 هـ).

كما يستخدم محيي الدّين أحيانا عبارة: "قال جمهور العلماء" – و"ذهب البصريّون" – و"ذهب الكوفيّون" ...إلخ، دون ذكر أسماء العلماء. ولعله يقصد بجمهور العلماء نحاة البصرة؛ لأنّهم هم المقصودون عند الإطلاق. يهدف محيي الدّين من خلال التّنويع في المصادر إلى إغناء القارئ عن الرّجوع إلى مصادر أخرى أثناء قراءة كتابه؛ إذ يعرض المسألة النّحوية ويشرحها، ويبيّن آراء العلماء فيها ممّا يُغْنِي القارئ فَهْمًا واسْتِيعَابًا.

5-شّرح المسائل النّحويّة في الكتاب:

التزم المحقق محمّد محيي الدّين في كتابه "منحة الجليل" التزاما كلّيا بالأبواب النّحوية الواردة في الألفية وشرح ابن عقيل لها. كما حافظ على ترتيب المادّة العلميّة، فلم يقدّم فصلا على فصل، ولا بابًا على آخر. كما لم يترك أية مسألة نحويّة وردت في الشّرح إلا وعرض لها بالتّعليق والتّفصيل. ولم يكن يصبو إلى توضيح العبارات أو شرح الشّواهد فحسب، بل جعل من متن الشّارح نقطة انطلاق لعرض شروحاتِهِ النّحوية وتعليقاته الدّقيقة، معتمدا في ذلك الأسلوب السّهل واللّغة الواضحة، والعبارات اليسيرة. وفيما يلي عرضٌ لمنهجه في كتابه "منحة الجليل":

6-إعراب عناوين و أبيات الألفية:

يقوم محمّد محيي الدّين بإعراب بعض عناوين الألفية إعرابا مفصّلا قائما على الشّرح والتّحليل، ومثال ذلك ما ذكره في "باب الكلام وما يتألف منه"؛ حيث قال: ""الكلام" خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين، وأصل نظم الكلام "هذا شرح الكلام وشرح ما يتألّف الكلام منه"؛ فحذف المبتدأ -وهو اسم الإشارة -، ثمّ حذف الخبر -وهو الباب -فأقيم "شرح" مقامه، فارتفع ارتفاعه، ثمّ حذف "شرح" أيضا وأقيم "الكلام" مقامه، فارتفع كما كان الذي

قبله. ثم شرع في إعراب "وَمَا" فقال: "الواو عاطفة، و"ما" اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف: أي شرح ما يتألّف". ثم أعرب "منه" وذكر بأنهما جار ومجرور متعلّق بـ "يتألّف"، والجملة من الفعل الذي هو "يتألف" والفاعل: لا محل لها من الإعراب صلة الموصول"[1].

والقول نفسه في باب "المعّرب والمَبْنِي"؛ حيث قال فيه: "أي: هذا باب المعربِ والمبني، وإعرابه ظاهر"[2]. ويقصد هنا أنّ "المعرب" مضاف إليه لمبتدأ وخبر محذوفين؛ إذ حذف المبتدأ وهو اسم الإشارة "هذا" ثمّ حذف الخبر وهو "باب".

كما اعتنى الشّيخ محيي الدّين بالألفاظ التي وردت في ألفية النّاظم ابن مالك. وكان يقوم بإعراب البيت كلّه إعرابًا تامّا مفصلا، وذلك بتحديد الفعل وبيان نوعه. والأمر نفسه مع الأسماء، إلى جانب الإشارة إلى وظيفة الجمل (لها محل أو ليس لها محل من الإعراب).

ومثال ذلك إعرابه لقوله النّاظم:

الفاعلُ الذي كَمَرْفُوعَيْ "أَتَى زَيْدٌ" "مُنِيرًا وَجْهُهُ" "نِعْمَ الفَتَى".

فذكر أن كلمة "الفاعل" مبتدأ، و"الذي" اسم موصول خبر المبتدأ. وأما قول الناظم: "كمرفوعي"، فهما: جار ومجرور متعلّق بمحذوف صلة الموصول. و"أتى زيد"، فعل وفاعل، و"مرفوعي" مضاف، وجملة الفعل والفاعل بمتعلّقاتها في محل جر مضاف إليه. "نعم الفتى"، فعل وفاعل[3].

وتراهُ أحيانا يعرب الكلمة مع توضيح حركتها الإعرابية بشكل دقيق، ومثال ذلك ما ذكره في إعراب قول النّاظم:

واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَهْ

1- ينظر: ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص15.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص27.

3- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج2، ص53.

حيث قال: ""واللهُ" الواو للاستئناف، ولفظ الجلالة مبتدأ. "يقضي" فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره "هو" يعود إلى "الله".."[1].

وأحيانا أخرى يعرب الكلمة مشيرا إلى موقعها الإعرابي دون التّفصيل في الحركة الإعرابية؛ نَحْو ما ذكره في إعراب قول ابن مالك:

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

حيث ذكر أنّ كلمة "فقد" حرف تقليل، و"يكونان" فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين: اسمه، و"منكّرين" خبر يكون...[2].

فلم يفصّل في إعراب "يكونان" بأنّه مضارع ناقص مرفوع بثبوت النّون لأنّه من الأفعال الخمسة؛ ولَمْ يُشِرْ إلى الحكم الإعرابي ولا إلى الحركة الإعرابية في "مُنَكَّرَيْنِ"، حيث اكتفى بذكر "خبر يكون" دون الإشارة إلى أنّه منصوب بالياء السّاكنة لأنّه مثنّى.

والملاحَظُ على إعراب المحقّق محيي الدّين لأبيات الألفية، أنّه لا يقتصر في بعض الأحيان على ذكر الموقع الإعرابي للكلمة فحسب، بل يتعدّاهُ إلى بيان معناه أو المقصود منه. ومثال ذلك ما ذكره عند إعرابه قولَ ابنَ مالك:

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

أعرب قائلا: ""مصلّيًا": حال مقدرة، ومعنى كونها مقدّرة أنّها تحدث فيما بعد؛ وذلك لأنّه لا يصلّى على النّبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله، وإنّما تقع منه الصّلاة بعد الانتهاء من الحمد..."[3].

فلم يكتف بإعراب كلمة "مصلّيا" على أنّها حال، بل شرح معنى مصطلح "حال مقدّرة"، وبيّن المقصود منها.

1- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص14.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج3، ص161.

3- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص13.

7-إعراب الشّواهد الشّعرية الوارِدة في الكتاب:

اهتمّ الشّيخ محمد محيي الدّين اهتمامًا بالغا بالشّواهد الشّعرية التي سَاقَهَا ابن عقيل في شرحه للمسائل النّحويّة. وكان منهجه في التّعامل معها كالآتي:

7-1-من حيث الشّاعر:

يتطرّق محيي الدّين إلى ذكر قائل البيت الذي يستشهد به ابن عقيل، ذاكرا _ في بعض الأحيان _ جوانب من حياته[1]. كما يشير إلى أنّ البيت مجهول القائل إذا لم يعرف صاحبه[2]. كما يبيّن وزن البيت، ويستدرك عجزه إذا ذكر ابن عقيل الصّدر فقط أو العكس[3]. وأحيانا يعرض البيت السّابق أو اللاحق له[4].

7-2-من حيث اللّغة والمعنى:

بعد الإشارة إلى قائل البيت، يتطرّق محيي الدّين إلى بيان معاني مفردات البيت، فيشرحها شرحا مستفيضا، ويزيل عنها الغموض والإبهام. ثمّ ينتقل إلى عرض دلالة ومعنى البيت بشكل مختصر. ومثال ذلك ما أورده في قول الشّاعر:

ضَعيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ

حيث قال: ""النّكاية _ بكسر النّون_: مصدر نكيت في العدوّ، إذا أثّرت فيه. "يخال": يظنّ. "الفرار" _بكسر الفاء_: النّكول والتّولي والهرب. "يراخي": يؤجّل.

والمعنى: يَهْجُو رَجُلًا. ويقول: إنّه ضعيف عن أنّ يؤثّر في عدوّه، وجبان عن الثّبات في مَوَاطِنِ القتال، ولكنّه يلجأ إلى الهرب، ويظنه مؤخِّرًا لأَجَلِهِ""[5].

7-3-من حيث الإعراب:

يتطرّق محيي الدّين بعد عرضه لمعنى البيت ودلالة ألفاظه إلى إعرابه إعرابا مفصّلا بالطّريقة نفسها التي اعتمدها مع أبيات الألفية، ثمّ ينتقل إلى توضيح محلّ الشّاهد في البيت،

1- ينظر: محمد محيي الدين، المرجع نفسه، ج1، ص20، وج2، ص 34، وج3 ص45، وج3، ص134 وج4، ص16.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص13 و129، ج2، ص15، وج3، ص39، وج4، ص30.

3- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص21 و57، وج2، ص 18، ج3، ص43.

4 - ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص44، وج2، ص18.

5- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج3، ص69.

مشيرا في بعض الأحيان إلى ذكر المؤلّفين والعلماء الذين جعلوه موضع استشهاد لهم، ممّا يساعد على استيعاب المسألة النّحوية وفهمِها بشكل دقيق.

8-الشّواهد النّحويّة في الكتاب:

حاول الشّيخ محمّد محيي الدّين شرح المسائل النّحوية بأسلوب بسيط واضح، وبشكل مفصّل، وبطريقة تعليميّة، معزّزا ذلك بالاستشهاد بمصادر الدّرس النّحوي، لذا تنوّعت شواهده بين آياتِ الكتاب الحكيم، وأحاديث الرّسول الكريم، وأبيات الشّعر العربي الفصيح، وذلك على النّحو الآتي:

8-1-شواهد القرآن الكريم:

أَوْلَى محيي الدّين عناية فائقة بالاستشهاد بالقرآن الكريم عند شرحه للمسائل النّحوية تعقيبًا على شرح ابن عقيل لها من الألفية؛ فشواهد القرآن كثيرة في كتابه، لا نكاد نجده يذكر مسألة أو قضية نحويّة دون أنّ يُعَزِّزها بشاهد قرآني أو أكثر، وأحيانا يذكر القراءات الواردة في الآية، والأوجه الجائزة فيها، وآراء النّحاة، ثمّ يعرض لرأيه الخاصّ. وقد بلغت الشواهد القرآنية في كتابه مائتين وثلاثين شاهِدًا. وسيأتي تفصيل بعضٍ منها في المبحث الثّاني.

8-2-شواهد الحديث النبوي الشّريف:

استدلّ محيي الدّين في شرحه للمسائل والقضايا النّحوية بأحاديث المصطفى صلّى الله علّيه وسلّم، غير أنّها قليلة في كتابه مقارنة بآيات القرآن الكريم؛ إذ لا تكاد تتجاوز عشرة أحاديث.

8-3-شواهد الشّعر العربي الفصيح:

اهتمّ المحقّق محيي الدّين اهتمامًا بالغًا بالاستشهاد بأبيات الشّعر العربي قصد توضيح المسائل النّحويّة. وعنايتُه بها بادية ظاهرة في صفحات كتابه، بل إنّه تفوق على ابن عقيل في هذا؛ فإذا ما عرض الشّارح شاهِدًا شعريًّا، نجد محيي الدّين يزيد عليه شاهدًا آخرا أو أكثر. ولا يكتفِي بذكر الشّاهد الشّعري؛ بل يعرض لقائله، ثمّ يشرحه شرحًا مفصّلا، ويعرب موضع

الشّاهد منه، لتتضّح المسألة النّحوية ويسهُل فهمها. وسنعرض تفصيلا لذلك في المبحث الثّاني.

8-4-شواهد الأمثال:

عرض محيي الدّين لبعض الأمثال استشهادًا بها في شرح أو إثبات مسألة ما، ومثال ذلك ما ذكره أنَّ "هَنُ"، وهي من الأسماء الستة، يمكن جرّها بالكسرة الظّاهرة، مستشهدا بالمثل القائل: "مَن يَطُلْ هَنِ أَبيهِ يَنْتَطِقْ بِهِ"، ثم شرحه قائلا: "يريدون مَن كثر إخوته اشتدّ بهم ظهرُه وقويَ بهم عزُّه"[1].

9-إيراد أقوال العلماء في الكتاب:

نقل محيي الدّين كثيرا من آراء العلماء والنّحاة دون تغيير أو تصرّف بُغْية شرح مسألة نحويّة ما. وأحيانًا يأتي بآرائهم حين يعترض على رأي الشّارح أو النّاظم أو كليهما معًا. وفي بعض الأحيان، يقوم بالنّقْلِ مع بعض التّغيير عليه، أو الاختصار فيه.

ومثال ذلك إيراده لرأي سيبويه في "ال" التّعريف حين قال: "وذهب سيبويه رحمه الله إلى أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها، وأنّ الهمزة زائدة، وأنّها همزة وصل أتى بها توصّلا إلى النّطق بالسّاكن. فإن قيل: فلماذا أتى بالهمزة ليتوصّل بها إلى النّطق بالساكن ولم تتحرّك اللام؟ أُجيب عن ذلك بأنّها لو حُرِكَتْ لكانت أمّا أنّ تُحَرّكَ بالكسر، فتلتبس بلام الجرّ، أو بالفتح فلتبسَ بلام الابتداء، أو بالضمّ فتكون ممّا لا نظير له في العربيّة؛ فلأجل ذلك عُدِلَ عن تحريك اللام، وأُبَقِيَتْ على أصل وَضْعِهَا، وجيء بهمزة الوصل قبلها"[2].

10-الخلاف النّحوي:

اعتمد محيي الدّين في شرحه للمسائل النّحوية على أسلوب الإطناب والإسهابِ. وكان يشير إلى الخلاف النّحو ي بين البصريّين والكوفيّين، أو بين العلماء في المدرسة الواحدة؛ حيْث يعرض لآراء النحاة، ويَنْسِبُ كل رأي إلى صاحبه، ثمّ يوازن بين تلك الآراء، مغلِّبَا وَمُرَجحًا، مستدلّا على ذلك بحجج نقلية أو عقلية.

1- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص44.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص144.

11-القِيَاس النّحوي:

نهج محي الدّين طريق غيره من العلماء والنّحاة، حيث اعتمد على القياس النّحوي في تفسير العديد من المسائل النّحوية والصّرفية؛ وذلك لأنّ القياس مصدر أساسي في دراسة النّحو العربي. وسيأتي تفصيل هذا في المبحث الثّالث.

12-التّعليل النّحوي:

اعتمد محي الدّين في كتابه "منحة الجليل" على التّعليل النّحوي كغيره من النّحاة الذين سبقوه، حيث حاول شرح مسائل النّحو بذكر العلّة أو السّبب وراء الحكم النّحوي الذي أطلقه، وذلك حتّى يزيل الغموض واللّبس عن القارئ، ولهذا جاءت العلل النّحوية بكثرة في كتابه. وسيأتي تفصيل هذا في المبحث الثّالث.

13-موقف محي الدّين من النّاظم والشّارح:

تميّز الشّيخ محي الدّين بالموضوعيّة في حكمه وموقفه من المصنّف والشّارح، فتراه أحيانا يوافق ابن مالك وابن عقيل فيما ذهبا إليه، وأحيانا يؤيّد أحدهما دون الآخر، وقد يعترض عليهما مَعًا. وإذا ما اعترض، فإنّه يستدرك على شرحهما بتقديم رأيه الخاصّ. ويمكن بيان ذلك كما يلي:

13-1-تأييد رأي النّاظم:

يصرّح محي الدّين بموافقته وتأييده لما يذهب إليه ابن مالك، ومثال ذلك قوله: "لذلك لا نرى أنّه لا غبار على كلام النّاظم"[1]، وقوله: "الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك"[2].

13-2-تأييد رأي الشّارح:

يستخدم محي الدّين بعض العبارات التي تعكس تأييده لشرح ابن عقيل للمسائل النّحويّة. ومثال ذلك موافقته له عند استشهاده في مسألة زيادة الباء في خبر مضارع "كان" المنفية بـ"لم" بقول الشّاعر:

1- ينظر: محي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص22.

2- ينظر: محي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص88.

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

حيث قال: "واستشهاد الشّارح بهذا البيت يدلّ على أنّه فهم مراد المصنّف"[1]. وتراه أحيانا يدافع عن الشّارح بقوله: "وهو الذي أشار إليه الشّارح"، وقوله: "ووجه تسميته ما ذكره الشّارح"[2]. وهذا يدل على تأييده له، ودفاعه عنه، وتبنيه لرأيه.

13-3-استدراكُه على النّاظم:

أ-اعتراضُهُ على صياغة العبارة:

يعترض محيي الدّين على صياغة بعض عبارات ابن مالك الواردة في ألفيته، إذ يطلق الحكم عليها بالقصور أو العموم، معقبا عليه بالشّرح والتّعليل، ومثال ذلك اعتراضُه على ما جاء في باب "أَعْلَمَ وَأَرَى" اللّذَيْنِ يتعدّيان إلى مفعولين حين يَرِدَان دون همزة. وذلك في قوله[3]:

وَإِنْ تَعَدَّيا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلَا

والثَّانِ مِنْهُمَا كثانِي اثْنَيْ كَسَا فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

ويعلّق محيي الدّين على هذا بقوله: "عبارة النّاظم _ وهي قوله: "فهو به في كلّ حكم ذو ائْتِسَا" _ عامّة... فهذا العموم يُعْطي أنّ "رَأَى" الْبَصَرِيَّةَ، وَ"عَلِمَ" الْعِرْفَانِيَّةَ إذا اتّصلت بهما همزة النّقل، تعدّيا إلى مفعولين، فشأنُ مفعولهما الثّاني من مفعولي "كسا"، ومن شأن المفعول الثّاني من مفعولي "كسا"، أنّه لا يعلّق عنه العامل، ولكن المفعول الثّاني من مفعولي "رَأَى" الْبَصَرِيَّةَ، وَ"عَلِمَ" الْعِرْفَانِيَّةَ يعلق عنه العامل؛ ومن التّعليق عنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: 260]، فأرني هنا بَصَرِيَّةَ؛ لأنّ إبراهيم عليه السّلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى، ومفعلوها الأوّل ياء المتكلم، ومفعولها الثّاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: 260]، وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام. ومن التّعليق أيضا، قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: 1]".

1- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص248.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج2، ص187، وج1، ص294.

3- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج2، ص4.

ب-اعتراضُهُ على عدد حالات المسائل النّحوية:

يذكر ابن مالك في ألفيته بعض الحالات أو المواضع المتعلّقة بالمسألة النّحوية دون الإشارة إلى ذكرها جميعًا في _بعض الأحيان، فيضيف محيي الدّين في كتابه ما غفل عنه النّاظم، ويتبعه بالشّرح والتّعليل والتّمثيل.

ومثال ذلك ما جاء في جواز اقتران اللّام بخبر "إنّ"؛ حيث ذكر النّاظم شرطين وهما: أن يكون مؤخَّرا عن الاسم، وأن يكون مُثْبتا غير منفي، واستدرك عليه محيي الدّين شرطا ثالثا، وهو أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرّف غير مقترن بـ"قد"، وذلك بأن يكون واحدًا من خمسة أشياء: أحدها: المفرد نحو: "إنّ زَيْدًا لَقائِمٌ"، وثانيها: الجملة الاسمية مثل: "إن أخاك لوجهه حسن"، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثل: "إنّ زَيْدًا ليقوم"، والرّابع: "الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ جامد مثل: "إنّ زيدًا لَعَسى أن يزورنا"، والخامس: "الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرّف مقترن بقد، مثل: إنّ زيدًا لقد قام[1].

وقد استدرك محيي الدّين أيضا على ابن مالك في مسألة عطف النّسق، حيث ذكر المصنّف _رحمه الله_ أن الواو والفاء قد يُحذفان مع معطوفهما، ولم يذكر "أم" مع أنّها تشاركهما في ذلك، واستشهد بقول أبي ذؤيب:

دَعَانِي إليها القلبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ؛ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟

وذكر أن تقدير الكلام: أرشدٌ طِلابها أم غيّ، فحذف المعطوف لانسِياقِهِ وتبادره إلى الذّهن[2].

13-4-استدراكه على الشّارح:

كثيرا ما يعترض محيي الدّين على شروحات ابن عقيل، فيصفها بالقصور أو الإيجاز أو الإطلاق. وقد تنوّعت طرق استدراكاته على الشّارح، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

1- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع السابق، ج1، ص287.

2- ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج3، ص178.

أ-اعتراضُهُ على صياغة العبارة:

ذكر ابن عقيل أنّ الياء -وإن استعملت للرّفع والنّصب والجرّ-وكانت ضميرًا متّصلا في الحالات الثّلاث، لم تكن بمعنى واحد؛ ففي كل حالة لها معنى؛ لأنّها في حالة الرّفع للمخَاطَب، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم[1]. وقد اعترض محيي الدّين على هذه العبارة بقوله: "كان على الشّارح أن يقول "للمخاطبة"؛ لأنّ الياء في نحو "اضربي" ضمير المؤنثة المخاطبة"[2].

وذكر ابن عقيل في باب العلَم أنّ: "خرنق": اسم امرأة من شعراء العرب[3]، واعترض محيي الدّين على هذا بقوله: "لعلّ الأوّلى -بل الأصوب -أن يقول: من "شواعر العرب"[4].

وعند تعريف ابن عقيل لعطف البيان على أنّه "التّابع الجامد المشبه للصفة: في إيضاح متبوعه، وعدم استقلاله"[5]، عقّب عليه محيي الدّين بأن عبارته في هذا الموضع قاصرة غير وافية، وقرَّر أنّ عطف البيان يأتي لأغراض كثيرة، منها: توضيح متبوعه، وتخصيصه، ومدحه، وتأكيده[6].

ويستعمل محيي الدّين عبارات تعكس اعتراضه على صياغة العبارة من قِبَلِ الشّارح كقوله: "ومن هنا تعلم أن قول الشّارح ليس دقيقا"، وقوله: "ظاهر هذا الكلام ليس بسديد". وقوله: "وفي كلام الشّارح قلق وَرَكَاكَةٌ"[7].

ب-اعتراضهُ على التّوجيه:

أجاز ابن عقيل تقدّم خبر "مادام" على اسمها، واستشهد بقول الشّاعر:

لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَادَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالْهَرَمِ[8]

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص79.
2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص79.
3- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص97.
4- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص97.
5- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج3، ص160.
6- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج3، ص160.
7- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص160، 183، و245.
8 - ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج1، ص219.

فـ "منغّصة" خبر مادام وقد تقدّم على اسمها وهو "لذّاتُه"، واعترض محي الدّين على هذا بقوله: بأن هذا الكلام من الشّارح فيه خَلَلٌ من جهة أنّه ترتّب عليه الفصل بين "مُنَغَّصَةً" ومُتَعلَّقِهِ -وهو: "بادِّكَار"-بِأجنبيّ عنهما وهو "لَذَّاتُه"[1].

واعتراض محي الدّين على توجيه ابن عقيل، يفيد بأنّه لا يُجيز تقدّم خبر "مادام" على اسمها.

ج-اعتراضُهُ على التّأويل:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّ لا النّافية للجنس لا يكون اسمها وخبرها إلّا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤوّل بنكرة، كقولهم: "قَضِيّةٌ وَلَا أبَا حَسَنٍ لَهَا"، فالتّقدير: ولا مسمًّى بهذا الاسم لها[2].

ويعترض محي الدّين على ما جاء به الشّارح وأن تأويله ليس بصحيح؛ لأنّ من سُمِّيَ بأبي حسن موجود وكثيرون؛ وعليه فالنّفي غير صادق[3].

د-استدراكه على الشّواهد:

يستشهد ابن عقيل عند شرحه للمسائل النّحوية الواردة في ألفية ابن مالك بالشّواهد النّحوية على اختلافها؛ لكنّه يغفل أحيانا عن ذلك، وأحيانا يستشهد بالقرآن دون الشّعر، أو العكس، فيستدرك الشيخ محمد محي الدّين عبد الحميد ما غفل عنه الشّارح، وذلك بإضافة شاهد نحوي، متبعا إيّاه بالشّرح والتّعليل.

ومثال ذلك ما جاء في جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرّف؛ إذ استشهد ابن عقيل على هذه المسألة بآيتين كريمتين؛ الأوّلى: قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: 11]، والثّانية قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: 41][4].

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص220.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج2، ص03-04.

3 - ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج2، ص04.

4- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص137.

وقد أشار محي الدّين إلى أن الشّارح لم يذكر شيئا من الشواهد من الشّعر العربي في شرح هذه المسألة، واستدرك عليه بقول الشّاعر عروة بن حزام:

وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فُجَاءَةً فَأُبْهِتَ حَتَّى مَا أَكَادُ أُجِيبُ

وَأُصْرَفَ عن وجهِي الذي كُنْتُ أَرْتَئِي وَأَنْسَى الذي أَعْدَدْتُ حِينَ أَجِيبُ[1].

هـ-اعتراضُهُ على التّعقيد والمَيْل إلى التّيسير:

ذكر ابن مالك في ألفيته ستّة شروط لجواز الابتداء بالنّكرة. وزاد عليها ابن عقيل ثمانية عشر شَرْطًا، مع الشّرح والتّمثيل، واعترض محي الدّين على ذكرها جميعًا كونها تُصَعِّبُ على المتعلم فهمها واسْتِيعَابَها، ويظهر هذا جَليًّا من خلال قوله: "وكان على الشّارح ألّا يذكر هذه المواضع، تَيْسِيرًا للأمر على النّاشئين"[2].

ويُستَشَفُّ من قوله هذا أنّه يستحسن أسلوب التّيسير على المتعلّمين؛ لأنّ تعقيد شرح المسائل النّحوية والإسهاب بذكر المواضع كلّها، يجعل طالب علم النّحو ينفر من تلك القواعد، ويعزف عن تعلّمها؛ فمن المستحسن؛ إذ عرض بعض المواضع العامة دون الأخرى لتسهيل الاستيعاب والفهم على المتعلّمين.

و-اعتراضُهُ على التّمثيل:

جاء في شرح ابن عقيل: "ينقسم اسم الزّمان واسم المكان إلى: متصرّف، وغير متصرّف: فالمتصرّف من ظرف الزّمان أو المكان: ما استعمل ظرفا وغير ظرف، وغير المتصرّف هو: مالا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه نحو "سَحَرَ" إذا أردته من يوم بعينه، و"فوق" نحو "جلستُ فوق الدّار"؛ فكل واحد من "سحر" و"فوق" لا يكون إلّا ظرفًا[3].

ويعترض محي الدّين على تمثيل ابن عقيل بقوله: "مثّلَ الشّارح للظّرف الذي لا يفارق النّصب على الظّرفية بمثالين: أحدهما "سحر" إذا أردت به سحر يوم معيّن وهذا صحيح،

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج1، ص137.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص175 – 176 – 177 – 178 – 179 – 180.

3- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج2، ص148.

وثانيها "فوق" والتّمثيل لهذا النّوع من الظرف غير صحيح، بل الصّوابُ أنّه من النّوع الثّاني الذي لزم الظّرفية أو شبهها، بدليل. مجيئه مجرورًا بِمِنْ في قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عليهِمُ السَّقْفُ مِن فَوقِهِمْ﴾ [النّحل: 26][1]، فـ"فوق" تكون ظرفا إذا وردت منصوبة، وهو ما يكثر استعماله، لكنّها قد ترد شبيهة بالظّرف فَتُجَرُّ.

ز-استدراكه على عدد حالات المسائل النّحوية:

يعرض ابن عقيل -حين شرحه لمسألة نحويّة ما -الحالات الواردة فيها، ويغفل عن أخرى، فيستدرك محيي الدّين شرحه، بإضافة مواضع وحالات أخرى، خاصّة إذا استوجب ذكرها جميعا بُغْية التّوضيح وإزالة الإبهام.

ومثال ذلك ما ذكره محيي الدّين من أنّ الشّارح ذكر أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل في الظّرف، وهي: أن يكون صفة، أو صلة، أو خبرا، أوحالا، وبقي عليه موضعان آخران: الأوّل: أن يكون الظرف مشغولا عنه، مثل: يوم الجمعة سافرت فيه، والثّاني: أن يكون الكلام قد سُمع بحذف العامل، كقولهم: حينئذ الآن[2].

من بين المواضع التي استدرك فيها محيي الدّين على ابن عقيل بعض الحالات الواردة مسألة: "منع تقديم الحال على عاملها المعنوي"؛ إذ ذكر الشّارح منها خمسة وهي: أسماء الإشارة، وحروف التّمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور[3]، واستدرك عليها محيي الدّين خمسة أخرى وهي: حرف الترجي وحروف التنبيه وأدوات الاستفهام وأدوات النداء و "أمّا"[4].

والمتصفّح لكتاب "منحة الجليل"، يلاحظ أن الشيخ محمد محيي الدّين قد أكثر الاستدراك على ابن عقيل في مواضع كثيرة[5].

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج2، ص148.

2 - ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص144.

3- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص201.

4- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص201.

5- ينظر: محمد محيي: المرجع نفسه، ج1، ص78- 105- 293 وج2، ص211 وغيرها.

13-5-استدراكاتُه على النّاظم والشّارح معا:

أ-استدراكه على القاعدة النّحوية:

يعرض ابن مالك المسائل النّحوية في ألفيته، ويعقّب عليها ابن عقيل بالشّرح، لكنّهما يغفلان أحيانًا عن الإشارة إلى بعض القواعد النّحويّة رغم أهميتها في الدّرس النّحوي؛ فيستدرك عليهما محي الدّين ما غفلا عنه. ومن أمثلة ذلك قوله: "ولم يتكلّم المصنّف ولا الشّارح عن الاسم المعرب إذا أَضِيفَ لياء المتكلم..."[1].

ولم يذكر المصنّف ولا الشّارح -في باب اشتغال العامل عن المعمول-أركان الاشتغال، فاستدرك عليهما محي الدّين ذلك بقوله: "أركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدّم، ومشغول، وهو الفعل المتأخّر، ومشغول به، وهو الضّمير الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة"[2].

وقد أتبع المحقّق هذه الأركان بعرض شروطها وشحها شرحا مُفصَّلًا.

ب-استدراكه على الحكم:

يعرض ابن مالك وابن عقيل حكم المسائل النّحوية، ويغفلان أحيانا عن بيانه، فيستدرك عليهما محي الدّين، والأمثلة على هذا كثيرة، منها ما ورد في مسألة "العطف على اسم لا"؛ حيث ذكر النّاظم ابن مالك، والشّارح ابن عقيل حكم العطف على اسم لا، وحكم نَعْتِهِ، ولم يذكرا حكم البدل منه، فاستدرك عليهما المحقق بأن البدل إمّا أن يكون نكرة كاسم لا، وإمّا أن يكون معرفة؛ فإن كان نكرة جاز فيه الرّفع والنّصب؛ كقولك: لا أحدَ رجلًا وامرأة فيها، فتقول: لا أحد رجل وامرأة فيها، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلّا الرّفع، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها[3].

والذي يظهر من تعقيبه هذا، أنّه لم يكتَفِ بعرض الحكم، بل قام بشرحه وبيان أوجه إعرابه، مع التّمثيل.

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص96.

2- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج1، ص94.

3- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص14.

ج-اعتراضُه على الإطلاق:

يُصْدِرُ النّاظم والشّارح -في بعض الأحيان-حكما مطلقا على مسألة نحويّة ما، دون ضبطها بالشّروط المناسبة، فيعترض محي الدّين على حكمهما، أو يستدرك عليه بإضافة الشّروط بشكل دقيق، ومثال ذلك أنه ذكر أن ابن عقيل وابن مالك أطلقا القول إطلاقًا في تجويز تقديم الحال على عاملها إذا كان العامِلُ فعلا متصرّفا، أو صفة تشبه الفعل المتصرّف؛ فعقب المحقق على هذا وبين أن هذا الإطلاق ليس بسديد؛ بل قد يُعْرَضُ أمرٌ يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرّفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف وذلك في أربعة مواضع؛ أحدها: أن يكون العامل مقترنا بلام الابتداء، ثانيها: أن يقترن العامل بلام القسم، ثالثها: أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، ورابعها: أن يكون العامل صلةً لـ: "ال" الموصولة[1].

د-استدراكه على التّمثيل:

يقوم محي الدّين بالتّمثيل لكلام النّاظم والشّارح إذا غفلا عنه؛ لأنّ التّمثيل يسهّل فهم المسألة النّحوية ويجعلها أكثر وضوحا. ومن أمثلة ذلك ما جاء في المسألتين اللّتَيْنِ يتعيّن فيهما أن يكون التّابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، فالأوّلى: أن يكون التّابع غير مستغن عنه، والأخرى: أن يكون التّابع غير صالح لأن يُوضَعَ في مكان المَتبُوع ومثل له بقولهم: "يَا غُلامُ يَعْمرَا"[2].

وعليه فقد مثّل النّاظم وتبعه الشّارح للضّابط الثّاني دون الأوّل، فاستدرك عليهما محي الدّين بقوله: "ولم يتعرّضا لتأصيل الضّابط الأوّل، ولا التّمثيل له، ومن أمثلته أن يكون التّابع مشتملا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبرا وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو: "على سافر بكر أخوه"؛ فإنّه يتعيّن أن يكون "أخوه" عطف بيان على بكر ولا يجوز أن يكون بَدَلًا"[3].

1- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج2، ص200.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج3، ص162.

3- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج3، ص162.

هـ-استدراكُه على عدد الحالات الواردة في مسألة ما:

يعرض النّاظم والشّارح الحالات أو المواضع المتعلّقة بالمسائل النّحويّة، ويستدرك عليهما المحقّق مواضع أخرى. ومثال ذلك ما ورد في مسألة الجملة التي تقع حالا، فقد ذكر الشّارح تَبَعًا للنّاظم شرطا واحِدًا وهو: أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال: إمّا الواو، وإمّا الضّمير وإمّا معا، واستدرك محيي الدّين ثلاثة شروط أخرى: أن تكون الجملة خبريّة، وألّا تكون جملة الحال تعجّبيّة، وألّا تكون مصدّرة بعلم استقبال[1].

وأمثلة استدراك محيي الدّين على عدد الحالات الواردة في المسائل النّحوية كثيرة جدّا، نحو ما جاء في باب اسم الإشارة، وباب حذف المبتدأ وجوبًا وغيرها.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص205 – 206.

المبحث الثّاني: الأدلة النقلية في شروح محمد محي الدّين للمسائل النّحوية:

اعْتَنَى الشّيخ محي الدّين بالاستشهاد؛ سواء من القرآن الكريم، أو الحديث الشّريف أو الشّعر العربي، بغية تثبيت القواعد والأحكام، وتيسير فهم المسائل النّحوية. وذلك كما يلي:

1-الشواهد القرآنية في شرح المسائل النحوية:

للقرآن الكريم قيمة كبيرة في تأصيل قواعد النّحو العربي، وإثبات صحّتها ودِقّتها. وقد اعْتَنَى محي الدّين بالاستشهاد به في مسائل نحوية مختلفة؛ حيث بلغت الشواهد القرآنية في كتابه "منحة الجليل" مائتين وثلاثين شاهِدًا. وسنعرض نماذج منها كما يلي:

1-1-الشّاهد القرآني في مسألة تنوين العوض عن الاسم:

أشار ابن عقيل إلى أنّ تنوين العوض ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وعوض عن اسم، وعوض عن حرف[1]، وأتْبَعَ كلّ قسم بالشّرح والتّمثيل، واستدرك عليه محي الدّين بمثالين عن القسم الثّاني، وهما قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84]، وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهَ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116][2].

فموضع الشّاهد هو كلمة "كلٌّ"، ووجه الاستشهاد هو: جواز حذف ما أضيف إلى "كلّ" شرط تعويضه بالتّنوين؛ فتقدير الآية الأوّلى: قل كلّ عاملٍ يعمل على شاكلته، وفي الثّانية: كلّ النّاسِ له قانتون، وعليه فقد حذف المضاف إليه "عامل" و"النّاسِ" وأتى التّنوين عوضا عنهما، ومن هنا أثبت محي الدّين وظيفة التّنوين بأنه يرد عوضا عن الاسم.

اكتفى ابن عقيل بالإشارة إلى التّنوين اللاحق لـ "كل" عمّا تضاف إليه، وأشار محي الدّين إلى أنّ كلمة "بعض" أيضا مثلها، أي قد يلحقها التّنوين عوضا عمّا تضاف إليه.

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص19.

2- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج1، ص19.

1-2-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب انفصال الضّمير:

أشار الشّيخ محيي الدّين إلى أنّه يجب انفصال الضّمير إذا كان معمولًا لحرف نفي، مستدلًا على ذلك، بقوله تعالى: {وَمَا أَنْتمْ بِمُعْجِزِينَ} [يونس: 53]، وقوله تعالى: {وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ} [الشّعراء: 114][1]. وموضع الشّاهد في الآيتين هو الضّميران المنفصلان "أنتم" و"أنا".

ووجه الاستشهاد بهما هو وجوب ورودهما مُنْفَصِلَيْنِ؛ لأنّهما عاملان (اسمان) لحرف النفي "ما" (العاملة عمل ليس)؛ ففي الآية الأوّلى، وردت "ما" نافية نفيا قطعيًّا لإثبات انتقاء قدرة المخلوق على قدرة الخالق، وبيان التّعجيز المطلق في الخالق، والعجز المطلق في المخلوق، ولمّا استعملت "ما" نافية نَفْيًا كُلِّيًا تامّا لزم أن يكون الضّمير "أنتم" منفصلا غير متّصل. والأمرُ نفسه في الآية الثّانية؛ فقد استعملت "ما" على لسان النبيّ نوح عليه السّلام لتحقيق النفي التام والمطلق بأن يطرد المؤمنين، ولهذا وجب فصل الضّمير المعمول "أنا" عن العامل "ما".

والمتصفّح لشرح ابن عقيل يلاحظ أنّه لم يتطرّق إلى ذكر مواضع وجوب انفصال الضّمير، ما جعل محيي الدّين يستدرك عليه بذكرها جميعا، وشرحها شرحًا مسهبا مع الاستدلال عليها، وهذا ما يثبت تفوّقه وبراعته في شرح المسائل النّحوية عن طريق ربطها بآيات الذّكر الحكيم، ممّا يجعل فهمها أسهل وأيسر على المتعلّمين.

1-3-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب كسر همزة: "إِنَّ":

نقل محيي الدّين عن الأعلم[2] أنّه يجب كسر همزة "إِنَّ" لدخول اللام في خبرها، ولأنّها واقعة موقع الجملة النّائبة مناب الحال. وقد بَسَطَ هذا الرّأي باستدلالِهِ بقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ} [الفرقان: 20].

وموضع الشّاهد هو "إِنَّهم"، ووجه الاستشهاد به وجوب كسر همزة "نَّ"، وذلك لأنّها مع ما بعدها (إلّا إنّهم ليأكلون الطعام) في محل نصب حال، إلى جانب اقتران خبرها (يأكلون) باللام.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص84.

2- ينظر: محمد محيي الدين، المرجع السابق، ج1، ص280.

وفي هذه المسألة جانب صوتي يتمثّل في وظيفة "إلّا"، فلو فتحت همزة "إنّ" لتغيّرت وظيفتها من الإقرار إلى الاستدراك، فلمّا أراد الله إثبات وإقرار بشرية الرّسل جميعهم بأنّهم يأكلون الطّعام ويمشون في الأسواق، وردت "إنّ" بكسر الهمزة لا بفتحها.

1-4-الشّاهد القرآني في مسألة كفّ "ما" غير الموصولة عن العمل:

ذكر ابن عقيل تبعًا لابن مالك أنّ "ما" غير الموصولة إذا اتّصلت بـ"إن" وأخواتها، كفّتها عن العمل إلّا "ليت"، فإنّه يجوز فيها الإهمال والإعمال[1]. وتبعهما محيي الدّين حينما نقل رأي "سيبويه" بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء، ودخول "ما" عليها يُزيل هذا الاختصاص، ويُهَيِّئُهَا للدّخول على جمل الأفعال، وساق محيي الدّين شاهدين من القرآن لإثبات هذه المسألة، وهما قوله تعالى: {قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ} [الأنبياء: 108]، وقوله سبحانه: {كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ} [الأنفال: 6][2].

و"إنّ" و"كأن" في الآيتين لا تعملان؛ أي لا تنصبان المبتدأ وترفعان الخبر؛ إذ لم تدخلا على جملة اسمية، والسّبب في ذلك اتّصالهما بـ"ما" الكافّة التي أزالت عنهما العمل، وهَيَّأَتْهُمَا للدّخول على جمل فعلية (يُوحى إِلَيَّ ...) و(يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ).

1-5-الشّاهد القرآنِي في مسألة تَعَدِّي الفعل "زعم" بـ"أن":

ذكر محيي الدّين أنّ الفعل "زعم" يتعدّى إلى معموليه بواسطة "أن" المؤكدّة المخففة، واستشهد على هذه المسألة بقوله تعالى: {زَعَمَ الذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا} [التغابن: 7]، وقوله سبحانه: {بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا} [الكهف: 48][3]؛ فالفعل "زعم" يتعدّى إلى مفعولين باعتباره فعلا من أفعال الشّك والرّجحان، كقولنا: زعم الطّالبُ النّجاحَ سَهْلًا. وفي الآيتين اللّتين استشهد بهما المحقّق، تعدّى بواسطة "أن" المخفّفة (غير المشدّدة)، والمصدران المؤوّلان من "أن" وصِلَتَيْهِمَا (أن لن يبعثوا) و(ألن نجعل لكم موعدًا) سَدَّا مسدُ مفعولي الفعل "زعم" وتقدير الكلام في الآية الأوّلى: زعم الذّين كفروا عَدَمَ بَعْثِهم، وفي الثّانية: بل زعمتم انتِفَاءَ مَوْعِدِ الحِسَابِ بعد الممات.

1 - ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص295.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص296.

3- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص26.

1-6-الشّاهد القرآني في مسألة جواز حذف المضاف و إبقاء المضاف إليه:

حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جرّه جائزة. وقد بسط محيي الدّين هذه المسألة حين استشهد بقوله تعالى: {تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ} [الأنفال: 67] بجرّ الآخرة.

وموضع الشّاهد هو "الآخرةِ"، وقد وردت مجرورة في هذه القراءة على اعتبار أنّها مضاف إليه لمضاف محذوف يقع مفعولا به للفعل "يريد"، وتقدير الكلام: والله يريدُ ثَوَابَ الآخِرَةِ[1].

واستشهاد محيي الدّين بهذه الآية يعكس مهارته في شرح النّحو بالقرآن، ويثبت حجة كلام الله في تأصيل قواعد نحو العربية. غير أنّه لم يشر إلى الجانب البلاغي والإعجازي للآية. وهو ما فصل فيه ابن عاشور حين بيّن أن المضاف (ثواب) حذف للإيجاز، لأنّ الآخرة المرادة للمؤمن لا يخالط نفعها ضرّ ولا مشقّة، بخلاف نفع الدّنيا، فذكر المضاف مع الدّنيا ولم يحذفه؛ لأنّ في ذكره إشعارًا بعروضه وسرعة زوالِهِ، وإنّما أحبّ الله نفع الآخرة لأنّه نفع خالد[2].

وعليه فحذف المضاف في هذه الآية من قبيل الإعجاز القرآني الذي يُعظّم الآخرة؛ لأنّ فيها حياة خالدة ونعيما لا يزول، عكس الدّنيا التي تمتاز بالزّوال وانتفاء الدّوام.

1-7-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب تأخير المفعول عن الفعل:

الأصل أن يتصدّر الفعل الجملة الفعلية ويليه الفاعل والمفعول به على التّرتيب. لكن هناك حالات ومواضع تقتضي تقدّم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معا.

وقد أشار محيي الدّين إلى خمسة مواضع يجب فيها تأخير المفعول على الفعل، منها أن يكون المفعول مصدرًا مؤوّلًا من أن المؤكدة المخففّة ومعموليها، واستدلّ على هذه المسألة بقوله تعالى: {عَلِمَ أَن لَّنْ تُحْصُوهُ} [المزمل: 20][3].

فالفعل "علم" من الأفعال المتعدّية إلى مفعولين باعتباره من أفعال اليقين، وفاعله ضمير مستتر يعود على الله، و"أ،" حرف مشبه بالفعل يفيد النّصب والتّوكيد، وقد وردت بالسّكون مخفّفة غير مشدّدة، واسمها ضمير شأن محذوف، والجملة الفعلية "لن تحصوه"

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص45.

2- ينظر: محمّد الطّاهر بن عاشور، تفسير التّحرير والتّنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، دط، 1984م، ج10، ص76.

3- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص70.

في محل رفع خبر لـ "أنْ" النّاسخة، والمصدر المؤوّل -الذي هو موضع الشاهد – (أن لن تحصوه) سدّ مسدّ مَفْعُولَيْ "علم"، وتقدير الكلام: "عَلِمَ اسْتِحَالَةَ إحْصَائِكم إيّاهُ حَقِيَقَةً".

1-8-الشّاهد القرآني في مسألة حذف الفاعل:

يُحْذف الفاعل ويُقامُ المفعول به مقامه فَيُعْطَى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع ووجوب التّأخّر عن رافعه، وعدم جواز حذفه[1].

والمتصفّح لشرح ابن عقيل، يلاحظ أنّه لم يتطرّق لبيان الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل، وهو ما عرض له محيي الدّين بالشّرح والتّفصيل حين أرجع هذه الأغراض -على كثرتها-إلى أسباب لفظية أو معنوية. فأمّا الأسباب اللّفظية، فكثيرة منها: القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى: {ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ،} [الحج: 60]. وأمّا الأسباب المعنوية، فمنها أن يكون الفاعل معلوما للمخاطب حتّى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: {خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ} [الأنبياء: 37][2].

ففي الآية الأوّلى، حذف الفاعل لغرض الاختصار والإيجاز في الكلام، ولو لم يحذف الفاعل، لكانت العبارة طويلة؛ لأنّ الفاعل هنا: المشركون الذين آذوا المسلمين وأرغموهم على مغادرة موطنهم، وفي الآية الثّانية حذف الفاعل وهو لفظ الجلالة "الله" وناب عنه المفعول به "الإنسان"، والحذف هنا بغرض الإيجاز في العبارة لأنّ معناها جَلِيٌّ واضح، فالفاعل معلوم، لأنّ الخلق ميزة خاصّة بالخالق وحده دون غيره، وتقدير الكلام: {خلق اللهُ الإنسان من عجل}.

واستشهاد محيي الدّين بهاتين الآيتين، يعكس تفوّقه في شرح النّحو بالقرآن، ويثبت عظمة الإعجاز القرآني في مسألة الحذف من أجل الاختصار.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص81.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص81.

1-9-الشّاهد القرآني في مسألة نصب الفعل لمفعولين أحدهما منصوب على نزع الخافض:

تطرّق محيي الدّين في باب الأفعال المتعدّية إلى مفعولين إلى مسألة نصب الفعل لمفعولين أحدهما يكون نصبه على نزع الخافض، وبسط هذه المسألة بشاهد قرآني، وهو قوله تعالى: {وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا} [الأعراف: 155][1].

وموضع الشّاهد هو "قومه"، وهو مفعول به أول، ووجه الاستشهاد به هو جواز نصبه على نزع الخافض؛ لأنّ تقدير الكلام: اختار موسى من قومه، فلما نزع الخافض وهو حرف الجر "من" نصب الاسم المجرور "قومه" على اعتباره مفعولا به أوّلا. ولو ترك الخافض لكان "سبعين" هو المفعول الأوّل؛ لأنّ الفعل "اختار" يتعدّى إلى مفعول به واحد.

1-10-الشاهد القرآني في مسألة باب التّنازع في العمل:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنْ التّنازع عبارة عن توجّه عاملين إلى معمول واحد[2]، لكنّه لم يُفَصِّلْ في العامِلَيْنِ المتنازِعَيْنِ، الأمر الذي استدركه الشيخ محيي الدّين حين أشار إلى أنّهما قد يكونان فعلين متصرّفين، نحو قوله تعالى: {ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [الكهف: 96]، وقد يكونان فعلا واسمَ فعل نحو قوله تعالى: {هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَبِيَهْ} [الحاقة: 19][3].

ففي الآية الأوّلى، العاملان المتنازعان هما: "ءاتوني" و"أفرغ"، وهما فعلان متصرّفان (يجوز وقوعهما في صور متعدّدة كالماضي والمضارع والأمر)، والمعمول المتنازع فيه "قِطْرًا"، فكلْ واحد من "ءاتوني" و"أفرغ" يطلب "قِطْرًا" بالمفعولية.

وفي الآية الثّانية، العاملان المتنازعان هما "هاؤم"، وهو اسم فعل أمر و"اقْرَءُوا"، وهو فعل أمر، والمعمول المتنازع فيه هو "كِتابِيَهْ"؛ إذ تنازعه في العمل كلّ من "هاؤم" و"اقْرَءوا"؛ لأنّه ورد مفعولا به لكليهما في آنٍ مَعًا.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص90.

2- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص116.

3- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص117.

واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين في مسألة التّنازع في العمل، يعكس براعَتَهُ في شرح المسائل النّحوية بآيات الذّكر الحكيم، ممّا يجعل فهمها سهلا عند المتعلمين.

1-11-الشّاهد القرآني في مسألة جواز مجيئ المفعول لأجله معرفا بالإضافة:

اختلف النّحاة في جواز مجيئ المفعول لأجله معرّفا، فذهب سيبويه وتبعه الزمخشري إلى جواز ذلك، وذهب الجرمي إلى أنّ المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنّه -فيما زعم- كالحال والتّمييز، وكلّ منهما لا يكون إلّا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل، فأل هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفًا[1].

والمتصفّح لكتاب منحة الجليل، يدرك بأن محيي الدّين قد ذهب مذهب سيبويه حين ساق شاهدًا قرآنيًا، وهو قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} [البقرة: 19][2]. فموضع الشّاهد هو "حَذَرَ"؛ حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبا مع أنّه مضاف للفظ "الموت"، والإضافة هنا حقيقية لا لفظيّة.

واستشهاد محيي الدّين بهذا الشّاهد دليل جَلِيٌّ على جواز وقوع المفعول لأجله معرّفا بالإضافة، خاصّة وأنّ هذا الشّاهد من القرآن الكريم.

1-12-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب ذكر الحال وعدم جواز حذفه:

ذكر الشّيخ محيي الدّين أنّ الأصل في الحال _بسبب كونه فضلة_ أنّه يجوز حذفه، وقد يجب ذكره، وذلك في خمسة مواضع منها أن تتوقّف عليه صحّة الكلام كقوله سبحانه وتعالى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ والَارْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ} [الأنبياء: 16]، أو يتوقّف عليه مراد المتكلم، نحو قوله تعالى: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى} [النساء: 142][3].

فالحال في الآية الأوّلى، هي "لَاعِبين"، وقد وجب ذكرها؛ لأنّ الله نفى خلقه للسماوات والأرض وما بينهما من أجل اللعب أو اللّهو، بل له حكمة وشأن في كلّ ما خلقه، وعليه فالحال هنا لازمة؛ لأنّ صحة الكلام تتوقّف عليها، والمعنى لا يتضح بدونها.

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص139.

2 - ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص140.

3- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص210.

والحال في الآية الثّانية، هي "كسالى"، وقد وجب ذكرها للدّلالة على هيئة المنافقين حين مهم لأداء الصلاة، ولا يصحّ حذفها لأنّ الجملة شرطية وجملة جوابها "قاموا كسالى"، ولو حذفت الحال لما اتّضْح معنى الكلام ولما فهم المراد منه.

2-شواهد الحديث النّبوي الشريف في شرح المسائل النحوية:

يحتل الحديث النبوي المرتبة الثّانية من مصادر النّحو العربي بعد القرآن الكريم؛ إذ يتميّز بلغة فصيحة ومادّة نحويّة غزيرة، وألفاظ ثريّة. وعلى الرغم من هذا، نجد أغلبية كتب النّحو يندر فيها الاستشهاد بالحديث، والأمر نفسه في كتاب منحة الجليل، فالأحاديث النبوية قليلة فيه إذا ما قُورِنَتْ بالقرآن الكريم والشّعر العربي، وفيما يلي نماذج عن بعض الأحاديث النّبوية التي سَاقَهَا محي الدّين لشرح بعض المسائل النّحوية:

2-1-شواهد الحديث النّبوي في مسألة باب الأسماء السّتّة:

أ-مسألة "هَن":

الأسماء السّتة في اللغة العربية هي: أب وأخ، وحَمٌ، وهَن، وذو، وفو، وهي أسماء معربة؛ إذ تُرفع بالواو، وتُنصب بالألف، وتُجرّ بالياء، وقد استثنى ابن عقيل "هَن"، وبيّن بأنّ الفصيح فيه أن يعرب بالحركاتِ الظاهرة على النّون، ولا يكون في آخره حرف علّة[1].

واستثناء ابن عقيل لـ "هن"، يدل على موافقته لما ذهب إليه النّاظم، أي إنّ "هن" يرفع بالضمة الظاهرة، وينصب بالفتحة الظاهرة ويجرّ بالكسرة الظاهرة. والملاحظ على ابن عقيل أنّه لم يَدَعِّمْ شرحه لهذه المسألة بشاهد فصيح، الأمر الذي استدراكه محي الدّين حين عضد هذه المسألة بقوله صلّى الله عليه وسلّم: "مَنْ تَعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تكنوا". والغرض أنّه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلّم في مَحْوِهَا[2].

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص44.

2- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج2، ص44.

فموضع الشّاهد قوله عليه الصلاة والسلام: "بِهَنِ" وهو اسم مجرور بالكسرة الظّاهرة، وهذا ما يثبت أنّ "هن" يعرب بالحركات الظاهرة على النّون، خلافا للأسماء الخمسة الأخرى، واستشهاد محي الدّين بهذا الحديث فيه تعزيز لهذه المسألة وإثبات لصحّتها.

ب-مسألة "أب":

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّ في "أب وأخ وهم" ثلاث لغات: أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء، والثّانية: أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة: أن تحذف منها الأحرف الثلاثة[1].

وقد خَصَّصَ محي الدّين مسألة "أب" بالاستشهاد لها من الحديث النّبوي ليثبت أنّها تكون بالألف في كلّ الحالات، وذلك في قوله صلّى الله عليه وسلّم: "ما صنع أبا جهل؟" وعلى هذه اللّغة قال الإمّام أبو حنيفة -رضي الله عنه-: "لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس"[2].

فإنّ "أبا" في حديث الرّسول صلى الله عليه وسلّم واقع موقع الفاعل ومن حقه الرّفع بالواو لو جرى على اللّغة المشهورة؛ أي "أبو"، وفي حديث أبي حنيفة واقع موقع الاسم المجرور ومن حقّه الجرّ بالياء، إلّا أنّه في كِلَا الشّاهدين ورد بالألف مطلقا، وهذا دليل على جواز مجيئه بالألف رفّعًا ونصبًا وجرًّا.

2-2-شواهد الحديث النّبوي في مسألة اتّصال الضّمير المتحرّك بـ"كان":

اختلف النّحاة في مسألة اتّصال الضّمير المتحرّك بكان أو انفصاله، فاختار سيبويه الانفصال نحو: كنت إيّاه، واختار ابن مالك الاتصال نحو: كنته[3].

أمّا محي الدّين، فقد أجاز الأمرين معًا، لأنّهما وردَا في كلام العرب، واستشهد على حالة الانفصال ببيت من الشّعر العربي، واستشهد على حالة الاتّصال بقول رسول الله صلى الله عليه وسلّم لعمر بن الخطّاب في شأن ابن الصياد: "إن يكن فلن تسلّط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله"[4].

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص46.

2- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج1، ص46.

3- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص86.

4- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج1، ص87.

فموضع الشّاهد قوله عليه الصلاة والسلام "يكنه"، وهو مضارع كان الذي اتّصل به الضّمير المتحرّك "الهاء"، وكان بإمكان النبّي صلى الله عليه وسلّم أن يقول "يكن إيّاه" ولكنّه اختار الاتّصال، واستشهاد محي الدّين بهذا الحديث يثبت جواز اتّصال الضّمير المتحرّك بكان، وهو ردّ على سيبويه الذي اختار الانفصال فقط.

2-3-شواهد الحديث النّبوي في مسألة نون الوقاية:

أ-مسألة اتصال نون الوقاية باسم الفاعل:

لم يتطرّق ابن مالك أو ابن عقيل إلى الحديث عن مسألة الاسم المعرب المضاف إلى ياء المتكلّم، الأمر الذي استدركه محي الدّين. وفي المسألة نفسها أشار محي الدّين إلى أنّ نون الوقاية تلحق باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلّم، وعضد هذه المسألة بقول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "فهل أنتم صَادِقُونِي"[1].

وموضع الشّاهد قوله عليه الصّلاة والسّلام: "صادقوني"، وهو اسم فاعل من الثّلاثي على وزن "فاعل". وقد اتّصلت به نون الوقاية المبنيّة على الكسر لتفصل بينه وبين ياء المتكلّم المضافة إليه، ويجوز عدم إلحاقها به؛ لأنّ الحديث مرويّ بلفظ آخر وهو "صادقيّ". واستشهاد محي الدّين بهذا الحديث هو محاولة منه لإثبات صحّة هذه المسألة.

ب-مسألة اتّصال نون الوقاية باسم التّفضيل:

تلحق نون الوقاية أفعل التّفضيل كما تلحق اسم الفاعل، وقد بسط محي الدّين هذه المسألة حين استشهد بقوله صلّى الله عليه وسلّم: "غَيْرُ الدّجّال أخوفني عليكم"[2].

فموضع الشّاهد قوله عليه الصّلاة والسّلام: "أخوفني"، وهو اسم تفضيل على وزن "أفعل". وقد لحقت به نون الوقاية لتفصل بينه وبين ياء المتكلّم المضاف إليه. كما أنّها ساهمت في وقاية الفاء من الكسر لتبقى على حالها وهو الضّم، ويجوز عدم لحاقِهَا شرط

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص96.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص96.

حذف ياء المتكلّم وتعويضِها بالمضاف إليه بشكل صريح؛ أي: أخوفُ مخاوِفِي عليكم، وقد أثبت محي الدّين صحّة هذه المسألة حين مثّل لها بالحديث النّبوي.

3-شواهد كلام العرب في شرح المسائل النحوية:

اعتنى الشّيخ محمّد محي الدّين بالاستشهاد بكلام العرب عند شرحه للمسائل النّحوية وإثبات صحّتها ودقّتها. والقارئ لمنحة الجليل، يدرك بأنّه أكثر من الاستشهاد بالشّعر العربي مقارنة بالكلام المنثور؛ إذ لا تكاد صفحة من كتابه تخلو من شاهد شعريّ أو أكثر. وسنعرض نماذج من الشّواهد الشّعرية التي ساقها في كتابه على النّحو الآتي:

3-1-الشّواهد الشّعرية في مسألة نصب الفعل المضارع المعتل:

ينصب الفعل المضارع المعتلّ بالفتحة الظّاهرة إذا كان منتهيا بواو أو ياء. أمّا إذا انتهى بالألف المقصورة، فينصب بالفتحة المقدّرة؛ إذ يتعذّر ظهورها، وهذا هو المتّفق عليه عند جمهور النّحاة.

وقد أشار محمّد محي الدّين إلى أنّه ورد عن بعض العرب نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو الياء بفتحة مقدّرة، واستشهد على هذه المسألة بشاهدين من الشّعر العربي، الأوّل قول عامر بن الطفيل:

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ

والثّاني قول حندج بن حندج:

ما أقدر الله أن يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحُزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ[1]

فموضع الشّاهد في البيت الأوّل، "أسمو" وفي الثّاني "يُدْنِي"؛ وهما فعلان مضارعان معتلّان منصوبان بـ" أن"، وكان من حقّهما ظهور الفتحة على آخرهما، أي على الواو بقول (أَنْ أَسْمُوَ) وعلى الياء بقول (أنْ يُدْنِيَ)، لكنّهما نُصبا بالفتحة المقدّرة، مع أنّه لا يتعذّر ظهورها كما في الألف المقصورة. واستشهاد محي الدّين بهذين البيتين، هو تأكيد منه على جواز هذه المسألة.

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص72.

3-2-الشّواهد الشّعرية في مسألة انفصال الضّمير:

يجب انفصال الضّمير وعدم الإتيان به متّصلا في عشرة مواضع، تعرّض لها الشّيخ محيي الدّين بالشّرح والتّحليل مع الاستشهاد لها من القرآن الكريم والشّعر العربي، من بينها الضرورة الشّعرية، كما ورد قول زياد بن منقذ العدوي التميمي:

وَمَا أُصَاحِبُ من قَوْم فَأَذْكُرُهُمْ إلَّا يَزيدُهُمُ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ

ومثل ذلك قول طرفة بن العبد البكري:

أَصَرَمْت حبل الوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا يا صح، بل قطعَ الوصالَ هُمُ[1]

وموضع الشّاهد في البيت الأوّل، قول الشّاعر: "إليّ هُمُ" وفي الثّاني: "قطع الوصال همُ"، حيث عدل الشّاعران عن وصل الضّمير إلى فصله للضّرورة الشّعرية، وهذا غير جائز في سعة الكلام، لأنّ من حقّ الضّمير في كِلا الشّاهدين أن يجيء به متّصلا، ولو جيء به على ما يقتضيه الكلام والاستعمال، لقال الشّاعر الأوّل: "إلّا يزيدونهم حبّا إلّي" بوصل الضّمير "هم" بعامل، وهو الفعل "يزيد"، ولقال الثّاني: "بل قطعوا الوصال" بتعويض الضّمير "هم" بواو الجماعة وإلحاقه بالعامل "قطع"، لأنّه واقع موقع الفعال.

واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين، إشارة منه للضرورة الشّعرية باعتبارها مَنْفَذًا يلجأ إليه الشّاعر دون غيره عند الحاجة، بمعنى أنّ الشّاعرين فصلا الضّمير "هم" بسبب قيود الشّعر من وزن وقافية، ولولاهما لجاء الضمير متّصلا على ما يقتضيه الاستعمال.

3-3-الشّواهد الشّعرية في مسألة إضافة العلم و اقترانه بـ" ال":

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّه يمنع دخول الألف واللام على العلم، وقد وافقه محيي الدّين في هذا الرّأي عندما أشار إلى أنّ العلم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يُضاف، وذلك لأنّه معرفة بالعلمية، لكنّه ذكر استثناء سمّاه بالاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم، مستشهدا على هذا بقول أبي النّجم العجلي:

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السّابق، ج1، ص83 – 84 – 85.

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقول الأخطل التغلبي:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ[1]

ومحلّ الشّاهد في البيت الأوّل قول الشّاعر: "العَمْرُو"، وهو اسم علم معرّف بالعلمية باعتباره اسم شخص. وقد خرج الشّاعر عن القاعدة حين ألحق به "ال التّعريف ما جعله معرّفا من ناحيتين: العَلَمية ودخول ال التّعريف عليه. وأمّا في البيت الثّاني، فمحلّ الشّاهد قول الشّاعر: "والزّيدُ زيدُ المعارك"، ففي لفظ "الزّيد" نوعان من المعرفة، وكان من حقّه أن تحذف منه "ال" التّعريف لأنّه معرّف أصلا. وأمّا قول الشّاعر: "زيد المعارك"؛ فقد ورد علم الشّخص مضافا ما جعله معرّفا بالعلمية والإضافة. واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين، دليل جلي على جواز اجتماع معرّفان في العلم: العلمية وهي الأصل، وإضافته أو دخول "ال" التّعريف عليه، والشواهد على هذه المسألة كثيرة جدّا في الشّعر العربي.

3-4-الشّواهد الشّعرية في باب اسم الإشارة:

أ-الشّاهد الشّعري في مسألة استعمال "ذا" للإشارة إلى الجمع:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّه يُشارُ إلى المفرد المذكّر بـ " ذا" واكتفى بهذا دون تفصيل، الأمر الذي استدركه عليه الشّيخ محيي الدّين حين ذكر بأنّ هذا المفرد، إمّا أن يكون مفردًا حقيقة نحو: هذا زيد، أو حكما نحو: هذا الرّهط، واستشهد على هذا الأخير بقول لبيد بن ربيعة العامري:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنْ الحياةِ وطولِهَا وَسُؤَالِ هذَا النَّاسِ: كَيْفَ لَبِيدُ؟[2]

فموضع الشّاهد قول الشّاعر: "هذا النّاس"، حيث استعمل اسم الإشارة "ذا" مع هاء التّنبيه للإشارة إلى "النّاس" الدال على معنى الجمع، وليس هذا الاستعمال مخالفًا للقاعِدة النّحوية؛ لأنّ هذا الجمع مفرده حكما لا لفظًا، وهو في الأصل اسم جمع (مفرده من غير لفظه وهو إنسان)، إذ يجوز الإشارة إليه باسم الإشارة "ذا". وهذا ما تنبّه إليه المحقّق محيي الدّين،

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص104.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السّابق، ج1، ص106.

فأضاف على شرح ابن عقيل المفرد من حيث الحكم نظرًا لاستخدامه واستعماله في كلام العرب.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على أنّه قد يُؤْتَى للشّارح ما لا يؤتى للمصنّف أو النّاظم، كما قد يؤتى للّاحق ما لا يؤتى للسّابق. وربّما كانت هذه المسألة (أي الإشارة بـ "ذا" للجمع) شائكة وغامضة، لكن بمجرّد الاستشهاد لها ببيت من الشّعر العربي، اتّسمت بشيء من الوضوح واليُسْرِ. وهو ما يُحْسب للشّيخ محمّد محيي الدّين.

ب-الشّاهد الشّعري في مسألة جوازلحاق الكاف مع حرف التّنبيه باسم الإشارة:

يرى ابن ملك أنّه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التّنبيه إذا كان اسم الإشارة لمثنّى أو لجمع. أمّا محيي الدّين عبد الحميد، فقد خالفه في هذه المسألة، حين وافق أبا حيّان في أنّ ذلك قليل لا ممتنع، واستشهد الأستاذ بقول العرجي:

يَامَا أُميلح غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنّ الضَّال وَالسَّمَرِ[1]

فمحلّ الشّاهد قول الشّاعر "هؤليائكن"، وهو اسم إشارة للجمع (أولاء) إذ لحقته هاء التّنبيه في أوّله، واتّصل به كاف الخطاب في آخره. واستشهاد محيي الدّين بهذا البيت، دليل قويّ على جواز هذه المسألة حتّى ولو كان استعمالها قليلا في العربيّة.

3-5-الشواهد الشّعرية في مسألة استعمالات الاسم الموصول "الألى":

ذكر ابن عقيل أنّه يقال في جمع المذكّر "الأُلَى" مطلقا عاقلا كان أو غيره، نحو: "جاءني الأُلَى فعلوا"، وقد يستعمل في جمع المؤنّث[2].

وقد بسط محيي الدّين هذه المسألة حين استشهد لها من الشّعر العربي[3]، بقول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

1- محمد محيي الدين: المرجع السّابق، ج1، ص109.

2- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص116.

3- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص117.

وقول شاعر لم يذكر اسمه:

فَإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا

فمحلّ الشّاهد في كلا البيتين لفظ "الأُلَى"؛ حيث استعمل في البيت الأوّل للدلالة على جمع المؤنّث العاقل، لأنّ الشّاعر قصد حبّ امرأة أنسته جميع النّساء، ودليل ذلك قوله: "حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا". أمّا في البيت الثّاني، فقد استعمل للدّلالة على جمع الذّكور العقلاء باعتبارهم رجالا من آل هاشم، واستشهاد محيي الدّين بهذين البيتين أسهم في إثبات صحّة هذه المسألة التي شرحها ابن عقيل، كما أسهم أيضا في إثبات صحّتها نظرًا لاستعمالها في كلام العرب.

3-6-الشواهد الشّعرية في باب "كان" وأخواتها:

أ-الشّواهد الشّعرية في مسألة حذف حرف النّفي من بعض أخوات كان:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّ كان وأخواتها قسمان: منها ما يعمل بلا شرط وهي: "كان، وظلّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس" ومنها ما لا يعمل إلّا بشرط مثل: زال، وبرح، وفتئ، وانْفكّ" إذ يشترط في عملها أن تُسْبَقَ بنفي لفظا أو تقديرًا، أو شبه نفي، وقد يحذف حرف النّفي منها شرط أن يسبقها القسم كقوله تعالى: {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ} [يوسف: 85] أي: "لا تفتؤُ"[1].

وقد ذهب محمّد محيي الدّين مذهب ابن عقيل في هذه المسألة ووافقه فيها، إلّا أنّه أضاف على شرحه شرطين آخرين، فإلى جانب وجوب القسم فإنّه يجوز الحذف إذا كان الحرف "لا" دون سائر إخوانه من حروف النّفي، وإذا كان المنفيّ به مضارعا، وقد بسط المحقّق هذه المسألة بقول امرئ القيس:

فقلت: يمينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

واللهِ أَبْرَحُ فِي مقدّمةٍ أُهْدِي الجُيُوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص211.

حتّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُوقُ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ[1]

فمحلّ الشّاهد في كِلَا البيتين هو "أَبْرَحُ"؛ حيث استعمله الشّاعران دون نفي أو شبه نفي، وذلك لأنّه مسبوق بالقسم "والله -تالله"، ولأنّ الحرف المنفي مقدّر بحرف النّفي "لا" دون غيره، إضافة إلى أنّه ورد مضارعًا، ولو كان في الماضي لما جاز الحذف، وتقدير الكلام في كلا الشّاهدين: "لا أبرح"، واستشهاد محيي الدّين بهذين البيتين هو تعزيز وإثبات لصحّة هذه المسألة، وإضافة علمية دقيقة على شرح ابن عقيل.

ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة مجيء "كان" زائدة بين "ما" وفعل التّعجب:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنّ "كان" على ثلاثة أقسام: أحدها: النّاقصة، والثّاني: القامة، والثّالث: الزّائدة، إذ تزاد بين الشّيئين المتلازمين كالمبتدأ أو الخبر، والفعل ومرفوعه، والصّلة والموصول، والصّفة والموصوف، وإنّما تنقاس زيادتها بين "ما" وفعل التّعجّب نحو: "ما كان أصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا"[2].

والملاحظ على ابن عقيل أنّه لم يُورِدْ أمثلة أو شواهد لشرح مسألة مجيء كان زائدة بين "ما" وفعل التّعجّب، والمثال الذي أورده هو المثال نفسه الذي ذكره ابن مالك في ألفيته، وهذا ما جعل محمد محيي الدّين يسوق شواهد شعرية لبسط هذه المسألة وتسهيل فهمها على المتعلّمين، إذ استشهد بقول الشّاعر:

لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفْهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

وقول الحماسي:

أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

وقول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أرى أمّ عمرو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرُو، ومَا كَانَ أَصْبَرَا

1- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص212.

2- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص230.

وقول عروة ابن أذينة:

ما كانَ أحسن فيك العيش مُؤْتَنِفًا غَضًّا، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلَا[1]

فـ" كان" في الأبيات السّابقة ليست ناقصة، بمعنى أنّها غير عاملة (لا اسم ولا خبر لها)، بل هي زائدة، وهذا راجع إلى أنّها توسّطت بين "ما" التّعجّبية، وفعل التّعجّب، وتقدير الكلام في البيت الأوّل: "ما أعرفَهُ"، وفي الثّاني: "ما أوهى"، وفي الثّالث: "ما أصْبَرَهَا"، وفي الرّابع: "ما أحسن"، واستشهاد محيي الدّين بهذه الشواهد أمرٌ يُحْسَبُ له، لأنّه من خلالها اتّضحت المسألة وصارت سهلة الفهم.

ج-الشواهد الشّعرية في مسألة حذف "كان" مع اسمها بعد "إنّ" و" لو":

تحذف "كان" مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد "إنّ" و" لَوْ"[2]، وقد عضد محيي الدّين هذه المسألة بشواهد من الشّعر العربي، كقول ليلى الأخيلية:

لَا تقرَبنّ الدّهْرَ آل مُطَرِّف إِنْ ظَالِمًا -أَبَدًا-وَإِنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَـاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكَـا

وقول الشّاعر:

لا يأمن الدّهر ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ3

والشّاهد في البيت الأوّل قول الشّاعرة: "إِنْ ظالِمًا وَإِنْ مَظْلُومَا" حيث حذفت "كان" مع اسمها، وأبقيت خبرها "ظالما – مظلوما" بعد إنْ الشّرطية، وتقدير الكلام إن كان ظالِمًا، وإنْ كان مظلومًا، والأمر نفسه في البت الثّاني، إذ حذف فيه الشّاعر "كان" مع اسمها، وبقي خبرها بعد "إنْ" "عَاذِرًا – تَارِكًا"، وأصل الكلام: إِنْ كَانَ الشَّاهِدُ عَاذِرًا لِي، وَإِنْ كَانَ الشَّاهِدُ تَارِكًا وأمّا

1- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص230-231.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص234.

3- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص234 - 235.

حذف كان مع اسمها بعد "لو" فيمثّله البيت الثّالث، وتقدير الكلام فيه: "ولو كان الباغي مَلِكًا".

د-الشّاهد الشّعري في مسألة حذف "كان" بعد "أَن" المصدريّة:

أشار ابن عقيل في شرحه إلى أنّه قد تحذف "كان" بعد "أَنِ" المصدريّة، ويعوّض عنها "ما"، ويبقى اسمها وخبرها[1]. وقد بسط محيي الدّين هذه المسألة بقول الشّاعر:

إمَّا أَقَمْتَ وَإمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ[2]

فموضع الشّاهد قول الشّاعر: "إمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا"، وأصل الكلام: "أَنْ كُنْتَ مُرْتحِلًا"؛ حيث حذف "كان" التي ترفع وتنصب، فنفصل الضّمير المتّصل بها وهو "التّاء"، فصار: أَنْ أَنْتَ مُرْتَحِلًا، ثمّ عُوّضت كان بـ " ما" الزّائدة، فصار: أَنْ مَا أَنتَ مرتحلا، فالتقى حرفان متقاربان وهما نون "أن" المصدرية وميم "ما" الزّائد فأدغمهما، فصار الكلام "أمَّا"، وأبقى على اسم "كان" وهو الضّمير البارز المنفصل "أنت"، وخبرها وهو: "مرتحلًا"، فصار الكلام: إمّا أنتَ مُرْتَحِلًا، وحذفُ كان في هذا الشّاهد لكثرة الاستعمال قَصَدًا إلى التّخفيف.

هـ-الشواهد الشّعرية في مسألة حذف نون مضارع "كان":

تُحْذف نون مضارع كان إذا كان مجزومًا، وهذا هو المتّفق عليه عند النّحاة، ولكن قد تحذف أيضا قصد التّخفيف، وقد عضد محيي الدّين هذه المسألة بمثل مشهور وهو قولهم: "إن لم يك لهم فنفش" إلى جانب شواهد شعريّة من بينها قول علقمة الفحل:

ذهبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ في كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلَّ هذَا التَّجَنُّبِ

وقول عروة بن الورد العبسي:

وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا يُغَرَّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص236.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص237.

وقول مهلهل بن ربيعة:

فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي فَقَدْ أَبْكِي من اللَّيْلِ القَصِيرِ

وقول الحطيئة العبسي:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبينكَمُ المودَّةُ وَالإِخَاءُ1

فموضوع الشّاهد في المثل والأبيات الشّعرية الأربعة هو "يك"، وهو مضارع كان، وقد ورد مجزوما في كلّ الشّواهد، سواء كان الجزم بأداة جزم صريحة (لم) كما هو الحال في المثل وبيت علقمة والحطيئة (وَلَمْ يَكُ)، أو بأداة الشّرط الجازمة كما هو وَرَدَ في بيت عروة ومهلهل (مَنْ يَكُ _ إِنْ يَكُ)، والأصل في "يك" في كلّ الشّواهد هو "يكونُ"، فحذفت الضّمّة التّي على النّون، فالتقى ساكنان: الواو والنّون، فحذفت الواو قصد تجنّب التقاء السّاكنين، فصار: يَكُنْ، وهو المشهور في العربية، ثمّ حذفت النّون بعد ذلك قصد التّخفيف وذلك لكثرة استعمالها، واستشهاد محيي الدّين بهذه الشّواهد يعكس تفوّقه وبراعته في ربط المسائل النّحوية بكلام العرب.

3-7-الشواهد الشّعرية في باب أفعال الرّجاء والمقاربة والشّروع:

أ-الشواهد الشّعرية في مسألة مجيء خبر"عسى" مجّردًا من "أن":

"عسى" من النّواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية فتعمل عمل كان وأخواتها؛ أي إنّها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب خبرًا (جملة فعلية فعلها مضارع في محل نصب) ويسمّى خبرها، وهي إلى جانب "حرى" و "اخْلَوْلَقَ" تحمل معنى الرّجاء، لأنّها تدلّ على أنّ الفعل بعدها يُرْجَى وقوعه.

واقتران خبر "عسى" بـ "أن" كثير، وتجريده منها قليل؛ حيث يرى جمهور البصريّين أنّه لا يتجرّد خبرها من "أن" إلّا في الشّعر، وقد أثبت محمد محيي الدّين صحة رأي البصريّين حين ساق شاهدين من الشّعر العربي بقول الشّاعر:

عسى الله يُغْنِي عن بِلادِ ابن قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنَ الرَّبابِ سُكُوبُ

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص238.

وقول آخر:

فَأَمَّا كَيْسٌ فَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمَقٌ لَئِيمٌ[1]

فموضوع الشّاهد في كلا البَيْتَين قول الشّاعرين: (يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادر) و(يَغْتَرُّ بِي حَمَقٌ لئيمٌ)، حيث وقع خبر "عسى" فيهما فعلا مضارعا مجرَّدًا من "أن" المصدرية، واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين دليل على جواز هذه المسألة، مادام استعمالها في الشّعر العربي موجودًا.

ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة مجيء خبر "كاد" مقترنا بـ" أن":

"كاد" من النّواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية، فتعمل عمل كان وأخواتها؛ أي إنّها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب خبرا (جملة فعلية فعلها مضارع) ويسمّى خبرها، وهي إلى جانب "كَرُب" و "أوشك" تحمل معنى المقاربة؛ لأنّها تدلّ على أنّ الفعل بعدها قد اقترب من الوقوع والحدوث لكنّه لم يقع.

وتجرّد خبر "كاد" من أن" قليل، واقترانه كثير، بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيون من أنّ اقتران خبرها بـ"أن" مخصوص بالشّعر، وهذا ما اعتبره محيي الدّين رأيا غير سديد، إذ وافق ابن مالك فيما ذهب إليه، وهو أنّ الاقتران قليل لكنّه ليس شائعا، وقد عضد هذه المسألة حين استشهد لها ببيتين من الشّعر العربي، وهما قول الشّاعر:

أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا؛ فَكِدْتُمُ لدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وقول رؤبة بن العجاج:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهر طُولًا فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[2]

فموضع الشّاهد في كلا البيتين قول الشّاعِرَيْنِ: "أَنْ تُغْنُوا" و "وأَنْ يَمْصَحَا"، وهما فعلان مضارعان منصوبان بـ "أن" المصدرية، وقد وقَعَا خَبَرًا لـ "كاد"، والواضح من استشهاد محيي الدّين بهذين البيتين أنّه قد سلك مذهب الأمّام "سيبويه" في هذه المسألة.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص261.

2- محمد محيي الدين: المرجع سابق، ج1، ص263.

3-8-الشواهد الشّعرية في باب الفاعل:

أ-الشّواهد الشّعرية في مسألة جرّ الفاعل بالباء الزّائدة:

الأصل في الفاعل الرّفع، غير أنّه قد يرد مجرورًا إِنْ سُبِقَ بالباء الزّائدة، وذلك في "أفعل" الذي على صورة فعل الأمر في باب التّعجب، وقد بسط محيي الدّين هذه المسألة حين استشهد لها بقول الشّاعر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا[1]

فموضع الشّاهد قول الشّاعر: "بِذِي" وهو فاعل مجرور لَفْظًا مرفوع مَحَلًّا، لأنّه مسبوق بحرف جرّ زائد وهو الباء.

ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة جواز إلحاق الفعل بما يدلّ على التّثنية أو الجمع:

المشهور عند جمهور العرب أنّه إذا أُسْنِدَ الفعل إلى ظاهر _ مثنّى، أو مجموع _ وجب تجريدُهُ من علامة تدلّ على التّثنية أو الجمع، فيكون كَحَالِهِ إِذَا أُسْنِدَ إلى مفرد، بخلاف طائفة من العرب _وهم بنو الحارث بن كعب _ الذين يرون أنّ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر _مثنّى أو مجموع _ أُتِيَ فيه بعلامة تدلُ على التّثنية أو الجمع، الأمر الذي مَثّلَ له محيي الدّين بشواهد من الشّعر العربي، من ذلك قول تميم:

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

وقول عمرو بن ملقط:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَة[2]

فموضع الشّاهد في البيت الأوّل قول الشّاعر: "أَقْبَلن"، حيث ألحق الفعل بنون النّسوة، رغم أنّ الفاعل اسم ظاهر ذكر بعده وهو قوله "رَايَات الصّباح"، وكان باستطاعته أن يقول، أقبلت رايات الصّباح بتجريد الفعل من علامة الجمع، وموضع الشّاهد في البيت الثّاني قول الشّاعر: "أُلْفِيتا"، حيث وصل الفعل بألف الاثنين، مع أنه مسند إلى نائب فاعل

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص54.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص59.

ظاهر مذكور بعده وهو قوله: "عيناك"، وكان باستطاعته أن يقول: "ألفيت عيناك"، واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين دليل منه على جواز هذه المسألة، ما دام استعمالها في الشّعر العربي موجودا.

ج-الشواهد الشّعرية في مسألة جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول:

يمنع جمهور النّحويين عود الضّمير من الفاعل المتقدّم على لمفعول المتأخّر، بخلاف ابن جنّي، والجرجاني، وأبو عبد الله الطّوال، وابن مالك، والمحقّق الرّضي الذين جوّزوا تقديم الفاعل المتصل بضمير بعود إلى المفعول، وقد تبعهم محيي الدّين فيما ذهبوا إليه، ووافقهم في رأيهم، بل وعرض شواهد شعرية لِبَسْطِ هذه المسألة وإثبات صحّتها، من ذلك قول الشّاعر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إليهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقول الآخر:

وَمَا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَرْءَ رَاجِيًا جَزَاءً عَلَيْهَا مِن سِوَى مَنْ لَهُ الأَمْرُ[1]

ومحل الشّاهد في البيت الأوّل قول الشّاعر: "عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا"، حيث قدّم الفاعل وهو قوله: "أصحابُه" على المفعول وهو قوله "مصعبًا"، مع أنّ مع الفاعل ضمير يعود إلى المفعول وهو "الهاء"، فعاد الضّمير على متأخِّرٍ لفظًا ورتبة، وموضع الشّاهد في البيت الثّاني قول الشّاعر: "نفعت أعماله المرء"، حيث أخّر المفعول "المرء" عن الفاعل "أعماله" مع أنّ مع الفاعل ضمير يعود على المفعول، واستشهاد محيي الدّين بهذين الشّاهدين هو محاولة منه لإثبات صحّة هذه المسألة رغم أنّ جمهور النّحاة لا يجوّزها، فمادام النّص موجودا وصريحًا فهذا دليل على صحّة الاستعمال وموافقته للعربية.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص76 – 77 – 80.

3-9-الشّاهد الشّعري في باب تعدّي الفعل ولزومه:

أشار ابن عقيل إلى أنّ الفعل المتعدّي يصل إلى مفعوله بنفسه، أمّا الفعل اللّازم فيصل إلى مفعوله بحرف جرّ، نحو: "مررْتُ بِزَيْدٍ"، وقد يُحْذفُ حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه، نحو: "مررتُ زَيْدًا"[1]، وقد بسط محيي الدّين هذه المسألة بشاهد من الشّعر العربي وهو قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ ليس يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا[2]

فموضع الشّاهد قول الشّاعر: "مررن الطّريقا"، حيث حذف حرف الجر (الباء)، ثمّ أَوْصَل الفعل اللّازم "مررت" إلى الاسم الذي كان مجرورًا على أنّه اسم مجرور فَنَصَبَهُ، وأصل الكلام: مررنَ بالطّريق.

3-10-الشّواهد الشّعرية في باب التّنازع في العمل:

تطرّق ابن عقيل في شرحه لظاهرة التّنازع في العمل بأنّه عبارة عن توجهّ عَامِلَيْنِ إلى معمول واحدٍ، لكنّه لم يفصّل في هذا التّعريف، ولم يعرض له بالشّرح والتحليل، الأمر الذي استركه الشّيخ محيي الدّين حينما بيّن بأنّه قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، وقد يكونان اسمين شرط أن يكونا مشبّهين للفعل في العمل وذلك بأن يكونا اسمي فاعلين أو مفعولين، أو بأن يكونا مصدرين أو مختلفين، ثم استشهد على هذه المسألة بشواهد من القرآن الكريم، ومن الشّعر العربي، من ذلك قول كثير:

قَضَى كُلّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غريمَهُ وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غريمُهَا

وقول الشّاعر:

لقد عَلِمَتْ أولى المُغِيَرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا3

فمحلّ الاستشهاد في البيت الأوّل قول الشّاعر: "غريمها"، وقد تنازعه من حيث العمل كلّ من "ممطول" و "مُعَنًّى" وهما اسما مفعول، أمّا البيت الثّاني فمحلّ الشّاهد فيه قول

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص111.

2- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص111.

3- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص116.

الشّاعر: "مسمعا" وقد تنازعه من حيث العمل عاملان مختلفان وهما الفعل "أنكل" والمصدر "الضّرب".

أ-الشاهد الشعري في مسألة وجوب حذف عامل المصدر:

تطرّق ابن عقيل في شرحه إلى أنّه يجب أن يحذف عامل المصدر إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه، واستشهد على هذه المسألة بآية من القرآن الكريم المتمثلة في قوله تعالى « حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء [1] [محمد :4].

وقد أضاف محبي الدين على شرح ابن عقيل شرطا ثانيا في لزوم حذف عامل المصدر وهو وجوب كون ما ينبغي تفصيل عاقبته جملة طلبية كالتي استشهد بها ابن عقيل لأنها تضمنت فعل أمر يفيد الطلب (فشدوا) أو خبرية كقول الشاعر:

لأجهدن: فإما ردوا واقعة تخشى، وإما بلوغ السؤل والأمل[2]

فمحل الاستشهاد في هذا البيت الشعري قول الشاعر : فإما رد واقعة، وإما بلوغ السؤل، ف "رد" و" بلوغ "مصدران منصوبان، العامل فيهما فعل حذف وجوبا، وتقدير الكلام : فإما أرد رد واقعة، وإما أبلغ بلوغ السؤل، والواضح هنا أن ذكر العامل في الجملة قد أحدث ثقلا في الكلام، لهذا وجب حذفه للتخفيف، والملاحظ أن الجملة المراد تفصيلها في هذا البيت ذات أسلوب خبري، وهذا ما أراد المحقق محيي الدين تأكيده، ليكون بهذا قد بسط قاعدة نحوية ومثل لها من الشعر العربي، إلى جانب استدراكه على الشارح بإضافة بعض الشروح دون الاكتفاء بشرحه فحسب.

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص133.

2- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص133.

ب-الشاهد الشعري في مسألة نصب المفعول معه بعد "ما " الاستفهامية:

أشار ابن العقيل في شرحه إلى أن العامل في نصب المفعول معه يجب أن يكون فعلا أو ما يشبهه، وفي الوقت نفسه يمكن نصبه إذا سبق ب "ما" و"كيف" الاستفهاميتين دون حاجة إلى ذكر الفعل[1].

وقد بسط الأستاذ محمد محي الدين رأي ابن عقيل حين استشهد على جواز نصب المفعول معه بعد "ما" الاستفهامية ببيت من الشعر العربي المتمثل في قوله أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

ما أنت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط[2].

فموضع الشاهد في هذا البيت قوله:" ما أنت والسير "، وكلمة " السير " مفعول معه منصوب رغم أنه لم يسبق بفعل، إلا أنه وقع بعد "ما" الاستفهامية، التي يضمر الفعل بعدها، وهذا ما أجازته العرب، وبهذا يمكن تخريجه على أنه قد نصب بفعل مضمر مشتق من الكون، فيكون تقدير الكلام:" ما تكون والسير "، وعليه فإن " السير مفعول معه منصوب "بتكون" المضمرة.

ج-الشواهد الشعرية في مسألة جواز استعمال "سوى " مجرورة:

ذهب "سيبويه" و"الخليل بن أحمد الفراهيدي" وجمهور البصريين إلى أن لفظة "سوى" ملازمة للنصب على الظرفية، واعتبروا جرها ضرورة شعرية فحسب، وهذا ما رفضه ابن مالك في منظومته الكافية الشافية، حيث أكد على أن المشهور استعمالها منصوبة على الظرفية، إلا أنه يجوز ورودها مجرورة، وقد أيد محي الدين رأي ابن مالك حين مثل لمسألة جر "سوى" بشاهدين من الشعر العربي أولهما قول الأعشى ميمون بن قيس:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن أهلها لسوائكا.

1- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج2، ص152.

2- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج2، ص152.

وثانيهما قول عثمان بن صمصامة الجعدي:

على نعمنا، لا نعم قوم سوائنا هي الهم والأحلام لو يقع الكلم[1].

فموضع الشاهد في البيت الأول هو لفظه "سوائكا" وفي الثاني "سوائنا"، وقد وردتا مجرورتين، حيث وقعت "سوى" في البيت الأول اسما مجرورا لأنها سبقت بحرف الجر "اللام"، ووقعت في البيت الثاني مضافا اليه مجرورا لكلمة " قوم"، واستشهاد محي الدين بهذين البيتين دليل قوي يعكس صحة قاعدة جواز استعمال " سوى " مجرورة، دون ربطها بمسألة الضرورة الشعرية، لتخرج بذلك عن الظرفية.

3-11-الشواهد الشعرية في باب الاستثناء:

أ-الشاهد الشعري في مسألة تقدم المستثنى على المستثنى منه:

عرض الشيخ محمد محي الدين في كتابه "منحة الجليل" ثلاث صور يتقدم فيها المستثنى، أحدها تقدمه على المستثنى منه فحسب، وثانيها تقدمه على العامل في المستثنى منه وحده، وثالثها تقدمه عليهما معا أي المستثنى منه والعامل، واستشهد على الحالة الأولى ببيت من الشعر العربي وهو:

الناس ألب علينا فيك، ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر[2].

يتضمن هذا البيت أسلوب استثناء (تام منفي بدليل تصدره بحرف النفي "ليس")، وأركانه كالآتي:

ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر

أداة استثناء مستثنى مقدم مستثنى منه مؤخر؛ إن الأصل في الاستثناء أن يتقدم المستثنى منه على الأداة والمستثنى باتفاق جميع النحاة، لكن هذا لا يمنع حدوث العكس، أي جواز تقدم المستثنى على المستثنى منه كما ورد في البيت الذي استشهد به محي الدين، وعليه جاز قول: ليس لنا إلا السيوف وأطراف القنا وزر، كما جاز قول:

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص168.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق: ج2، ص174.

ليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا، رجوعا على أصل القاعدة.

ب-الشواهد الشعرية في مسألة استعمال "خلا" و"عدا " فعلين:

أشار ابن عقيل في شرحه إلى أن "عدا" و"خلا " تعريان حرفا جر إن ورد ما بعدهما مجرورا، واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر العربي، أما ʻإن سبقتهما "ما"، فوجب النصب بهما لتعربا بذلك فعلين، لكنه لم يستشهد لهذه المسألة، الأمر الذي استدركه عليه محمد محيي الدين حين ساق شاهدين من الشعر العربي على جواز استعمال "ما خلا " و " ماعدا " كفعلين، وهما قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

وقول الشاعر:

تمل الندامى ما عداني فإنني بكل الذي يهوى نديمي مولع[1]

فموضع الشاهد في البيت الأول، قول الشاعر:" ما خلا الله " وفي الثاني:" ما عداني "، وقد ورد ما بعد "ما خلا " و "ماعدا " منصوبا، وهذا يدل على أنهما وقعا فعلين، إذ يعربان: فعلا ماضيا مبنيا على الفتح المقدر على الألف الممدودة منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره " هو "، ولفظة " الله " في البيت الأول: مفعول به منصوب، أما في البيت الثاني: فالنون نون الوقاية مبنية على الكسر لا محل لها من الإعراب، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص176.

المبحث الثّالث: الأدلة العقلية في شروح محي الدين للمسائل النحوية:

كغيره من المدونات النحوية، لم يخل كتاب شرح ابن عقيل بتحقيق وشرح محمد محي الدين عبد الحميد من الأدلة العقلية كالقياس والتعليل في تقرير المسائل النحوية. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

1-القياس النحوي في شرح المسائل النحوية:

أ-القياس في مسألة تقديم الاسم على اللقب:

قال محمد محي الدين عبد الحميد: "وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولا، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة"[1].

ب-القياس في مسألة الفعل بعد "إن":

ذكر محمد محي الدين أربع مراتب للفعل بعد "إن":

الأولى: أن يكون الفعل ماضيا ناسخا، نحو (وإن كانت لكبيرة) ونحو (إن كدت لتردين). والثانية: أن يكون الفعل مضارعا ناسخا، مثل: (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك). والثالثة: أن يكون الفعل ماضيا غير ناسخ. والرابعة: أن يكون الفعل مضارعا غير ناسخ مثل قول بعضهم: "إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه". بعد هذا نجد محمد محي الدين يقول: "ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثة والرابعة"[2]. فلم يرجح شيئا كعادته في غالب الكتاب، وإنما هو النقل لا غير.

ج-القياس في مسألة اسم المفعول من "المحب":

رغم أن هذا مبحث صرفي، إلا أن محي الدين على عادته يتعرض لمثل هذه المباحث، ففي شرحه للشاهد الذي أورده ابن عقيل:

1- ينظر: ابن عقيل، المرجع السابق، ص120.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، مج1، ص382.

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرِمِ

فقد ذكر أن كلمة "المحب" اسم مفعول من الفعل "أحب"، وهو جارٍ على القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والغالب أن يقال في اسم المفعول: "محبوب"، أو "حبيب"[1].

د-القياس في مسألة إدخال "على" و"إلى" على الظرف:

وقد نقل عن العرب إدخالهم "حتى" على ظرف الزمان، فقالوا: "إلى أين" و" إلى مت "لكن محمد محي الدين قرر أن هذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح إدخال "حتى" الجارة على لفظ "متى" من بين أسماء الزمان، وإدخال "إلى" على لفظ "متى" ولفظ " أين" دون جميع الظروف، اتباعا لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك[2].

هـ-ما لا يقاس عليه:

قد ورد ذلك كثيرا في تحريرات محمد محي الدين عبد الحميد. وفيما يلي إيراد لبعض ذلك على سبيل الاختصار:

أولا: رفع المفعول به:

وقد نقل قول السيوطي، وابن مالك، وما ذكراه من شواهد لكنها مما لا يقاس عليها[3].

ثانيا: المفعول فيه:

يقول محمد محي الدين: "في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ذكر الشارح منها ثلاثة: الأول: أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكاني المبهم عليها، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه، وهو مذهب المحققين من النحاة، ونسبه الشلوبين للجمهور، وصححه ابن الحاجب"[4]. ثم أورد بقية الأقوال.

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، مج2، ص56.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، مج2، ص200.

3- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، مج2، ص147.

4- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج2، ص197.

ثالثا: مجيء الحال نكرة:

يقول محي الدين: "اختلف النحاة في مجيء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التي سبق بيانها في كلام الشارح وفي زياداتنا عليه، فذهب سيبويه -رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس ابن حبيب -وهما شيخا سيبويه -إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه. ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها"[1].

فالملاحظ هنا أنه نقل الخلاف دون ترجيح أحد الأقوال، وهذا صنيعه في غالب الكتاب، مما يصعب معرفة رأيه في المسألة.

2-التعليل النحوي في شرح المسائل النحوية:

أ-التعليل في مسألة حرفية "عسى":

ذكر الناظم ابن مالك "عسى" في باب أفعال المقاربة، وعدها منها، وقد علق المحقق محمد محي الدين عبد الحميد على ذلك[2]، وفصل القول في هذه الكلمة، ونقل خلاف العلماء حول حرفيتها معللا ذلك بما ذكره النحاة.

فقد ذكر أن ابن هشام قرر في أغلب كتبه على أن القول بأن "عسى" حرف هو قول الكوفيين، وتبعهم على هذا القول جماعة منهم: ابن السراج، وثعلب.

وعلة ما ذهبوا إليه: أن "عسى" حرف ترجٍّ؛ لأنها دلت على معنى "لعل"، ولأنها لا تتصرف كما أن لعل لا تتصرف، ولما كانت لعل حرفا بإجماع النحاة، وجب أن تكون عسى حرفا مثلها لقوة التشابه بينهما. فهذا ما ذهب إليه القائلون بأن "عسى" حرف.

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج2، ص263.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، ج1، ص322.

ومن اللغويين من ذهب إلى أن " عسى " على قسمين:

أحدهما: ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها، وهذه حرف ترجٍّ، ومن شواهدها قول صخر بن العود الحضرمي:

فَقُلْتُ: عَسَاهَا نَارُ كَأْسٍ، وَعَلَّهَا تَشَكَّى فَآتِي نَحْوَهَا فَأَعُودُهَا

والقسم الثاني: يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو من أفعال المقاربة -وهو فعل ماض، والدليل قبوله علامة الأفعال الماضية كتاء الفاعل في مثل قوله تعالى: ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الارض﴾ [سورة محمد،22].

وأما كونها جامدة وتدل على معنى يدل عليه حرف، فلا يخرجانها عن الفعلية، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف، وهو مع ذلك جامد، ولم يخرجه ذلك عن فعليته، ومن أمثلة ذلك: "حاشا"، و"عدا"، و"خلا"، فهي دالة على الاستثناء وهي جامدة، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها، فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها.

وهذا التفصيل الذي ذُكِرَ -من أن " عسى " على قسمين، هو مذهب سيبويه.

وخلاصة الأمر أن في "عسى" ثلاثة أقوال للنحاة:

الأول: أنها فعل في كل حالاتها، وهو قول أهل البصرة ورجحه المتأخرون.

والثاني: أنها حرف على الإطلاق، وهو قول جمهور الكوفيين ومنهم ثعلب، وابن السراج.

والثالث: أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب، وفعل فيما عدا ذلك، وهو قول سيبويه.

ب-التعليل في مسألة أسماء الأفعال[1]:

في هذه المسألة نرى محيي الدين عبد الحميد ينقل الخلاف، وتعليل العلماء لكل قول لكنه لا يرجح شيئا، وإن كان الظاهر أنه يميل إلى مذهب البصريين.

وحاصل ما ذكره المحقق أن النحاة اختلفوا في أسماء الأفعال على ثلاثة أقوال:

1- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج1، ص27.

الأول: وهو قول جمهور البصريين، من أنها أسماء قامت مقام الأفعال في العمل، ولا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا، وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين.

والثاني: وهو قول الكوفيين: من أنها أفعال؛ لأنها دالة على الحدث والزمان، وشبهوها بليس وعسى ونحوهما.

والثالث: هو قول أبي جعفر بن صابر: من أنها نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالا وليست أسماء؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء، ولأنها لا تقبل علامة الأسماء ولا علامة الأفعال، وقد سماها أبو جعفر اسما خاصا وهو: " خالفة ".

ج-التعليل في مسألة بناء بعض الأسماء:

اختلف النحاة وعلماء العربية في سبب بناء بعض الأسماء: أهو شيء واحد يوجد في كل مبني منها، أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر. فذهب جماعة من النحويين إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب: مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله من الاسم: "نزال وهيهات "؛ فإنهما لما أشبها " أنزل وبعد " في المعنى بُنيا، يقول محيي الدين معقبا: "وهذا السبب غير صحيح؛ لأنه لو صح للزم بناء نحو "سقيا لك" و"ضربا زيدا"؛ فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبني".

وأيضا يلزم منه إعراب مثلِ: " أف " و" أوه " وغيرهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب، لكن أحدا لم يقل ذلك أحد.

ويمضي محيي الدين في بيان العلة التي من أجلها بني "نزال"، و"شتان"، و"أوه"، وغيرها من أسماء الأفعال، ويقرر بأن علة ذلك هي مشابهتها الحرف في كونها عاملة في غيرها غير معمولة لشئ، ألا ترى أنك إذا قلت "نزال" كان اسم فعل مبنيا على الكسر لا محل له من الإعراب، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره "أنت"، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه، لا في لفظه ولا في محله.

وقال جماعة منهم ابن الحاجب: من أسباب البناء: عدم التركيب، وعلى هذا تكون الأسماء قبل تركيبها ووضعها في الجمل مبنية، وهذا قول فاسد، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب؛ لأنهم يعرفون الإعراب بأنه: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل. أو يعرفونه بأنه: تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها. والبناء ضده، فما لم يكن تركيب لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال غيرهم: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة، ومثلوا لذلك بـ: " حذام، وقطام " ونحوهما، وادّعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية، والتأنيث، والعدل عن حاذمة وقاطمة، قال محمد محي الدين: "وهو فاسد"؛ لأنه وُجد من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب، نحو: "آذربيجان" فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون.

يقول محمد محي الدين: "وليس بناء حذام ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة نزال ونحوه مما بني لشبهه بالحرف، وليس بناء "حذام" ونحوه لما ذكروه، بل لمضارعته في الهيئة "نزال" ونحوه مما بني لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل".

وقول آخر: إنه لا علة للبناء إلا مشابهة الحرف، وهو الذي رآه محي الدين ووصفه بأنه رأي الحذاق من النحويين؛ إذ كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع[1].

د-التعليل في مسألة بناء الفعل الماضي[2]:

يقرر محمد محي الدين أن الفعل الماضي مبني لأن البناء هو الأصل، وإنما كان بناؤه على حركة -مع أن الأصل في البناء السكون -لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا، وصفة، وصلة، وحالا، وقد علم أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وإنما كانت الحركة

1- ينظر: محمد محي الدين: منحة الجليل، ج1، ص29 وما بعدها.

2- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص31 وما بعدها.

في الفعل الماضي الفتحة لأنها أخف الحركات، فقصدوا أن تتكافأ خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا، حتى لا يجتمع ثقيلان في شيء واحد.

هـ-التعليل في مسألة الحرف:

الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كـ"باء" الجر، و"لامه"، و"كافه"، و"فاء" العطف، و"واوه"، و"ألف الاستفهام" وغير ذلك. أو يوضع الحرف على حرفي هجاء ثانيهما لين كَـ"لا "، و"ما" النافيتين.

والأصل في الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فما فوق، وعليه: فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء نحو: "إن"، و"ليت"، و"إلا"، و"ثم"، و"لعل"، و"لكن"، فهو خارج عن أصله في نوعه.

أما الأسماء الناقصة عن ثلاثة أحرف كتاء الفاعل، و"نا" وأكثر الضمائر، فهو خارج عن الأصل من نوعه.

وما خرج من الحروف عن الأصل فقد أشبه الاسم، وما خرج من الأسماء عن الأصل، فقد أشبه الحرف،

وكلا الشبهين إنما هو راجع إلى الوضع، يقول محي الدين عبد الحميد: "وكان ذلك يقتضي أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين، إلا أنهم أعطوا الاسم الذي يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء، ولم يعطوا الحرف الذي أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين، أولهما: أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه في شيء لا يخصه وحده، فإن الأصل في وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف، بخلاف الاسم الذي قد أشبه الحرف، فإنه قد أشبهه في شيء يخصه ولا يتجاوزه إلى نوع آخر من أنواع الكلمة. والسبب الثاني: أن الحرف لا يحتاج في حالة ما إلى الإعراب، لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع في مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب، والحرف لا يقع في هذه المواقع المتعددة، فلم يكن ثمة ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه، ومعنى هذا الكلام أن في مشابهة الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع،

فالمقتضى هو شبه الاسم، والمانع هو عدم توارد المعاني المختلفة عليه، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع"[1].

و-التعليل في مسألة بناء أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة مبنية لأنها أشبهت حرفا موجودا من حيث المعنى، وهو "أل" العهدية؛ لأنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ولما كانت الإشارة في "هنا" ونحوها حسية وفي "أل" العهدية ذهنية لم يرتض المحققون ذلك، وذهبوا إلى أنها إنما بنيت لشبهها في المعنى حرفا مقدرا.

ومثل ذلك: "لدى" لأنها دالة على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية، والملاصقة والقرب من المعاني التي لم تضع العرب لها حرفا، وكذلك "ما" التعجبية، فإنها دالة على التعجب، ولم تضع العرب للتعجب حرفا، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه في المعنى حرفا مقدرا[2].

ز-التعليل في مسألة إعراب "هيهات":

تطرق محمد محي الدين إلى الوجوه الإعرابية لقولهم: "هيهات زيد"، وأن للعلماء في إعرابه ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو مذهب الأخفش، ووصفه بأنه الصحيح الذي رجحه جمهور علماء النحو أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وزيد: فاعل مرفوع بالضمة. وهذا الرأي هو الذي يجري عليه قول الناظم إن سبب البناء في أسماء الأفعال أنها نائبة عن الفعل غير متأثرة بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر.

والقول الثاني: -وهو قول سيبويه -أن "هيهات" مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، فهو متأثر بعامل معنوي وهو الابتداء، وزيد: فاعل سد مسد الخبر.

والقول الثالث: -وهو رأي المازني -أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه، وزيد: فاعل، ثم ذكر محي الدين أن كلام ابن مالك لا يجري على واحد من هذين القولين

1- ابن عقيل: المرجع السابق، مج1، ص41.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع نفسه، مج1، ص32.

الأخيرين، الثاني والثالث، يقول محمد محي الديني "وعلة بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه -وهي الألفاظ الدالة على الأمر منه -معنى لام الأمر، وسائره محمول عليه، يعني أن اسم الفعل أشبه الحرف شبها معنويا، لا نيابيا"[1].

وبعد هذا العرض، نلاحظ أن محمد محي الدين عبد الحميد، أحيانا يرجح وأحيانا ينقل تعليلات النحويين دون ترجيح. على أنه في غالب الأمر يميل إلى مذهب البصريين.

1- ابن عقيل: المرجع السابق، مج1، ص43.

المبحث الرابع: الخلاف النحوي في شرح محي الدين على شرح ابن عقيل:

المتصفح لكتاب منحة الجليل يدرك أنه موسوعة جمعت بين النحو وأصوله والصرف ومسائله والأدب والبلاغة، ويكاد هذا الكتاب يستوعب النحو كله؛ إذ عرضت فيه المسائل النحوية عرضا مفصلا واضحا ومستفيضا. كما ضمنه صاحبه الخلافات النحوية بين العلماء، فيقوم بعرض المائدة النحوية عند كل فريق أو مدرسة دون تعصب لأحدهما على الآخر إلا في مواضع قليلة، وفي بعض الأحيان يحاول بيان شخصية المستقلة فيبدي رأيه الخاص في بعض المسائل مع التعليل لها بشكل منطقي. وهذا إن دل على كل شيء، فإنما يدل على التزامه بمبادئ المدرسة المصرية التي تعتمد الأخذ من المدرستين. وسأعرض في هذا المبحث بعض النماذج التي اخترتها من مجموع المسائل الخلافية الواردة في شرح محي الدين على شرح ابن عقيل.

1-الخلاف النحوي في مسألة أسماء الأفعال:

عرض الأستاذ محمد محي الدين – عند شرحه لباب أسماء الأفعال – خلاف النحاة في هذه المسالة، حيث تطرق إلى أن نحاة البصرة أجمعوا على أنها أسماء تقوم مقام الأفعال في العمل، لكنها لا تقبل التصرف، وهذا ما يجعلها تستحيل أن تصنف من الأفعال. أما نحاة الكوفة، فأجمعوا على أنها أفعال، مادامت تدل على الحدث والزمان، وأما عن استحالة تصرفها، فقد حملوها على " ليس " و"عسى"، بمعنى أن عدم تصرفها لا ينفي أنه يمكن اعتبارها أفعالا[1].

لقد نقل محي الدين رأي نحاة المدرستين في مسألة أسماء الأفعال ولم يتحيز لمذهب على عالم آخر، ثم عرض رأيه الخاص والذي سلك فيه منهجا وسطا، حيث اعتبر أسماء الأفعال أفعالا من جهة، وأسماء من جهة أخرى؛ فهي أفعال باعتبارها تدل على المعنى، وتوافق فعلها في اللزوم والتعدي، كما توافقه في إضمار الفاعل أو إظهاره، وهي أسماء لاستحالة اتصالها بالضمائر، واستحالة تقدم معمولها عليها، فمن غير الممكن أن تقول: "زبدا عليك"، إلى جانب أنها لا يمكن أن تعمل مضمرة عكس الفعل، إضافة إلى أنها لا تتصرف

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص26.

ولا تقبل علامات الأفعال كدخول أدوات النصب والجزم، ونون التوكيد وتاء الفاعل وياء المخاطبة[1].

2-الخلاف النحوي في مسألة أقسام الفعل:

عرض الشيخ محمد محي الدين في كتابه منحة الجليل خلاف النحاة في مسألة أقسام الفعل، إذا أشار إلى أن البصريين أجمعوا على أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر. أما الكوفيون، فذهبوا إلى أن الفعل ينقسم إلى قسمين: ماض ومضارع، وأما فعل الأمر؛ فهو على اعتقادهم يصنف من المضارع، فمثلا الفعل: اضرب أصله: لتضرب على اعتبار أنه مضارع مجزوم بلام الأمر، وكل ما في الأمر أنه تم حذف "التاء" التي هي حرف مضارعة، وإبدالها بهمزة الوصل[2].

والملاحظ على محي الدين في هذه المسالة، أنه وافق نحاة البصرة فيما ذهبوا إليه من أن الفعل: ماض ومضارع وأمر، وهذا يبدو جليا في تعقيبه على رأي نحاة الكوفة بقوله: "وهو تكلف لا داعي له"[3].

بمعنى أنه فضل رأي البصريين باعتباره سهلا وواضحا خاصة على متعلم النحو، عكس رأي الكوفيين الذي يميل إلى التعقيد.

3-الخلاف النحوي في مسألة إعراب الأسماء الستة:

الأسماء الستة في اللغة العربية هي: أب، أخ، حم، هن، فو، وذو، وحكمها أنها معربة باتفاق جميع النحاة. وقد ذكر ابن مالك في ألفيته أنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، الأمر الذي خالفه فيه الشارح ابن عقيل حين أشار إلى أنها معربة إعرابا تقديريا[4].

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص26.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص27.

3- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص27.

4- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج1، ص40.

وقد عرض الأستاذ محمد محي الدين آراء النحاة واختلافاتهم في مسألة إعراب الأسماء الستة؛ حيث أجمع جمهور البصريين على أنها معربة بالواو والألف والياء، وهذا ما أكد عليه ابن مالك في نظمه.

أما سيبويه، فقد أكد على أنها تعرب إعرابا تقديريا، أي إنها ترفع بالضمة المقدرة على الواو بسبب الثقل، وتنصب بالفتحة المقدرة على الألف بسبب التعذر، وتجر بالكسرة المقدرة على الياء بسبب الثقل، وهذا ما أكد عليه ابن عقيل في شرحه. وأما نحاة الكوفة، فسلكوا مذهبا وسطا، إذ جعلوا الأسماء الستة معربة بالحركات الظاهرة إذا وردت منفردة غير مضافة، كقولنا: هذا أب لك، ف "أب" خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. وأما إن وردت مضافة غير منفردة، فتعرب إعرابا تقديريا على أن تكون الضمة والواو معا علامة للرفع، والفتحة والألف معا علامة للنصب، والكسرة والياء معا علامة للجر[1].

والملاحظ على محي الدين حين عرضه لخلاف النحاة في هذه المسالة، أنه لم يتحيز لرأي على آخر، ولم يبد رأيه ووجهه نظره، واكتفى بالتعقيب على رأي الكوفيين حين أشاء إلى أنهم أعربوا الأسماء الستة بالحركات الظاهرة في حال الإضافة بهدف زيادة حروفها.

4-الخلاف النحوي في مسألة اللواحق التي بعد "إيا":

يعد "إيا" ضمير نصب منفصل يستعمل للمتكلم ك "إياي" و"إيانا"، وللمخاطب ك"إياك" و"إياكم"، وللغائب ك "إياه" و"إياهن"[2].

وقد عرض محمد محي الدين في كتابه منحة الجليل آراء النحاة واختلافاتهم في اللواحق التي بعد "إيا"؛ حيث أجمع سيبويه والفارسي والأخفش على أنهما حروف تؤدي إلى بيان الحال وتوضيح المراد من "إيا"، أي هل هو متكلم أو مخاطب أو غائب، وهل هو مفرد أو مثنى أو مجموع، قياسا وحملا على اللواحق في أسماء الإشارة. أما الخليل والمازني، فذهبا إلى أنها أسماء، وقد تبعهم ابن مالك فيما ذهبا إليه، وتعليلهم بأنها أسماء، هو اعتبارهم لها أنها

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص40.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج1، ص82.

ضمائر أضيفت إليها "إيا"، مؤكدين على أن "إيا" أضيفت إلى غير هذه اللواحق في نحو: "إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"، وجعلوا هذه العبالة دليلا على اسمية هذه اللواحق[1].

لقد نقل محي الدين آراء النحاة ثم أطلق حكما خطأ من خلاله رأي الخليل والمازني وابن مالك، ما يجعله يوافق سيبويه والفارسي والأخفش، وهذا يبدو جليا في قوله: "وذلك باطل"، ولم يكتف بإطلاق الحكم، بل علل له تعليلا منطقيا حين اعتبر العبارة التي استشهد بها الخليل والمازني شاذة، إلى جانب أن "إيا" لا تكون ملازمة للإضافة، ومادامت الإضافة من خصائص الأسماء المعربة، فإن اللواحق التي بعد "إيا " حروف لا أسماء[2].

5-الخلاف النحوي في مسألة اتصال فعل التعجب بدون الوقاية:

المشهور عند النحاة أن نون الوقاية حرف مبني على الكسر تتصل بالفعل الذي يقترن بياء المتكلم بهدف وقايته من الكسر.

وقد عرض محمد محي الدين خلاف نحاة البصرة والكوفة حول مسالة اتصال نون الوقاية ب "افعل" التعجب؛ إذ أجمع الكوفيون على عدم جواز الاقتران، وتعليلهم قائم على أن "أفعل" التعجب اسم لا فعل، وما دام اسما فمن غير الممكن اقترانه بنون الوقاية، ذلك أنها تختص بالدخول على الأفعال. أما البصريون، فأجمعوا على جواز الاقتران، وحجتهم في هذا أن "أفعل" التعجب فعل، وبالتالي وجب اتصاله بنون الوقاية من أجل وقايته من الكسر[3].

لقد اكتفى الأستاذ محي الدين بعرض رأي نحاة المدرستين دون تعليق أو تعقيب، ودون إبداء وجهة نظره في هذه المسالة، عكس ابن عقيل الذي اختار مذهب البصريين بلزوم الاقتران.

1- ينظر: محمد محي الدين: مرجع السابق، ج1، ص82-83.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص83.

3- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص91.

6-الخلاف النحوي في مسألة تقدم الفاعل على ر افعه:

المشهور عند جمهور النحاة أن يتأخر الفاعل عن رافعه، سواء كان فعلا أو شبهه. وقد أشار محمد محي الدين على خلاف النحاة حول تقدم الفاعل على رافعه، إذا أجمع الكوفيون على جواز ذلك مستدلين ببيت من الشعر، وهو قول: الزباء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

وهنا نجد بأن الفاعل "مشيها" ورد متقدما على رافعه وهو "وئيدا"، وتقدير الكلام: وئيدا مشيها. أما البصريون، فيرون عدم جواز تقديم الفاعل على رافعة حتى لا يقع اللبس والخلط بينه وبين المبتدأ. وأما عن البيت الذي استدل به نجاة الكوفة، فجعلوا "مشيها" مبتدأ و"وئيدا" حالا وقدروا الكلام: مشيها يظهر وئيدا[1].

والملاحظ على محي الدين أنه وافق البصريين فيما ذهبوا غليه رغم أنه لم يصرح بهذا، وهذا يظهر جليا في إشارته إلى أنه مادام البيت الذي استشهد به نجاة الكوفة يحتمل وبها إعرابيا آخر، فهذا يمنعه أن يكون دليلا على جواز هذه المسألة.

7-الخلاف النحوي في مسألة الاسم المرفوع الو اقع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين:

يرى جمهور النجاة أنه يجوز حذف الفعل والإبقاء على فاعله إن وجد دليل يدل عليه. أما إن كان الفاعل بعد "إن" و "إذا" الشرطيتين، فوجب حذف الفعل هنا، ليعرب الاسم بعدها فاعلا لفعل محذوف، كقوله تعالى:

[إذا السماء انشقت] [الانشقاق: 01] فالسماء فاعل لفعل محذوف[2].

وقد اختلف النحاة حول الاسم المرفوع بعد "إن" و "إذا" الشرطيتين، وهذا ما عرضه الأستاذ محي الدين في كتابه، حين أشار إلى أن نحاة البصرة يرون بأنه فاعل فاعل يفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده، وبالتالي يكون تقدير الكلام في الآية التي استشهد بها ابن عقيل:

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص55-56.

2- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج2، ص62.

إذا انشقت السماء انشقت، أما نحاة الكوفة فقد اجمعوا على أن الاسم المرفوع بعد " إن" و"إذا " الشرطيتين فاعل للفعل المذكور بعده، واعتبروا بأنه لا وجود في الكلام لأي فعل محذوف[1]، وعلى هذا تكون "السماء" في الآية الكريمة فاعلا مرفوعا للفعل "انشقت" الذي ورد بعده.

لقد عرض محي الدين رأي نحاة المدرستين، ثم حاول إيضاح سبب هذا الخلاف النحوي. كما قدم تعليلا منطقيا لكل مذهب، وحاصله أن البصريين قدروا فعلا محذوفا يفسره المذكور لأنه لا يجوز – حسبهم –تقدم الفاعل على رافعه. أما الكوفيون، فرفضوا تقدير فعل محذوف لأنه يجوز عندهم تقدم الفاعل على فعله. وعليه فقد سلك محي الدين منهجا وسطا من خلال تقديمه تفسيرا منطقيا لرأي كل مدرسة، دون انحياز لأحدهما على الآخر.

8-الخلاف النحوي في مسألة التنازع عن العمل:

إن التنازع في العمل من أهم المسائل في النحو العربي. ويقصد به أن يعمل عاملان في معمول واحد، كأن ينصب فعلان مفعولا به مشتركا.

وقد اتفق نحاة البصرة والكوفة على جواز إعمال عاملين في اسم ظاهر، لكنهما اختلفوا الأولى منهما، وهذا ما تطرق عليه الأستاذ محي الدين في كتابه، حين أشار إلى أن البصريين يرون بأن العامل الثاني أولى في العمل من العامل الأول، وذلك باعتباره أقرب إلى معموله. كما أنه لو عمل العامل الأول للزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، أو أن يؤتى بجملة معطوفة عليه. أما الكوفيون، فقد أجمعوا على أن العامل الأول أولى في العمل من العامل الثاني، وذلك لأنه يسبقه ويذكر قبله في الجملة، وهذا متبناه أين عقيل إلى جانب أنه لو عمل العامل الثاني لوجب إضمار ضمير في العامل الأول، وهذا غير منطقي ولا يجوز، إذ لا يصح أن يكون في العبارة إضمار قبل الذكر[2].

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص62.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص118.

لقد نقل محمد محي الدين رأي نحاة المدرستين دون تعصب لأحدهما على الآخر، ثم بين رأيه الخاص والذي سلك من خلاله منهجا وسطا، وهو أن الكلام قد يتضمن ما يلزم إعمال العامل الثاني، كقولنا: ضربت بل أكرمت زيدا، فهنا "زيدا" مفعول به للعامل الثاني "أكرمت"؛ لأنه قد فصل بينه وبين العامل الأول بحرف عطف يفيد الإضراب عن سابقه وإثبات لاحقه وهو "بل"، وقد يكون في الكلام ما يلزم إعمال العامل الأول كقولنا: لا أكرمت ولا قدمت زيدا، وهنا "زيدا " مفعول به للعامل الأول "أكرمت"؛ لأنه سبق بنفي يوحي بعدم إكرام زيد[1].

من خلال ما سبق، نخلص إلى القول بأن الأستاذ محي الدين شخصية مستقلة يبدي من خلالها آراءه النحوية مع التمثيل والتعليل لها.

9-الخلاف النحوي في مسألة الاسم الو اقع بعد واو المعية:

المشهور عند النحاة أن المفعول معه اسم منصوب يذكر بعد واو تعمل معنى "مع"، ويطلق عليها واو المعية والمصاحبة.

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلى أن كل اسم منصوب ورد بعد واو المعية؛ فهو مفعول معه، وهذا ما وافقه فيه الشارح ابن عقيل. أما النحاة، فقد اختلفوا في هذه المسألة، وهذا ما عرضه الشيخ محي الدين في كتابه؛ حيث أشار إلى أن جمهور النحاة أجمعوا على أن المفعول معه هو كل اسم يقع بعد واو المعية وتسبقه جملة تتضمن فعلا أو ما يشبهه ولا يصح عطفه على ما قبله في حين سلك ابن جني مذهبا آخر وهو أنه لا يمكن أن يكون الاسم المنصوب مفعولا معه إلا إذا صح عطفه على قبله من حيث المعنى[2].

وقد وافق الشيخ محي الدين جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه، مستندا في ذلك إلى أن هناك شواهد كثيرة من الشعر والنثر تثبت صحة هذا الرأي، ثم ذكر مثالين بسط من

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص118.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص151.

خلالهما المسألة، وهما: سرت والطريق، واستوى الماء والخشبة[1]، فكل من الطريق والخشبة مفعول معه باعتبار وجود واو المعية قبلهما.

10-الخلاف النحوي في مسألة تقديم المفعول معه على مصاحبه:

المشهور عند النحاة أن يتقدم الفعل أو ما يشبهه على المفعول معه. أما بالنسبة لتقدم المفعول معه على مصاحبه ففيه خلاف، وهذا ما ذكره محيي الدين في كتابه، إذ أجمع جمهور النحاة على أنه لا يجوز، عكس ابن جني الذي أكد على أن ذلك أمر جائز، معتمدا في ذلك على القياس؛ إذ حمل المفعول معه على المعطوف الذي يمكن تقديمه على المعطوف عليه، ثم استند إلى بيت ورد عن العرب المحتج بكلاهم كما في قول أحد شعراء الحماسة:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة اللقبا[2].

وقد وافق محيي الدين جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه، بل وصرح بأن رأي ابن جني خاطئ وغير منطقي، وهذا يبدو واضحا في إشارته إلى أن ما ذهب إليه ابن جني غير سديد ولا ما استدل به صحيح؛ إذ لا يجوز حسبه حمل المفعول معه على المعطوف، وحتى لو جاز القياس، فإن المعطوف لا يمكن أن يتقدم على المعطوف عليه، وأما بالنسبة للبيت الشعري الذي استند إليه على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فقد اعتبر الواو في قول الشاعر: والسوءة هي واو عطف، وهنا تقدم المعطوف من أجل الضرورة الشعرية[3].

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن محيي الدين قد وفق في تأييده لجمهور النحاة ووفق كذلك حين رد على ابن جني فيما ذهب إليه ردا مستندا إلى الحجة الدامغة والتعليل المنطقي.

11-الخلاف النحوي في مسألة ناصب الاسم الو اقع بعد "إلا ":

ذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم الواقع بعد "إلا " يعرب مستثنى منصوب شرط أن يكون الاستثناء تاما مثبتا، واختلفوا في ناصبه، وهذا ما عرضه الأستاذ محيي الدين في كتابه؛ حيث يرى السيرافي بأن ناصب الاسم الواقع بعد "إلا" هو الفعل الوارد في الكلام قبل إلا. ويرى

1- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص151.

2- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص151.

3- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص151.

ابن مالك بأن "غلا " هي من تنصب المستثنى الواقع بعدها، ورأى فريق ثالث بأن ناصبه هو الفعل الواقع قبل "إلا" شرط أن يكون مستقلا غير مرتبط بحرف الاستثناء. وأما الفريق الرابع، فذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل محذوف تقديره "أستثني"[1].

وقد تحفظ الشيخ محي الدين على الرأي الثاني والرابع، وكأنه موافق عليهما، لكنه رد على المذهبين الأول والثالث بأنه قد يكون الكلام السابق ل "إلا " غير متضمن لما يصلح لعمل النصب كالفعل أو ما يشبهه، وعلى هذا فإن الناصب للمستثنى هو أداة الاستثناء " إلا "، أو الفعل المحذوف " أستثني".

والواضح أن الأستاذ محي الدين سهل على القارئ فهم هذه المسألة حين أشار إلى أن ناصب المستثنى إما أداة الاستثناء أو الفعل المحذوف، وهذان الناصبان فيهما منطق سليم على أبعد الحدود، لأنهما مباشران بعيدان عن التكلف والغموض، قريبان للفهم والتدبر.

12-الخلاف النحوي في مسألة "سوى":

تطرق محي الدين عبد الحميد في كتابه منحة الجليل إلى قضية الخلاف النحوي في مسألة "سوى "، حيث أكد سيبويه والخليل على أنها لا يمكن أن تخرج على الظرفية، وحكمها هو النصب دائما، واعتبرا ما ورد من كلام العرب بخروجها عن النصب شاذا والشاذ لا يقاس عليه. أما الكوفيون، فأجمعوا على أنها ترد ظرفا من جهة. كما يمكن أن تكون اسما متأثرا بالعوامل من جهة أخرى دون شذوذ أو ضرورة، وهذا الرأي تبناه ابن مالك، وذهب الرماني وأبو بقاء العكبري إلى أن سوى ترد ظرفا منصوبا وغير ظرف، غير أن استعمالها منصوبة على الظرفية أكثر في اللغة العربية[2].

والملاحظ على محي الدين أنه اختار مذهب الكوفيين، وحجته في هذا أن هناك العديد من الشواهد التي وردت من العرب المحتج بكلامهم قد استعملت فيها "سوى" اسما متأثرا بالعوامل، من غير تأويل أو شذوذ، ومن غير الحكم عليها بأنها ضرورة شعرية، إضافة إلى أنها

1- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص156-157.

2- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج2، ص170 – 171.

تشبه "غير"، وبالتالي تعامل مثلها فترفع وتنصب وتجر، وقد ذكر شاهد شعري استعملت فيه مجرورة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

خلاصة:

خلصنا في هذا الفصل إلى الاطلاع على جهود الأستاذ والمحقق محي الدين عبد الحميد في شرحه للألفية تعقيبا على شرح ابن عقيل؛ إذ لم يكن محققا فحسب، رغم ما للتحقيق من جليل النفع في إحياء والحفاظ على مصنفات العربية وعلومها، بل كان نحويا يشرح ويضيف، ويدلي برأيه تعقيبا وتوجيها وتصويبا. ومن الملفت للنظر في منهجه، أنه يهتم بجانب الإعراب، ولا يستثني فيه مسألة إلا وخصّ جزءا منها به.

كما أنّ للمحقق منهجية في عرض شروحه، وإن كان تتبع نفس ترتيب أبواب الألفية وشرح ابن عقيل، ولكن كان تعامله مع الشواهد النحوية مختلفا؛ فقد كان يدعم المسألة بغزارة الشواهد، وكان يولي النقلية منها خاصة من القرآن الكريم أكثر؛ فيورد للمسألة آيات بيّنات، وإن دلّ هذا على شيء، فإنما يدلّ على سعة درايته بالقرآن الكريم وبمصادر العربية وأدلة النحو. كما كان يستعرض الأدلة النقلية، ويذكر الخلاف النّحوي ويرجح للمسألة فيه بما أوتي من فهم وعلم وإنصاف بين رأي الكوفيين والبصريين. ولا غرابة في أن كان كذلك من التمكن؛ إذ قد يؤتى المتأخر من النحاة ما لم يؤت المتقدّم من حضور الشّواهد والأدلة، وكذلك النسخ والمخطوطات، وغيرها من الآراء والمقومات الحجاجية التي تمكنه من الترجيح.

وما عرضناه من مسائل وشروح نحوية في مباحث الفصل، يدل من جهة على أن التحقيق النحوي يحتاج جهدا كبيرا، ونحويا فذّا. كما يتطلب من جهة أخرى، دراسة أعمق في اجتهاداته ولغة شرحه في ضوء التّيسير النحوي واللسانيات الحديثة، وهو ما سنعمده بحثا في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

الاجتهادات النحوية للمحقق محي الدين في ضوء التيسير النحوي واللسانيات الحديثة

تمهيد:

يتأسس هذا الفصل على دراسة علاقة الشروح النحوية والآراء التي أزكى بها الأستاذ محيي الدين عبد الحميد كتابه من تحقيق وشرح جهود ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك بالتيسير النحوي، ذلك أن جميع شروح وكتابات النحو تصب في مجرى تيسير النحو العربي بعد التمحل والتعقيد الذي أورثته التفسيرات المنطقية والفلسفية، وحتى المعيارية في حد ذاتها، لأن مرد صعوبة النحو لا تنبع من تعقيد لغة وآراء النحاة الأوائل ومن موضوعاته قديما وحديثا فحسب، بل تنبع أيضا من صعوبة النحو في حد ذاته، فهو المستوى العصيّ الداخلي والضمني للغة.

نركز في هذا الفصل على دراسة اللغة العلمية التي شرح بها محيي الدين مسائل النحو، أصوله وفروعه تعقيبا على الشارح الأول للألفية، وذلك من حيث بيان مقاصد وسياق الشرح النحوي في علم التحقيق أولا، وفائدة ذلك عند القارئ فيما يضيفه المحقق، ثم معرفة سمات لغة الشرح من حيث منهج التفكير العلمي الذي ينقل به الرأي النحوي من الغموض والتعقيد إلى اليسر والوضوح، وربما من الخصوص إلى العموم أو العكس، ثم معرفة جانب مهم للمصطلحات المرافقة لهذه الشروح، أو طبيعة البنية اللسانية لهذا النوع من الكتابات العلمية.

وأخيرا ضمن المبحث الثالث من الفصل، نعمد إلى دراسة علاقة هذه الشروح بالدراسات اللسانية الحديثة من خلال ربط المنهج الوصفي بالأدلة والآراء النقلية في الكتاب، ذلك أن الوصف اللساني الحديث يتأسس على الجانب السماعي المنطوق من اللغة، وهذا ما لازم النحو العربي في مصادره السماعية. وكان لمحيي الدين جانبا كبيرا من استثمارها في شرحه، وكذلك من خلال ربط منهج التحليل أو المنهج العرفاني للسانيات التوليدية التحويلية بالجانب التفسيري والأدلة العقلية للنحو العربي، ومنها نظرية العامل وأنواع العلل، وهذا ما يبدو جليا في شرح محيي الدين للألفية توضيحا وبسطا وعطفا على ابن عقيل.

المبحث الأول: الاجتهادات النحوية لمحي الدين عبد الحميد في الكتاب:

لم يكتف الشيخ محمد محيي الدين بتفصيل وتحليل شروحات ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بل كانت له شخصية مستقلة أظهر من خلالها براعته في النحو، وكثرة اطلاعه على مسائله المتعددة. وقد اعتمد محيي الدّين على التّحقيق، والتّدقيق، والتّقرير، والحُكم؛ فهو أحيانا يوافق الشّارح فيما يذهب إليه، وأحيانا أخرى يقوم بالتّصويب له، أو التّعليق على شرحه، مشيرا إلى عدم دقته. وسنعرض في هذا المبحث نماذج تتضح من خلالها آراؤه النحوية واجتهاداته في المسائل:

1-مسألة النكرة والمعرفة:

تطرق ابن عقيل في شرحه إلى أن كل اسم يقبل " أل " أو يقع موقع ما يقبل " ال " فهو نكرة. وقد انتقد كثير من العلماء هذا التعريف، واعتبروه ناقصا، باعتبار وجود أسماء نكرات لا يمكن أن تقبل " ال "، كالحال والتمييز واسم لا النافية للجنس ومجرور " رب "، وهذا ما أدى بالأستاذ محيي الدين إلى الدفاع عن ابن عقيل بطريقة منطقية حين أشار إلى أن الحال والتمييز واسم لا النافية للجنس وجرور " رب " يمكن أن تقبل " ال " من حيث ذاتها[1].

ويبدو أن رأي الشيخ محيي الدين قريب من الصواب، وفيه من البساطة ما يجعل فهمه أسهل على القارئ، وذلك لأنه يمكن إدخال " ال " على التمييز والحال واسم لا النافية للجنس ومجرور " رب " إذا وردت منفردة بعيدة عن تركيبها في الجملة، فمثلا لو قلنا: اشتريت لترا حليبا، ف " حليبا " تمييز لا يمكن دخول " ال " عليه في الجملة، لكن يمكن دخولها عليه إذا ورد منفردا فنقول: " الحليب "، والأمر نفسه مع بقية الأسماء، وعليه فقد قدم محيي الدين تعليلا منطقيا رد من خلاله على من اعترضوا على رأي ابن عقيل في تعريفه للنكرة.

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص73.

2-مسألة بناء الضمائر:

اتفق جمهور النحاة على بناء الضمائر، وذلك لأنها تشبه الحروف، وقد أضاف ابن عقيل صورة أخرى من صور شبه الضمائر بالحروف، وهو أنها مبنية لأنها جامدة لا تقبل التصرف كالأسماء وأطلق على هذا " الشبه الجمودي "، ولم يكتفي محيي الدين بهذين الوجهين من وجوه شبه الضمائر بالحروف، بل أضاف وجهين آخرين، الأول أن الضمائر لا تحمل معنى في ذاتها، والثاني أنها لا تعرب إعرابا ثابتا بسبب صيغها المختلفة[1].

وعليه فإن ما ذكره محيي الدين في مسألة شبه الضمائر بالحروف قد بسط هذه المسألة وزادها وضوحا، وصحيح أن الضمائر لا تحمل معنى في ذاتها إلا إذا كانت في سياق الجملة، فأنت إذا قلت: " هو " لوحدها، فلن تفهم شيئا، إلى جانب أن الضمائر لها صيغ كثيرة، فمثلا: الضمائر المنفصلة تكون للرفع دائما إذا تصدرت الجملة، والضمائر المتصلة تكون للنصب إذا اتصلت بالفعل وفي محل رفع اسم كان أو إحدى أخواتها أو في محل نصب اسم إن وأخواتها، إلى غير ذلك من وجوه الإعراب، فليس لها إعراب ثابت.

3-مسألة علم الجنس:

ينقسم العلم إلى قسمين: علم شخص وعلم جنس، وقد ذكر ابن عقيل في شرحه أن لها حكمان، فهما ممنوعان من الصرف مع سبب آخر غير العلمية ولا يمكن اقترانها ب " ال "، ثم استدرك عليه محمد محيي الدين ثلاثة أحكام أخرى، أولها أنه يجوز الابتداء بهما دون الحاجة إلى وجود مسوغ، وثانيها: أنهما لا يقعان مضافين إلى ما بعدهما، وثالثها أنهما لا يوصفان بالنكرة، وذلك لأنهما معرفان[2].

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن الأحكام التي أضافها محيي الدين، بسطت هذه المسألة وزادتها وضوحا، فأما الحالة الأولى فيمكن التمثيل لها بقولنا: محمد ناجح، وأيهم

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص78.

[2]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص105.

متعب، فكل من علم الشخص: محمد، وعلم الجنس: أيهم قد تصدرا الجملة دون أن يسبقا بمسوغ للابتداء، وأما الحالة الثانية، فيمكن التمثيل لها بأنه لا يجوز أن نجعل كلا من محمد وأيهم مضافين، أي لا يمكن القول: محمدنا أو محمدهم، أو أيهمنا أو أيهمهم، وأما الحالة الثالثة فلا يمكن أن نصف كلا من محمد وأيهم بنكرة لأنهما معرفان، وبالتالي وجب وصفها بصفة معرفة فنقول مثلا: محمد الشجاع وأيهم الصادق.

4-مسألة أنواع المفرد:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنواع الموصول الاسمي بالتفصيل، وأشار إلى أن الذي اسم موصول للمفرد المذكر مكتفيا بهذا الشرح، فعقب عليه الشيخ محي الدين بتفصيل للمفرد، الذي قد يكون مفردا حقيقة أو مفردا حكما[1].

والذي يمكن قوله عن إضافة محي الدين، هو أنها أسهمت دون شك في فهم المسألة أكثر؛ إذ قد يبدر القارئ لشرح ابن عقيل أن " الذي " تستخدم للمفرد المشهور أي مثلا: للمذكر المفرد فحسب كقولنا: أحمد الذي يسكن بجوارنا إنسان محسن، فلما أضاف محي الدين المفرد من حيث الحكم، اتضحت المسألة أكثر، إذ يمكن القول: المنتخب الذي أشجعه قوي، ف " كلمة " المنتخب مفردة حكما لا حقيقة لأن المنتخب يتضمن عدة لاعبين.

5-مسألة الجملة الو اقعة خبرا:

المشهور عند النحاة أن الخبر في الجملة الاسمية قد يرد مفردا أو جملة، وقد ذكر ابن عقيل في شرحه أنه لا بد في الجملة التي تقع خبرا أن تشتمل على رابط يعود على المبتدأ، وعقب عليه محي الدين بإضافة شرطين آخرين: أولهما ألا تكون الجملة مشتملة على نداء، وثانيهما ألا تكون مصدرة بـ " لكن " أو " بل " أو " حتى "[2].

[1]- ينظر: محمد محي الدين: المرجع السابق، ج1، ص115.

[2]- ينظر: محمد محي الدين: المرجع نفسه، ج1، ص165.

وعليه فلا يمكن حسب محيي الدين أن نقول مثلا: زيد يا أفضل التلاميذ، فجملة " يا أفضل التلاميذ " لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تكون في محل رفع خبر، كما لا يمكن أن نقول مثلا: زيد ونتبعه بأحد الحروف: لكن أو بل أو حتى، وتجدر الإشارة إلى أن هذين الشرطين اللذين تطرق إليهما محيي الدين قد أجمع عليهما النحاة الأوائل، بمعنى أن إضافته هنا على شرح ابن عقيل مستندة إلى آراء النحاة وليست خاصة به، لكنها تحسب له مادامت في سبيل الشرح والتسيير.

6-مسألة حذف المبتدأ:

ذكر ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك أربعة مواضع يجب فيها حذف المبتدأ، أولها النعت المقطوع إلى الرفع سواء كان في مدح أ ذم أو تزحم، وثانيها حين يكون الخبر مخصوص «نعم» و«بئس» وثالثها حين يكون الخبر صريحا في القسم، ورابعها حين يكون الخبر مصدرا ينوب عن الفعل[1].

وقد أضاف محيي الدين في كتابه موضعا آخر يجب فيه حذف المبتدأ، وذلك في الاسم المرفوع الواقع بعد «لا سيما» سواء كان نكرة أم معرفة[2].

ويمكن التمثيل للموضع الذي استدركه محيي الدين على ابن عقيل بقولنا: أحترم المجتهدين لا سيما أحمد، ف " أحمد " خبر مرفوع لمبتدأ حذف وجوبا، وتقدير الكلام: أحترم المجتهدين ولا مثل الذي هو أحمد، فحذف المبتدأ لأنه سبق بـ " لا سيما "، وورد بعده ايم مرفوع يعرب خبرا.

7-مسألة دخول لام الابتداء على خبر " إن ":

أجاز ابن عقيل في شرحه دخول لام الابتداء على خبر " إن " التي تكون همزتها مكسورة، وذكر ابن مالك في ألفيته شرطين لهذه المسألة أولها أن يكون خير إن مؤخرا عن اسمها، فإذا

[1]- ينظر: ابن عقيل: المرجع السابق، ج1، ج1، ص204.

[2]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع سابق، ج1، ص204.

ورد متقدما فلا يصح اقترانه باللام، وثانيهما أن يرد خبرها مثبتا غير مسبوق بنفي، فإذا سبق بحرف نفي فلا يصح اقترانه باللام، وقد أضاف محيي الدين شرطا ثالثا وهو أن لا يكون خبر إن جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بـ " قد "، ثم قدم تفصيلا دقيقا وافيا لهذا الشرط، حين تطرق إلى أن خبر " إن " يمكن دخول لام الابتداء عليه إذا كان مفردا، أو جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع، أو جملة فعلية فعلها ماض جامد، أو جملة فعلية فعلها ماض متصرف مقترن بـ " قد " [1].

ويمكن التمثيل للحالة الأولى بقولنا: " إن محمدا الناجح "، فـ " ناجح " خبر مرفوع " لأن" وقد اتصلت به لام الابتداء لأنه ورد اسما مفردا، أما الحالة الثانية فيمكن التمثيل لها بقولنا: " إن أباك لخلقه كريم "، فللجملة الاسمية " خلقه كريم " في محل رفع خبر إن، ويمكن التمثيل للحالة الثالثة بقولنا: " إن محمدا ليجتهد "، فالجملة الفعلية " يجتهد " في محل رفع خبر إن، وقد جاز دخول اللام عليها لأن فعلها مضارع، وأما الحالة الرابعة فيمكن التمثيل لها بقولنا: إن محمدا لعسي أن ينجح "، فالجملة الفعلية " عسى أن ينجح " في محل رفع خبر إن، وقد اتصلت بها لام الابتداء لأنها مصدرة بفعل جامد وهو " عسى "، وأما الحالة الأخيرة فيمكن التمثيل لها بقولنا: " إن خالدا لقد نجح "، فجملة قد " نجح " خبر إن، وقد اتصلت بها لام الابتداء لأن فعلها " نجح " ماض متصرف مقترن بـ " قد ".

والملاحظ على هذه الحالات التي عرضها محيي الدين أنها زادت المسألة وضوحا وبيانا، مما يجعل متعلم النحو يفهم بسهولة مواضع دخول لام الابتداء على خبر " إن ".

8-مسألة ضمير الفصل الواقع بين معمولي " إن ":

قد يحدث خلط في الجملة الاسمية بين الخبر والصفة، لهذا اشترط النحاة وجود ضمير يسمى بضمير الفصل يلي المبتدأ، ويسبق الخبر، ووجوده في الجملة يؤكد بأن ما بعده خبر ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون صفة، وقد أشار ابن عقيل في شرحه إلى أنه

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص287.

يشترط في ضمير الفصل الواقع في الجملة المنسوخة بـ " إن " أن يتوسط اسمها وخبرها كقولك: إن زيدا هو القائم، فـ " هو " ضمير فصل و" زيدا " اسم " إن " و" القائم " خبرها[1].

وقد أضاف محيي الدين في كتابه منحة الجليل ثلاثة شروط أخرى لضمير الفصل أولها أن يكون معمولا إن اسمين معرفين معرفة حقيقية أو شبهها وثانيها أن يرد ضمير الفصل بصيغة ضمير الرفع، وثالثها أن يكون مطابقا لما قبله من حيث العدد أي إفرادا وتثنية وجمعا[2].

فأما الشرط الأول فمثاله: إن خالدا هو الفائز، فـ " خالدا " اسم إن، و" الفائز " خبرها، وقد توسطهما ضمير الفصل " هو " لأنهما وردا معرفين بـ " ال " التعريف، وأما الشرط الثاني فيقصد به الأستاذ محيي الدين أن يكون ضمير الفصل من ضمائر الرفع كضمائر المتكلم والغائب والمخاطب، وهذا يعني أنه لا يجوز أن يكون من ضمائر النصب كـ " إياك " و" إياهم" ونحوهما، وأما الشرط الثالث فهو وجوب مطابقة ضمير الفصل لما قبله، كقولنا: إنا نحن المتفوقون وإنه هو الفائز، وإنك أنت المجتهد، فضمير الفصل " نحن " لجماعة المتكلمين وقد وافق اسم إن الذي ورد ضميرا متصلا دالا على الجماعة، والامر نفسه مع " هو " الذي وافق اسم " إن " الوارد ضميرا متصلا دالا على المفرد الغائب، والحال نفسه مع " أنت " الذي وافق " كاف الخطاب " الواقعة اسما لـ " إن ".

9-مسألة الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل:

ذكر ابن عقيل في شرحه أنه لا بد للفعل وما يشبهه من مرفوع، وهذا ما اعتبره محمد محيي الدين رأيا عاما غير دقيق، وذلك لأن هناك من الأفعال ما لا يحتاج إلى فاعل كالفعل المؤكد والمبني للمجهول و" كان " التي تقع زائدة، والفعل المكفوف بـ " ما " [3].

[1]- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج1، ص294.

[2]- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص294-295.

[3]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص56.

وصحيح ما ذهب إليه الأستاذ محيي الدين، لأنه حين أشار إلى الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل نجده قد أوضح الأمر وسهل على المتعلم الفهم، ولو اكتفى بشرح ابن عقيل لظن القارئ أن كل الأفعال في اللغة العربية تحتاج إلى فاعل، وأما بالنسبة للفعل المؤكد فمثاله: نجح نجح الطالب، فالفعل " نجح " المذكور بعد الفعل الأول هو توكيد له، وهو لا يحتاج إلى فاعل، وأما بالنسبة للمبني للمجهول فمعروف أنه يحتاج على نائب فاعل، وأما بالنسبة لـ " كان " الزائدة فهي التي غير عاملة كقولنا: ما كان أعذب صوتك، أما الفعل المكفوف بـ " ما " فهو مذهب سيبويه ومفاده أن الفعل الذي تلحقه " ما " لا يحتاج إلى فاعل، ونجد أن محيي الدين لم ينسب الحالة الأخيرة له بل أشار إلى أنها رأي سيبويه.

10-مسألة الفعل الذي ينصب المفعول المطلق:

أشار ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك أن المفعول المطلق مصدر منصوب من جنس فعله، ويأتي ليؤكد عامله أو ليبين نوعه أو عدده، ثم أشار بعد هذا التعريف إلى أن ناصب المفعول المطلق قد يكون فعلا، أو مصدرا أو وصفا[1].

وقد اكتفى ابن عقيل بهذا الشرح مع التمثيل لكل حالة بمثال بسيط، دون تفصيل دقيق لهذه المسألة، ما جعل محيي الدين يقدم شرحا أوفى وأوضح، حين تطرق إلى شروط الفعل الذي ينصب المفعول المطلق، بمعنى أنه ليست كل الأفعال تنصب مفعولا مطلقا، إلا إذا كانت متصرفة، تامة، غير ملغية عن العمل[2].

فمثال الفعل المتصرف: حفظت الدرس حفظا، فـ " حفظا " مفعول مطلق للفعل " حفظا " لأنه متصرف أو عكسه الفعل الجامد كـ " ليس " و" عسى " فهذان الفعلان لا يمكن لهما بأي حال من الأحوال نصب مفعول مطلق، إلى جانب أن الفعل " حفظ " تام غير ناقص،

[1]- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ج2، ص125-126.

[2]- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج2، ص126.

ما يعني أن الأفعال الناقصة ككان وأخواتها وأفعال المقاربة والرجاء والشروع لا تنصب مفعولا مطلقا.

11-مسألة الوصف الذي ينصب المفعول المطلق:

كما أشرنا سابقا أن المفعول المطلق ينصب إذا سبق بفعل أو مصدر أو وصف، وكما لم يفصل ابن عقيل في الفعل فإنه لم يفصل كذلك في الوصف، وهذا ما شرحه الشيخ محي الدين إذا بين بأن هناك شرطان في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق، أولهما أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صيغة مبالغة، رافضا أن تكون الصفة المشبهة ناصبة للمفعول المطلق خلافا لابن هشام الأنصاري الذي أجاز ذلك[1].

وعليه فإن محمد محيي الدين قد بسط هذه المسألة وشرحها شرحا مفصلا، ولم يكتف بذلك، بل عقب على ابن عقيل، وأشار إلى عدم موافقته لابن هشام في الصفة المشبهة.

12-مسألة تقديم الحال على عاملها:

أشار ابن عقيل في شرحه تبعا لابن مالك أنه يجوز تقديم الحال على عاملها وذلك إن كان فعلا متصرفا، أو صفة تشبه الفعل المتصرف، ولكن الأستاذ محمد محيي الدين عارض هذا الرأي بشدة، واعتبره غير سديد، وذلك لأنه يمكن تأخير الحال على ناصبها حتى ولو كان فعلا متصرفا أو ضفة تشبهه، ثم شرح رأيه هذا ببيان المواضع التي ترد فيها الحال متأخرة، وأول هذه المواضع أن سرد العامل مقترنا بلام الابتداء، وثانيها أن يرد مقترنا بلام القسم، وثالثها أن يرد صلة لحرف مصدري، ورابعها أن يرد صلة لـ " ال " الموصولة[2].

ويمكن التمثيل للموضع الأول بقولنا: إني لأساعدك مسرورا، فكلمة " مسرورا " حال منصوبة وقد وردت متأخرة عن عاملها وهو الفعل " أساعدك " لأنه اقترن بلام الابتداء، ولو سلمنا بما ذهب إليه ابن مالك وابن عقيل لكان لزاما في هذه الجملة تقديم الحال باعتبار أن

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع نفسه، ج2، ص126.

[2]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج2، ص200.

عاملها فعل متصرف، وهذا ما رفضه الشيخ محيي الدين، أما الموضع الثاني فيمكن التمثيل له بقولنا: تالله لأقومن الليل خاشعا، فـ " خاشعا " حال منصوبة وردت متأخرة عن عاملها وهو الفعل " أقومن " لأنه سبق بلام القسم، وأما الموضع الثالث فيمكن التمثيل له بقولنا: إن لكم أن تصبروا محتسبين، فكلمة " محتسبين " حال منصوبة وقد تقدم عاملها " تصبروا " عليها؛ لأنه ورد صلة للحرف المصدري " أن "، ويمكن التمثيل للموضع الأخير بقولنا: أنت الصائم محتسبا، فكلمة " محتسبا " حال منصوبة، وقد وردت متأخرة عن عاملها (الصائم) لأنه ورد صلة لـ " ال " الموصولة، وعليه فإن هذه المواضع التي جاء بها الشيخ محيي الدين قد أزالت الغموض والإبهام عن المسألة، ذلك أن ما ذكره ابن مالك وتبعه فيه ابن عقيل أمر عام احتاج استثناء، وكل المواضع التي أوردها المحقق كان العامل فيها إما فعلا متصرفا أو صفة تشبهه ومع ذلك لم يصح ورودها متقدمة.

المبحث الثاني: الاجتهادات النحوية لمحي الدين عبد الحميد في ضوء التيسير النحوي:

1-إقران الشروح بالتحقيق في ضوء التيسير:

عمد الأستاذ محمد محيي الدين إلى تحقيق شرح ابن عقيل على غرار ما حققه من الكثير من المصنفات والكتب التراثية العربية. غير أن ما يتميز به تحقيقه وتشهد بذلك الكتب التي حققها، هو غزارة الشرح، وهذا أمر يمكن أن يكون إيجابيا بالنسبة لكتب النحو أي موضوع النحو، ويمكن أن يكون سلبيا؛ ذلك أن المطلوب في الدرس النحوي المعاصر أن يكون ميسرا ومبسطا ومختصرا، وربما كثرة المسائل والتفرعات في شرحه تجعل من مضمونه وموضوعه خلاف ذلك من اليسر والإيجاز؛ فإذا كان الجانب الكمي في الشرح يدل على التمكن من الموضوع، فهو من جهة أخرى، قد يزيد المسألة المعروضة من مسائل الكتاب تعقيدا آخرا.

يشير الأستاذ محيي الدين في مقدمة الجزء الثاني من منحة الجليل أنه يقصد بالإضافات الشارحة لمسائل النحو عند ابن مالك تعقيبا على شرح ابن عقيل، أنها على سبيل الإضافة، والإضافة تقدم أوجها أخرى لكل مسألة؛ إذ يقول: " فأعملت في تعليقاتي يد الإصلاح والزيادة والتهذيب، كما أعملت في أصله يد التصحيح والضبط والتحرير، وسيجد كل قارئ أثر ذلك واضحا إن شاء الله "[1].

ومن هذا المنطلق، يتسنى لنا تحديد مقاصد هذا الشرح النحوي -كما سبقنا عنوان المبحث-على هذا المنوال، إذ شرح الأستاذ كان جامعا بين الإضافة والتهذيب، وبين التصحيح والضبط والتحرير، وهنا نفرق بين ما كان من صميم عمل المحقق ووظيفته، وبين ما كان من عمل الشارح. وربما لم يكن يقصد بالإصلاح جانب أفكار النحو وآراء ابن عقيل، أي يقصد به ما احتاج فيه المخطوط من تنظيم. أما الزيادة والتهذيب، فدون شك أنها تختص بجانب مسائل النحو، وطبيعة الشروح. أما التصحيح والضبط والتحرير، فهي من أدوات ومقاصد

[1]- محمد محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل، ج3، ص03.

التحقيق عموما؛ لأن المخطوط قد يلحقه شيء من الغموض أو التحريف أو التصحيف، وكل هذا يتطلب من الشارح أن يبني منهج تحقيقه وشرحه على أسس صحيحة وثابتة، خاصة أن الأمر يتعلق بأشهر نظم نحوي من نحو العربية ألا وهو نظم ابن مالك.

وبناء على تلك المقاصد المحددة من التصحيح والضبط والتحرير، تنساق أهداف أخرى ومقاصد رئيسة وفرعية لازمت تعليقات المحقق محيي الدين على شروح ابن عقيل، ومنها ما كان يعمده من تصحيح النسخ، غير أن التصحيح في جهود التحقيق عنده ينحو منحيين: منحى التصحيح الشكلي لأي خطأ واقع في النسخة، وهو ما يصطلح عليه بالتصحيف، ومنحى التصحيح المعنوي لأي خطأ وقع في المعنى، وهو ما يصطلح عليه بالتحريف، وقد يكون هذا التصحيح علميا معرفيا، وقد يكون تصحيحا لما وقع سهوا أو ما تم إبطاله عمدا في النسخة.

على هذا الأساس، بيّن الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد مقاصد تحقيقه في مقدمة كتاب منحة الجليل من جزئه الأول، موضحا أن انطلاقته الوجدانية كانت حين أعجب القراء بما أتاه من شروح سابقة وأعمال أخرى؛ إذ يقول: " ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب، فإذا الكتاب يروق قراءه، وينال منهم الإعجاب كل الإعجاب، وإذا هم يطلبون إلي في إلحاح أن أعيد طبعه "[1].

غير أن محيي الدين لم يتسرع في تلبية طلب القراء إلا بعد التريث وإعادة النظر في كتابه، وذلك حتى يتمكن من استدراك ما وقع منه سهوا، ليصل إلى شرح تام يتسم بالدقة والضبط والوضوح والسهولة والتحسين، مما يجعل فهمه سهلا على القارئ.

لذلك كان الدافع الوجداني للمحقق أن يجعل من التحقيق والشرح عملا تاما على أكمل وجه، تيسيرا للقارئ، وإضافة علمية للدرس النحوي العربي. وعلى هذا الداعي والحافز،

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص6.

جاءت العناية العلمية الموضوعية حتى بلغ المحقق درجة من الرضا والاقتناع، حيث أشار إلى أنه نجح وتفوق في تصحيح وتهذيب شرح ابن عقيل. كما أشار إلى أن كتاب منحة الجليل قد بلغ درجة عالية من الإتقان والجودة التي تنفي الشك والريب عن القارئ مقارنة بالنسخ الأخرى التي لم تصل إلى الإتقان بالرغم من تعدد طبعها، ويكاد محيي الدين يجزم بأن نسخته فيها من التعبير الصحيح والبيان الكامل لتصير من خير الكتب التي دونت للقراء.

2-إعراب المحقّق للمسائل النحوية في ضوء التيسير:

على خلاف ما بينه من مقاصد وأوضحه في خارطة شرحه ومنهج تحقيقه للكتاب، يقدم الأستاذ محيي الدين عبد الحميد إضافة تجمع بين الغرابة من جهة والتفوق من جهة أخرى؛ إذ يقوم بإعراب شواهد ابن عقيل في شرحه، بل ينطلق منها، ثم يعمد إلى الحاشية أو الهامش للتعريف بالمسألة النحوية، وشرحها شرحا مستفيضا، وهذا يعكس تأثره بمنهج ومنوال القدامى، أو لقناعته أن الإعراب هو السبيل الأول للشرح، ما يجعله يعرب أبيات الناظم في الألفية، إلى جانب إعراب شواهد ابن عقيل التي يسوقها أثناء الشرح والتحليل.

إن التسليم بمناسبة هذا المنهج أو المنوال لمقاصد التحقيق والشرح، لا يمنع من التساؤل عن جدوى هذا الفعل وأثره في بسط مسائل النحو وشرح قواعده، وقد انبنت على هذا أغلبية مسائل كتاب منحة الجليل، وربما قد يكون هذا تعقيدا للمسألة بدل بيانها وإيضاحها، لأنه قد يشغل القارئ أو طالب العلم النحوي بهذا المسلك، فيبعده عن صميم ما جاء به النظم والشرح وشرح التحقيق على نحو سواء. ورغم أنه أوضح في مقدمة كتابه أن الإعراب في الشرح ليس على جميع المسائل، لكننا نلاحظ في متن كتابه أن أغلبية المسائل كانت مرفقة بالإعراب، إذ أشار بطريقة واضحة أنه التزم بإعراب أبيات ألفية ابن مالك، وحاول شرح شواهد الشارح ابن عقيل بطريقة وسطية تجمع بين الإيجاز والتفصيل. كما

أشار إلى أنه تطرق إلى بعض المسائل النحوية التي أغفلها الشارح، وذلك لإثراء كتابه بالمادة النحوية[1].

ولا شك من الدقة المنهجية في التأليف أن تتماثل الأهداف مع المحتوى، وأن لا تحجب الأهداف العامة الرئيسة الجهود أو المقاصد الفرعية في التحقيق، ويبقى الأمر نسبيا محل تقدير الشارح المحقق حسب الحاجة من كل فن يخوض فيه، أو مسألة تحتاج إلى شرحه للإتيان به بما يناسب القارئ أو الباحث.

وبقدر ما ننظر إلى إلحاق الإعراب بمسائل الشرح قبل عرض جملة من النماذج والشروح، نلتمس للأستاذ محيي الدين عذر قدسية الإعراب لدى النحاة الأوائل، ولا يحتاج هذا إلى إبانة أو دليل يوضحه، فالأصل في نظم ابن مالك أنه نظم إعراب، وشرح ابن عقيل هو شرح لتفصيلاته، خاصة أن النظم يتسم بالعموم ومحاولة جمع المسائل، وتوخي الأصول في ذلك قبل الفروع. أما الفروع، فتكون من عمل الشارح الأول، ثم المحقق المجد في الشرح، والمتمكن من التحقيق.

غير أن الإعراب كما أورده محيي الدين على كل مسألة لا يهدف إلى جمع المسائل الأصلية، أو ذكر فروعها، وإنما هو لازمة توحي بقوة التمكن من مادة النحو لديه، لدرجة أن يضاف على شرح المسألة إعراب النظم أو الشرح الذي صيغت به.

ولعل من المنهجية لو أدرج الأستاذ محيي الدين الإعراب في مصنف خاص، ويتفرع حينها إلى بسط مسائل النحو أكثر من إعرابها؛ فهو ليس من أدوات الشرح التعليمية، بل من أدواته التي تختص بالمتعلم المتمكن من علم النحو، علاوة على أن الإعراب في اللغة العربية لا ينتهي عند وجه واحد، والاختلافات كثيرة بين مدرستي البصرة والكوفة، فبأي وجه أعرب الأستاذ محيي الدين أبيات ومسائل الألفية، خاصة أنّ موضوع الاختلافات النحوية ماثلة في كتاب

[1]- ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص10.

منحة الجليل، فقد كان يتوقف عندها الأستاذ وسنعرض نماذج عنها في هذا الفصل الثاني، ونبين أنه لا يكتفي بعرض آراء نحاة المدرستين، بل كانت له شخصية مستقلة تمثلت في الإدلاء برأيه الخاص في المسألة النحوية.

وربما لو قام الأستاذ محيي الدين بإعراب الشواهد النقلية التي كان يسوقها للشرح، ويرجح بها المسألة تعقيبا على ابن عقيل (القرآن الكريم، الحديث الشريف، شعر العرب ونثرهم)، لكان هذا أولى من غيره، إذ إعراب الآية القرآنية أو الحديث النبوي أو البيت الشعري زيادة وإضافة لإعراب الشاهد حتما، يؤدي إلى وضوح الرؤية النحوية والمنهجية في كل وجه إعرابي، ومطابقة الشاهد له.

من النماذج الشاهدة على تمحل الشرح بوجود الإعراب، ما جاء في شرح إعراب الفعل المضارع؛ حيث يقول ابن مالك موجزا:

ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم، ك " نستعد " [1]

ولا شك أن البيت واضح المعنى، بيّن الدلالة في مفهومه النحوي، وهو أن المضارع يكون مرفوعا حال تجرده من أيّ ناصب أو جازم لتكون بذلك الحالة العامة التي يحكم بها على أحواله في نحو العربية، وقد شرح ابن عقيل هذه المسألة بشيء بسيط ويسير حين أشار إلى أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يسبق بأدوات النصب والجزم، ثم بيّن أن النحاة اختلفوا في السبب في رفعه، فذهب قوم إلى أنه مرفوع لأنه يشبه الاسم في موقعه، نحو: زيد يضرب، ف " يضرب " فعل مضارع وقع موقع الاسم " ضارب "، ولهذا السبب ورد مرفوعا. وذهب قوم إلى أنه مرفوع لتجرده من أي ناصب أو جازم، وهو الرأي الذي اختاره ابن مالك[2].

[1]- ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل ج4، ص3.

[2] ينظر: ابن عقيل: المصدر نفسه، ج2، ص3.

فلحد الآن المسألة واضحة، لكن الأستاذ محيي الدين عبد الحميد أضاف إعراب مفردات البيت بالتفصيل، والبيت متصدر بجملة أمرية " ارفع "، فاشتغل بهذا الإعراب عن صلب وجوهر تفسير علة رفع المضارع، هل بمشابهة الاسم أم بالتجرد، وكلاهما يسير الفهم على القارئ، ليضيف الإعراب تمحلا مشيرا إلى أن " ارفع " فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، و" مضارعا " مفعول به منصوب للفعل " ارفع "، و" إذا " ظرفية متضمنة معنى الشرط. ويُجرّد " فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازا تقديره " هو "، والجملة المتكونة من " يُجرّد " مع نائب فاعله في محل جر مضاف إليه؛ لأن إذا واقعة موقع المضاف. أما جواب شرطها، فهو محذوف، وتقدير الكلام: إذا يُجرّد فارفعه، و" من ناصب " جار ومجرور متعلقان بالفعل " يُجرد " الذي سبق ذكره، والواو حرف عطف، و" جازم " اسم معطوف مجرور، و" كتسعد " جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كتسعد[1].

كما أن من أساسيات وبديهيات الدرس النحوي أن تقترن الظاهرة النحوية بعدد من الأمثلة والشواهد والنماذج، وكان الأمر على خلاف ذلك، فلو كان الكلام في بيت الألفية السابق عن أحوال فعل الأمر، ثم أعرب المحقق فعل الأمر اللازم، لنظم ابن مالك مع كل مسألة نحوية، لكان الأمر جيدا ومنطقيا بانطلاقه من أقرب مثال عن فعل الأمر، لكن الإعراب هنا في موضوع الأمر، والشرح في مسألة رفع الفعل المضارع.

وقد تفطن ابن عقيل لهذا الجانب من ضرورة التنظيم، فاكتفى في ذكر باب نواصب الفعل المضارع بشرحها بعد أبيات الألفية:

وبلن انصبه وكي، كذا بأن لا بعد علم، والتي من بعد

فانصب بها، والرفع صحح واعتقد تخفيفها أنَّ، فهو

[1] - ينظر: محمد محي الدين، المرجع السابق، ج4، ص3.

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صُدّرت، والفعل بعد، موصلا

أو قبله اليمين، وانصب وارفعا إذا " إذن " من بعد عطف وقعا[1]

إذ قام بذكر حروف النصب مباشرة بعد الأبيات، وهي: لن وكي وأن وإذن، ثم قدم مثالا بسيطا على كل حرف على النحو الآتي: لن أضربَ، وجئت كي أتعلمَ، وأريد أن تقومَ، وإذن أكرمَك، ليشرح بعدها شروط نصب " إذن " بإيجاز، وأولها أن يكون الفعل دالا على المستقبل، وثانيها أن تكون في الصدارة، وثالثها ألا يفصل بينها وبين فعلها بفاصل، ثم قدّم مثالا يسهل فهم هذه الشروط، وهو أن يقال: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك[2].

ونلاحظ هنا كيف كان الترتيب والتنظيم لحالات نصب الفعل المضارع المشهورة في النحو العربي، وهذا هو النهج التيسيري والتعليمي الصحيح، والأقرب إلى ضبط وحصر الاستثناءات في قواعد عامة أو مطردة، مثل ما شرحه في شروط نصب " إذن "[3]. وبهذا يكون قد نهج نهجا قويما تعليميا مؤسسا على شرح المسائل شرحا وسطا بالتمثيل لها. أما الأستاذ محيي الدين، فقد أعرب كلمات الأبيات إعرابا مفصلا دون تطرق لنواصب الفعل المضارع ومن غير شرح أو تمثيل لها، والمقارنة بين ما عرضه ابن عقيل وبين ما قدمه محيي الدين، كفيلة بأن تقدم لمحة عامة عن ثغرة منهجية في الربط بين مقاصد التحقيق عند محيي الدين وكثرة الشرح للمسائل الواردة فيه.

خلاصة القول: لو نقرأ هذا الإعراب برؤية موضوعية، يمكن أن نقول بأن الشيخ محيي الدّين قد أعرب البيت ببراعة تظهر مقدرته النحوية، لكن الخروج بالشرح الوجيز الذي اعتمده ابن عقيل أوجز من ذكر الاستثناءات والجوانب التقديرية. وهذا ما تطرق إليه الكثير

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج4، ص3-5.

[2] ينظر: ابن عقيل: المصدر نفسه، ج4، ص 4.

[3] ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج4، ص 5.

من المعاصرين حين اقترحوا إعادة النظر في الإعراب بجعله واضحا مباشرا بعيدا عن الاستتار والغموض.

3-إطالة شرح المسائل النحوية في ضوء التيسير:

من ملاحظات الإضافات النحوية التي أوردها الشيخ محيي الدين، ما كان يطيل فيه شرحا للمسألة. ورغم أننا سنوليه العناية بالنقد المنهجي وفق منظور منهج ودعوة التيسير النحوي الحديثة، إلا أن إضافاته تصب في خانة مقاصد التحقيق التي قدمها في مقدمة كتابه. والمنطق أن الشرح يؤول إلى إفاضة الكلام وتفصيله، سواء كان ذلك بسرد الشواهد، أو بنقل كلام النحاة في المسألة، أو تصويب خطأ أو توجيه اختلاف كما أشار الأستاذ.

والنماذج على تلك الإضافات الإعرابية كثيرة جدا في الكتاب، إذ كان قليل الاختصار فيها، ميالا إلى التفصيل أكثر من الإيجاز. وربما مرد هذا إلى طابع النحو التعليمي من تبسيط المسألة على أكثر من صورة، ثم عرض الأمثلة والشواهد عليها من أوجه مختلفة وكثيرة، خاصة أن المدارس العربية سابقا تعتمد في برامجها النحوية على حفظ المتون على اختلافها، ومتون النحو العربية بصفة خاصة ومكثفة. ولا شك أن المحقق على دراية بهذا الأمر قبل أن يكون محققا أو شارحا، وهذا ما يعطيه متانة علمية أكثر، وحصانة منهجية، ويسرا في التعامل مع المسألة أكثر من غيره وأقرانه.

وفي هذا السياق، تتضح الاختلافات في مقاصد التحقيق بين مخطوطات التاريخ وغيرها، والتي تعتمد على فهم السياقات التاريخية، والمقارنة بين النسخ أحيانا كثيرة من حيث الزمان والشكل. أما تحقيق كتب ومراجع العلوم الآلية كالنحو، فيعتمد على دربة المحقق على إضافة شروحه الوافية للمسألة، لذلك كان من المنطقي أن يصف الأستاذ نسخته بأنها بلغت درجة من النضج والتمام والإتقان، وهو على دراية بصعوبة تحقيق هذا النوع من المصنفات العلمية، وإن عرض مسألة أو اثنتين فيما سيأتي من هذا المقصد المنهجي عند

المحقق، لا يعدو أن يكون إعادة نظر في علاقة الإضافات النحوية عند المحقق، وقد أظهر ما سبق من الأطروحة مسائل كثيرة عنه.

وغير بعيد عن المثال السابق الذي سقناه في بيان علاقة إعراب الأستاذ المحقق محيي الدين عبد الحميد لأبيات النظم قبل مسألة شرحها وبسطها، نعود للمثال لنتتبع طبيعة الإضافة في استشهاده بالقرآن الكريم، وقد أورد شارحا تعقيبا على ابن عقيل فيما ذهب إليه في مسألة " أن " التي تقع بعد الفعل " علم " وما يشبهه من أفعال اليقين، أنه يجب رفع الفعل بعدها، شرط أن تكون خفيفة من الثقيلة، فأضاف المحقق آية من الذكر الحكيم كحجة قوية على صحة هذه المسألة، وذلك في قوله تعالى: " لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ " عند من قرأ الفعل " يتمُّ " بالرّفع[1].

فذكر الاستثناءات هنا في مسألة ورد فيها الخلاف النحوي في تفسير عاملها ومسببها كالخلاف في علة رفع المضارع هل كونه واقع موقع الاسم أم لتجرده من عوامل النصب أو الجزم وغيرها، حتما سيزيد المسألة تشتتا، خاصة أن الأستاذ يقدم الشواهد في استثناء، وهذا الأمر شائع في النحو العربي، وليس بأمر جديد، وربما مرده إلى اختلاف اللهجات لا إلى اختلاف الأوجه الإعرابية في المسألة الواحدة.

وكمثال ثان في طبيعة هذه الإضافات الإعرابية، ما أضافه محيي الدين على شرح ابن عقيل في مسألة حذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، حين استشهد بقول الأعشى ميمون بن قيس:

فإمّا تَرَيْنني وَلِي لِمّةٌ فإنّ الحوادث أَوْدى بها[2]

[1] ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص 309.

[2] ينظر: محمد محيي الدين: المرجع السابق، ج1، ص 300.

فكلمة الحوادث مؤنثة، وقد أسند إليها فعل مجرد من تاء التأنيث، وهو " أودى "، وهذا البيت الشعري الذي قدمه محيي الدين كإضافة لما أورده ابن عقيل هو سعي منه إلى تعزيز وإثبات صحة هذه المسألة النحوية.

ومما نلحظه من جانب الكم، أن الشروح على هامش كل مسألة من مسائل ابن عقيل متوسطة من حيث الحجم، فلا هي بالمختصرة تماما، ولا بالمطولة كثيرا، وهذا ما يبدو بوضوح، أما الأستاذ محيي الدين فلا نكاد نجد في كتابه سمة الاختصار التي هي موجودة عند ابن عقيل، وقد لا يتجاوز ابن عقيل أسطر قلائل لشرح البيت من النظم، فيقابله الأستاذ بضعف ذلك أو أكثر، قصد إزالة الغموض والإبهام، للوصول إلى بسط المسألة وفهمها، خاصة تلك المسائل الخلافية والتي قد يؤول فيها الشرح إلى جانب من التأويل والغموض بعيدا عن السطحية والمباشرة، ما يجعله يبتعد عن هدفه المتمثل في تيسير النحو للقارئ.

وإن دل هذا الكم من الشروح على شيء، فإنما يدل على شدة تعمق الأستاذ محيي الدين في مسائل النحو العربي، وعلى دقة تحقيقه وعلى حرصه الشديد، بغض النظر عن كونه أجاد في هذا منهجيا في التعامل مع شرح ابن عقيل، أو جانب في ذلك الصواب، فليس من اليسير أن تعرض لكل مسألة يعرضها الشارح تعقيبا على ابن مالك وتتبعها بالإعراب والشروح والإضافات بتلك الطريقة، حتى أن الكتاب صار يبدو وكأنه كتاب شرح وليس تحقيق.

وإن القارئ لكتاب منحة الجليل " يكتشف من أوّل وهلة كثرة الاستطراد فيه؛ فمحيي الدّين أبدع في شرحه، وأكثر من الاستشهادِ والتمثيل، ولم يترك لفظا إلّا شرحه، ولا عبارة إلّا نَقَّحَهَا، سواء كانت في نصّ الشّارح أم في شواهده، أم ممّا ورد في شواهده نفسها.

من النماذج على هذا، نحو ما أورده " ابن عقيل " من أنّ اسم الإشارة " أولئك " قد ترد لغير العاقل واستشهد بقول الشّاعر[1]:

[1] ابن عقيل: مرجع سابق، ج1، ص 108.

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أُولَئِكَ الْأَيَامِ

وقد فصل محي الدّين الكلام عن هذا البيت، وأورد معاني مفرداته، فذكر أولا: أن " ذمّ" فعل أمر من " الذّم "، ثم عرض لحركات الميم وأنه يجوز تحريكها بإحدى الحركات الثّلاث معللا ذلك في كل مرة: فيجوز الكسر؛ لأنّه الأصل في التّخلّص من التقاءِ السّاكنين، والفتح للتّخفيف؛ لأنّ الفتحة أخفّ الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضّم؛ لإتباع حركة الذّال، ثم نبه على أن هذا الوجه أضعف تلك الوجوه. ثم عرض لكلمة " المنازل " وذكر أنّها جمع " منزل"، أو " منزلة "، وهو محلّ النّزول، ثمّ نبّه على الرّاجح عنده، وأنّها هنا جمع " منزلة "؛ وعلل ذلك بأنّه يقول فيما بعد: " منزلة اللِّوَى " واللّوى -بكسر اللام مقصورًا -موضع بِعَيْنِهِ. أما كلمة " العيش "، فذكر أنّ الشاعر أراد به الحياة[1].

ثمّ قدّم شرحا لمعنى البيت الشّعري بقوله: " ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرَّة، وذمّ أيّام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيّام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة "[2].

ويهدف محيي الدّين من خلال الاستطراد إلى الخروج بالدّرس النّحوي، إلى علوم ومعارف أخرى؛ وهذا ما يعكس غزارة علمه، وسعة ثقافته اللّغوية، ومعرفته بعلوم العربيّة، ولبين أن علوم اللغة مترابطة لا انفكاك لبعضها عن بعض؛ فإن معرفة معنى الشاهد له أهمية كبرى في معرفة إعرابه.

كما يَعُدُّ كثير من النحاة المعاصرين هذا الجانب الكمي من الشروح مستحقا لأن يكون كتبا نحوية مستقلة، وهذا ما يصدق على كتاب منحة الجليل، لأنه حسب محمد رجب البيومي يتجاوز أن يكون تحقيقا، باعتباره كتاب متميزا مثل ما حققه الأستاذ شكري والأستاذ عبد السلام هارون، فتعليقات الشيخ محيي الدين كان لها النصيب الأكبر في هامش شرح

[1] ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ج1، ص 108.

[2] ينظر: محيي الدّين عبد الحميد، المرجع نفسه، ج1، ص 108.

ابن عقيل؛ إذ كانت تأخذ نصف الصفحة أو أكثر[1]، وله إضافات نحوية متميزة، واجتهادات جبارة، إلى جانب كونه قدم للقارئ تحقيقا متميزا بالدقة غزيرا بالمادة النحوية، وهذا أمر يحسب له من جهة، لكن ربما نتساءل عن طبيعة هذه الإضافات والاجتهادات من جهة أخرى.

فمقاصد الإضافات التي رافقت تحقيق الأستاذ محيي الدين للكتاب عموما، ورغم أنه أفصح عنها كما أشرنا وتتبعنا، إلا أنها تتلخص في ثلاث مقاصد، وهي التحقيق والشرح، وإضافة التعليقات للترجيح بين مسألتين من أوجه النحو؛ فبين تلك المقاصد الثلاث، لزم الإطناب الشرح عند الأستاذ محيي الدين، مع تفاوت درجة حضور كل منها لكل مسألة؛ فالأستاذ يسعى من خلال الإسهاب في الشروحات والإعراب إلى تقديم مادة نحوية غزيرة للقارئ.

غير أن اجتماع هذه الآليات والسياقات المعرفية في الشرح، لم يؤد إلى التيسير بالشكل المطلوب، وهذا أمر منطقي وطبيعي أن الأستاذ لا يكون كذلك حين يعرض المسائل الخلافية خاصة مع كثرتها في الدرس النحوي العربي، إضافة إلى كونها لا تشكل أيّ نقيض بين المسألة وما يعارضها، ولا تشكل ثنائية صواب/خطأ، ذلك أنّ المنظور الحديث للنحو أنه ناتج عن اختلاف لهجات، وما كان من اختلاف اللهجات؛ فهو صحيح مع كل لهجة وقوم، ودليله اختلاف القراءات القرآنية في الأوجه النحوية والإعرابية، وهي كثيرة كذلك في القرآن الكريم.

من هنا، فإن شروح الأستاذ وتحقيقاته للكتاب، كانت أجدر بأن تكون في مصنفين، يكون الأول تحقيقا ينتهي عنده الأستاذ من ضبط النسخة وبعض التصويبات، والمصنف الثاني يكون خاصا بشرح المسائل النحوية، والاستشهاد لها، وترجيح المسائل النحوية، فيكون الكتاب أو المصنف الأول تحقيقا وحفظا للنسخة، ويكون الثاني مؤلفا أو مولودا نحويا عربيا

[1] ينظر: محمد رجب بيومي: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، الدار الشامية، ط1، بيروت: 1995، ج2، ص 138.

جديدا يعنى بالشواهد في شرح الألفية. ولعل هذا يكون أسلم منهجيا، وأقرب إلى التيسير النحوي الذي سنتحدث عنه في المبحث الثاني من الفصل.

4-خصائص لغة شرح المحقّق في ضوء التيسير:

تشير أدبيات التنظير العلمي والمنهجي إلى مجموعة من الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في الكتابة لتبلغ درجة من العلمية. ويعود هذا إلى مقاصد وغايات كثيرة، منها مناسبة طبيعة الكتابة لمقام العلم ولموضوعه، ومنها اللغة النحوية والتي أولا لا شك أنها تحتاج إلى سمات خاصة من الدقة والعمق في الطرح وغيرها. ومن هذا المنطلق، نحدد بعض المعايير التي ننقد بها لغة الشرح النحوي في كتاب محيي الدين عبد الجليل.

مما يفيد اختيار الكتاب أو المدونة في هذا المبحث من دراستنا، أنّه يمثل مقارنة بين لغة القدامى ولغة المحدثين في شرح النحو؛ فينوب عن الأولين النحوي المشهور " ابن عقيل" صاحب شرح الألفية، وينوب عن المتأخرين من علماء النحو العربي الأستاذ محيي الدين، فتكون بذلك دراستنا بمثابة الحكم على الشرح للشرح، واتجاه تيسيره؛ فهل نقل محيي الدين مسائل النحو من التعقيد والغموض إلى السهولة والتيسير، أم عكس ذلك؟ وهذا طبعا يتحدد من خلال اللغة العلمية والوقوف على جزئياتها من حيث طبيعة التراكيب، ومن حيث أدوات الحجاج، وكذلك المصطلحات، وقد أشرنا لهذا في مقدمة الفصل.

كما أن معرفة أحوال الكتابة النحوية كنمط من اللغة العلمية في مجال شائك متشعب كالنحو، من شأنه تقديم صورة عن نمط التفكير النحوي وطبيعة التيسير المعاصر، ومعرفة مدى تناسبه مع ما تدعو له الحركة التيسيرية العربية، خاصة أنّ لها علاقة متينة بالتعليمية وتعليمية النحو العربي، خصوصا من حيث تيسير لغة وصياغة القاعدة في الدرس النحوي، وكذلك منهج اختيار وعرض النماذج والشواهد والتعليق عليها.

من هنا تتجلى أهمية لغة النحو من جهة، وأهمية إلحاقها بالشرح المناسب الذي يمكن القارئ والمتعلم من الوصول إلى أعلى ملكة نحوية. ورغم صعوبة النظم في مثل هذه المواضع، إلا أننا نحاول تقديم الملامح والسمات العامة لشرح محيي الدين عبد الحميد.

وليس من اليسير نقد أستاذ ومحقق جليل في قامة وعلم الشيخ والنحوي محيي الدين عبد الجليل، ولكن نتخذ لهذه الصفحات مبررا أن منظور الأستاذ كان من باب التحقيق والشرح أكثر، ومنظورنا حداثي من جانب ما دعت له حركة تيسير النحو العربي، والتي لم يتحرج بعض روادها في أن الكثير من المسائل ليس من الضرورة بمكان أن تدرج في مناهج ومستويات تعلم اللغة العربية؛ بل أكثر من ذلك، فكثير من أئمة النحو ينصحون ويوجهون إلى أن تؤخذ توخيا للنشر متون أخرى غير الألفية كالأجرومية وغيرها نظرا لتيسيرها، وكذلك ربما شروح أخرى للألفية أبسط من شرح ابن عقيل، لذلك فإن اختلاف الهدف في دراستنا مع مقاصد محيي الدين تكون تداعيا لهذا المبحث مع محاولتنا توخي موضوعية الطرح ما أمكن.

كما يمكن أن يكون من الموضوعي التماس أعذار علمية لكتابة ولغة محيي الدين ومن عاصره تبعا للسياق الزماني، ومعلوم أن اللسانيات لم تصل الوطن العربي بشكل واضح حينها، كما أن دعوة التيسير النحوي ظهرت بشكل جلي بعد منتصف القرن الماضي، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول من الأطروحة، فقد كانت الكتابات النحوية زمن الأستاذ محيي الدين تهتم بهذا النمط من الاستدلال والشرح، وكانت اللغة النحوية تبعا لذلك سليقة لدى المشتغلين بالنحو، بل كان لا يعد نحويا من لا يفقه إعراب المسائل النحوية، ولا يدرك آراء النحاة واختلافاتهم بين المدارس النحوية، والدليل على هذا اشتهار وذيوع عدد كبير من المصنفات في إعراب القرآن الكريم لدى المشارقة بمصر على وجه الخصوص.

من هنا فإن دراسة الأسلوب أو اللغة التي جاء بها شرح الأستاذ محيي الدين، لابد أن تتدرج من مراعاة سياقها المعرفي التي ولدت فيه، إلى ما يجب أن تكون عليه لغة النحو

المعاصر، فتكون الدراسة أشبه بالموازنة خاصة من جوانب حجاجية هذه اللغة، وكذلك طبيعة بنيتها وتراكيبها، وكذلك معرفة أحوال متلقي هذا العلم، سواء من جانب التحقيق لشرح ابن عقيل عموما، أو من جانب البحث في أي مسألة من مسائل النحو العربي.

ونتيجة غموض لغة النحو ومادته إذن، كان لازما على كل شارح أن يؤسس شرحه على توخي البساطة واليسر في اللغة التي يعمدها في شرحه وتبسيطه، خاصة أن النحو العربي استغلق في كثير من مدوناته على مر عصوره وتاريخ البحث فيه، فلا نكاد نجد مؤلفا نحويا إلا وكان عصي الصياغة، عميق الطرح، بعيد التأمل، وهذه محمدة في التراث العربي، غير أنها بالمقابل أورثت ما هو ملاحظ من عزوف طالب العلم اليوم عن هذه المادة ضمن مختلف الأطوار التعليمية، وكأن النحو أصبح رياضيات، أو مادة تقنية لا تلامس أية جوانب فنية أو اجتهادية في اللغة، خاصة أن اللغة العربية-كما هو معروف-لغة جمالية بلاغية مرنة بفنون القول وأنماط الأساليب.

وإذا كان من المنطق تقديم التبرير العلمي في الحكم على لغة الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد، أو اللغة الواصفة للنحو العربي الموصوف بأنه غير يسير بصفة عامة، وأن متن ابن مالك من أصعب المتون خلاف غيره كالأجرومية ونحوها مما كان مختصرا موجزا، فإنه بالمقابل كان من المفترض أن يستحضر الشارح أو المحقق لأي كتاب نحوي تراثي ما عليه مستوى استيعاب النحو اليوم لدى الباحث العربي؛ فلا يقتصر بذلك شرح القواعد تلخيصا أو تعميما، أو تطبيقا على التركيز على محتواها بدل طريقة عرضها في الدرس، وربما هذا ما ذهب إليه الأستاذ عبد الحميد من جعل لغته النحوية من مستوى الأولين. ولربما أصبحت هذه السمة ضربا من التعقيد لما لا يناسب منهجها مع السمات والشروط المنهجية للغة العلم التي يجب أن تكون خالية من التعقيد وألفاظها مباشرة[1]، خاصة أن المواضع والمسائل هنا

[1] ينظر: موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، د ط، د ت، ص 45

تحتاج إلى دقة كبيرة لفهمها من لدن القارئ أو الباحث المبتدئ، وما يزيد هذا التيسير في لغة الشرح عموما هو وظيفة العلم، فالعلم لا يؤدي وظيفته بعيدا عن تيسير ووضوح الأسلوب الذي كتب به.

وصحيح أن اللغة العلمية تعنى بسمات خاصة من جانب المفردات ومنها أن تكون حقيقية لا تقبل أي جانب تأويلي أو غموض، كما تشير فيها الكلمة إلى معنى واحد ظاهر غير خفي[1]، وهذا جانب يحتاج إلى دراسة مستقلة، فإنه بالمقابل تعنى لغة العلم أكثر بطبيعة التراكيب، والتي تظهر فيها خصائص الكاتب أو المؤلف أو الناظم أو الشارح أو المحقق على اختلاف مجالات المعرفة العلمية، وهذا ما يمكن إدراجه ضمن الأسلوب، والذي من خصائصه كما يذكر الأسلوبيون خاصيتي التميز والثبات، بل لذلك قيل: " الأسلوب هو الرجل "[2]، ومنه فإننا نميّز بين أساليب وتراكيب خاصة بلغة النحو في المدونة التي بين أيدينا.

من خلال هذه الخاصية في الأسلوب، يمكن أن نقدم تفسيرا لطبيعة تمايز واختلاف لغة النظم عند ابن مالك، ولغة الشرح عند ابن عقيل، ولغة التحقيق والشرح والاجتهادات عند محيي الدين، لنجد أن محيي الدين وكأنه بصياغته وتراكيبه هذه، يعيد الدرس النحوي وكل مسألة من مسائله إلى مرحلة الحجاج والجدال، وهذا يخالف أسلوب النظم عند ابن مالك الذي أسسه بناء على نمط من الاختصار، وأسلوب من الإيجاز والخفة التعليمية، وكذلك ابن عقيل، الأخير الذي كأنه يقصد حين يشرح المسألة أن لا ترجع إلى نقطة الخلاف والتعقيد الذي كانت عليه.

ومن خلال هذه القراءة الأسلوبية والنفسية لذهنية كل من الناظم والشارح والمحقق أيضا، نقدم حكما بالملاحظة لكثير من المسائل أن المحقق محيي الدين عبد الحميد يميل أكثر إلى المنطق، وإلى آليات الحجاج، وإلى كثرة الاستشهاد بالشواهد على اختلافها، وإلى

[1] ينظر: موريس أنجرس: المرجع نفسه، ص47.

[2] ينظر: فيلي ساندرس، نحو نظرية أسلوبية لسانية، تر: خالد محمود جمعة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003، ص29.

التفصيل أكثر من الإيجاز والاختصار، ولهذا يمكن القول بأن لغته علمية، وأسلوبه مفصل بغض النظر عن مدى تحقيقه مبدأ الإيجاز، لكن من جهة أخرى يعدّ استحضاره وتقديمه للشاهد القرآني على غيره-وهذا طبيعي-مؤشرا على أن هذه اللغة أو حجاجيتها تميل الاستدلال القياسي أكثر من الاجتهادي والفلسفي، خاصة أن الشاهد القرآني عند القدامى أحيانا يكون ردا على المبطلين، عكس المحدثين الذين تكون استشهاداتهم القرآنية نحوية وتعليمية أكثر من غيرها.

ومن الجوانب العلمية المتعلقة بنقد لغة التخصص في أيّ مجال جانب المصطلحات. ومعلوم أن المصطلحات مفتاح كل علم، وقد شكل الموضوع مشكلة منهجية ومعرفية في كثير من علوم اللغة الحديثة منها خاصة، أو تلك التي امتزج فيها التراث بالحداثة بصلة أوضح كالبلاغة والحجاج والتداولية وغيرها، إلا أنه في دراستنا هذه لا تثير مشكلة المصطلح جدلا كبيرا، وربما كان هذا نتيجة وضوح الدرس النحوي العربي في جانب اصطلاحاته من سماع وقياس وعلة وعامل وغيرها، أو ربما أن الأمر في علوم أخرى من العربية كان نتيجة ما جاء من حداثة، إضافة لهذا، فالمؤكد أن تقيد الأستاذ بجانب التحقيق والشرح، جعله لم يخرج عن هذا الإطار الاصطلاحي الذي يحاكي فيه النظم، وما جاء عن ابن عقيل.

ومن جهة أخرى، فإن قضية المصطلح لا تشكل مشكلة منهجية باعتبار وضوح المعنى، خاصة أن النحو العربي لم يشكل في تعقيده وصعوبة لغته من جانب المصطلح ما شكلته اللسانيات مثلا وغيرها مما احتاجت له مصطلحاتها من ترجمة وتعريب كونها تتبع علوما أعجمية في نشأتها، من هنا لا يمكن اعتبار اللغة الشارحة عند الأستاذ محيي الدين بحاجة إلى شرح أو معاجم لغة متخصصة، مادام أنه من خلال الملاحظة لا يخرج عن النظام الاصطلاحي العربي على عمومه. وإذا أردنا اعتبار بعض اللوازم الإفرادية في لغة الشرح عند الأستاذ منظومة اصطلاحية تختص به، سقنا لذلك بعض النماذج، ومنها: " اعلم، الصواب في المسألة، الشاهد فيه ".

كما اصطنع لشروحه ثلاث مصطلحات في شكل عناصر مع كل مسألة يشرحها وهي: اللغة، المعنى، الإعراب، ويقصد باللغة شرح الجوانب المتعلقة بلغة وألفاظ النظم أو شرح ابن عقيل، أو الشواهد المستخدمة، ويقصد بالمعنى شرح ما في المسألة من جدل نحوي ومطابقة الشاهد وغيرها، وأما الإعراب فقد تطرقنا إليه سابقا أنه يعرب كلام ابن مالك وابن عقيل، وتلك منظومة اصطلاحية مصغرة من منظومة الاصطلاح النحوي عامة.

وخلاصة الكلام أن يُقال: إنّ اللّغة التي اعتمدها الشّيخ محيي الدّين لغة تعليميّة يسيرة مفهومة؛ لأنّه يهدف من خلالها إلى شرح كلّ ما ورد في شرح ابن عقيل شرحا مستفِيضًا، بألفاظ سهلة، وعبارات دقيقة واضحة، ومعلومات خصبة تفيد القارئ وتزيده ثقافة.

5-مراعاة المحقق لمستوى القارئ أو متلقي النحو في ضوء التيسير:

من المنطقي والمنهجي في الكتابات العلمية عامة أن يراعي الباحث أو المؤلف طبيعة القارئ أو مستهلك العلم إن جاز الوصف، خاصة بالنسبة للدرس النحوي في مواضع التعليمية عموما، أو النحو العربي خصوصا لتشعبه وصعوبة مسائله. ولا يتعلق الأمر بالتنظير النحوي الذي يخضع للمعيارية والموضوعية -وقد أفاض فيه الأولون تنظيرا دقيقا ولا يخفى هذا على باحث أو دارس أو مؤرخ لهذا التراث النّحوي الزّاخر من حيث اللغة والقواعد والشواهد-وإنما الأمر هنا متعلق بجانب الشرح، وطبيعة الشرح أو التعليق المرافق للتحقيق يجب أن يكون بسيطا يتوخى أقصى درجات التيسير والإيجاز ما أمكن.

وقبل أن نتتبع هذه الميزة في إضافات وشروح الأستاذ محيي الدين لشروح ابن عقيل للألفية، كان لزاما أن نقر بما تشير إليه الكثير من الدراسات النحوية الحديثة والتي قد لا تحتاج منا إلى إثبات هذا بعرض بعضها، ذلك أن الأمر أصبح ملاحظا ومن المتفق عليه في نقد تعليمية النحو العربي حديثا، أنه لا يراعي مستويات المتعلمين من حيث صياغة القاعدة أو عرض الشواهد؛ لأن المحتوى ثابت بكونه من مستويات العربية المستنبطة منها؛ فلا يمكن تغييره إلا بشيء من الاختصار أو التصحيح أو الإضافة.

من هنا، فإن أيّ شرح نحوي حديث يجب أن ينطلق من هذه الحتمية العلمية المعاصرة من مراعاة حال القارئ وطبيعة متلقي النحو. وإذا تتبعنا هذه الخاصية عند الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل، وجدناه يستحضر هذا في مقدمة كتابه، -وهو العارف بأحوال دارسي اللغة العربية في عصره -؛ إذ تحدث عن انعدام الرغبة لديهم في تعلم ومعرفة علوم العربية باستثناء فئة قليلة منهم. ويرجع السبب في هذا إلى ذهاب مدنيتهم، وضعف الأمة العربية التي صارت الغلبة لغيرها بعد ما كانت لها[1].

ولمراعاة أحوال متلقي العلم أو الدرس النحوي هنا، لابد أن تكون اللغة النحوية الواصفة لغة بسيطة إلى أبعد الحدود. وما نلحظه عند الأستاذ أنه كان في أغلب المسائل يجاري الناظم (ابن مالك)، والشارح (ابن عقيل)؛ فلا ينزل بلغته منزلة الدارس العربي المعاصر الذي استعصى عليه شرح ابن عقيل بعد نظم ابن مالك الذي لا شك أنه مستغلق، ولو لم يكن كذلك، لما جاءت فيه شروح كثيرة للعديد من النحاة قديما وحديثا. وربما لم تكن هذه المجاراة تعمدا من الأستاذ؛ بل كانت نتيجة انشغاله بالتخريجات النحوية خلاف ما لزم منهجيا من التوفيق بين الأمرين، وليس هو بالصعب على أستاذ متمكن نحويا بامتياز في قامة ومقام الأستاذ محيي الدين.

وحين ننظر في هذا المنحى العلمي النحوي والمنهجي من حيث لغة النحو، ونتتبع هذا عبر فترات زمنية ما، نجد أن النحو العربي ينحو منحى دائريا؛ حيث انطلق من استنباط القاعدة سماعا وقياسا وتعليلا، ثم تأصيلا لها، ثم نظما، ثم شرحا للنظم، ثم شرحا لشرح الشرح، فيكون بذلك الشرح الذي عند محيي الدين إعادة نظر في القواعد، ثم الشواهد والتي يظل يقدمها مع كل مسألة، وهذا ما يبعد كثيرا من المسائل عن جانب التيسير وما تدعو إليه التوجهات النحوية المعاصرة؛ فهل نُسَلّمُ بما قاله البعض بشأن تبسيط النحو، أم نطالب

[1] ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص 10.

كل محقق وشارح لمنظومات ومتون ومصنفات الأولين أن يراعي فيها السياق الراهن لحال متلقي النحو من باحثي ومتعلمي اللغة العربية؟

وتزيد هذه الحتمية اليوم، خاصة أن الفئة الأخيرة أكثر هشاشة نحوية، وقد يكونوا من ضعاف المستوى أو من أصحاب الأطوار الدنيا بالمدرسة العربية، فرغم أنهم لا يتعاملون مع هذه المصادر النحوية مباشرة، إلا أنهم يحتاجون إليها في مسائل معينة خاصة في مرحلة الثانوية أو الجامعة، وربما هذا سبب النفور والعزوف عن الدرس النحوي من هذه المصادر، لذا حصلت القطيعة وزادت الفجوة بين أهل العربية، وأمهات الكتب والمصنفات فيها، والتي هي هوية وثقافة قبل أن تكون علما ونحوا.

المبحث الثالث: الاجتهادات النحوية لمحي الدين في ضوء اللسانيات الحديثة:

قد يبدو الأمر في الوهلة الأولى من قراءة عنوان المبحث، أن قراءة شرح محيي الدين لشرح ابن عقيل للألفية لا يستوي على منهج محدد إذا ما تم إسقاطه وفق رؤية حداثية من منظور ووجهة نظر اللسانيات المعاصرة وما دعت له، وما أتت به من مناهج لفهم الظاهرة اللغوية بصفة عامة، وفهم اللغات من خلال بنية كل منها بصفة خاصة، غير أنّ الفهم الدقيق لما جاءت به الأخيرة على اختلاف مدارسها وتياراتها، يمكن إسقاطه واستثماره في فهم شروح النحو العربي، وما يجب أن تكون عليه من محددات منهجية في سبيل أن يقدم نظرية لفقه العربية وبنيتها، ومن ثمّ صياغة قواعد وأسس عامة لتيسير تعليمها ومعالجتها حاسوبيا، وصناعة معاجم وتطبيقات خاصة بها عبر الذكاء الاصطناعي، ذلك فإن فهم اللغة ومعرفة نحوها وبنيتها، سبيل قوي لتعميمها بصفة عامة.

ومعلوم أن اللسانيات تنهض على منهجين بارزين؛ المنهج الوصفي للسانيات الوصفية، والتي ارتكزت على فهم اللغات من خلال السماع وتفسير اكتسابها من خلال النظرة الآلية والسلوكية؛ أي من خلال التكرار والتقليد والحفظ، والمنهج التحليلي العرفاني للسانيات التوليدية التحويلية، والتي ارتكزت على فهم اللغات من خلال أبنيتها الداخلية الكامنة، وتفسير اكتسابها بعامل الفطرة والذكاء والتجدد والكفاءات. من هنا، تكون معرفة نحو اللغة وفهمه واستنباطه، أمرا جدلا من حيث أهدافه وطريقة الحصول عليه، وعلى نظرية شاملة يحتكم إليها.

من خلال الإشارة إلى اتجاهي اللسانيات، يمكننا وضع شروح محيي الدين عبد الحميد في هذا الميزان النقدي المؤسس على تباين الرؤية اللسانية للغة، ولا يقتصر الأمر على اللغة العربية فحسب، بل على جميع اللغات دون استثناء، فما كان من أدلة النقل والسماع في شرح الأستاذ؛ فهو يوافق الاتجاه الوصفي في اللسانيات، وما كان من أدلة التعليل والاستنباط والعقل؛ فهو يوافق الاتجاه العقلي اللساني، وهذا من خلال عرض نماذج موجزة

لمسائل مختلفة من النحو، خاصة تلك المسائل الشائكة، والتي تخرج تفسيراتها من النظر إلى البنية العامة والظاهرة كالرفع والنصب للفاعل والمفعول على الترتيب، إلى النظر في البنية الداخلية؛ كالقول بأن الفاعل ليس دائما من قام بالفعل، نحو: مات الرجل، ومنه فإن رفع الفاعل لا يرجع إلى وظيفته في القيام بالفعل، وإنما يتعلق الأمر برتبته، وهذا لإعطاء بعد شمولي للمسألة حتى تصلح أن تكون قاعدة عامة.

كما تفيد قراءة النحو العربي بهذه الرؤية الحداثية في فهم مسائله الخلافية، وهل تحتكم اللغة إلى مبدأ السلوكية أم إلى مبدأ الفطرية؟ أي هل نفسر اختلاف القواعد إلى ملمح اعتباطي لا تتدخل فيه تلك الاختلافات في صناعة المعنى أم إلى مبدأ وظيفي وفطري له علاقة بالتجديد والتوليد والتحويل حسب سياقات الاستخدام ووظيفة الخطاب، وبالتالي يكون ما جاء من اختلافات نحوية مرده إلى اختلاف البيئة ومصدر الخطاب، ودرجة صاحبه من الفصاحة والبلاغة، وهذا يجعلنا لا نحتاج إلى قاعدة واحدة للمسألة النحوية تؤخذ بالقياس، إنما نحتاج إلى فهم خاصية التحول والتجديد التي ينتج عنها الاختلاف بين أن تكون منصوبة تارة ومرفوعة تارة أخرى، وهذا نماذجه كثيرة في القرآن الكريم بين القراءة أو الرواية والأخرى.

ومما لا يخفى علينا، أن هذه الرؤية لم يعمدها الشارحون للنحو العربي قديما، وربما حتى حديثا؛ فهم في ذلك يتبعون مبدأ تيسير الغامض منه، وكذلك محاولة ترجيح مسائل الخلاف فيه، أو الجمع بينها على مقاربة واحدة في أغلب ورودها بالجملة العربية؛ فمن خلال هذا التأسيس، نعرض بعض مسائل الشرح التي عقب الأستاذ محيي الدين عليها على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه يمكن إسقاط الاختلاف بين الآراء النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة في كتاب منحة الجليل على اختلاف اللسانيات بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي العقلي، شرط ألا يجتمع في المسائل على اختلافها، رأيان أو اتجاهان معا، وذلك حتى

لا يحدث الجمع بين الشيء ونقيضه، وربما هذا يحتاج منا إلى تفصيل وشرح لما جاءت به اللسانيات الحديثة في النظر للغة وتركيبتها وبنيتها داخل الدماغ واللسان البشري.

وصحيح أن اللسانيات -ولا شك في هذا وكما تجمع المراجع-أنها تصنف إلى مدارس تجتمع على اتجاهين بارزين؛ اللسانيات الأوروبية الوصفية، واللسانيات الأمريكية التحليلية التوليدية التحويلية، تضاف إليها تفرعات المدارس الأخرى كالنسقية والوظيفية، والتي تأتي وسطا في الاشتغال، إما على الوصفية كالنسقية الرياضية، مثل مدرسة كوبنهاجن، أو على التحليل الوظيفي، وكلها تعنى بالظاهرة اللغوية ومحاولة فهمها، وفهم بنيتها الداخلية من خلال مناهجها وخلفياتها الفلسفية والمعرفية.

وما نقوم به هنا في المبحث، ليس من قبيل المقارنة بين انقسام النحو العربي إلى مدرستي الكوفة والبصرة، وانقسام التوجهات اللسانية المعاصرة إلى المدارس التي ذكرناها، وإنما نربط هذا بجانب التيسير النحوي وخلفية كل اتجاه وما دعا له في منظور بنية اللغة، ولو على سبيل الإجمال للاتجاه، ومن يمثله في النحو العربي واللسانيات، وليس على سبيل التفصيل لما لعلم اللغة والنحو من اختلافات وفروع.

غير أنه في اللسانيات لم تُثَرْ مسألة التيسير في محتواها مثل النحو العربي، خاصة تعليمها لما فيها من التجريد والتمحل في الجوانب الذهنية الداخلية لمستوياتها، وإن كانت توافق المنطق خلافا لتعليلات العامل في النحو العربي تفسيرا لبعض ظواهر إعرابه أو بنائه، وغير ذلك.

ولا شك أن هذه المسألة من مسائل التوفيق بين موروث العربية والرؤية الحداثية الجديدة، وقد حظي الدرس البلاغي مثلا في جانب البلاغة الجديدة بدراسات كثيرة وإسقاط النظريات البلاغية على التداولية والحجاج. أما النحو، فقد قامت دراسات كثيرة في التوفيق بينه وبين اللسانيات، لكنها لم تتوغل في مسائله، ذلك أن النحو يتسم بالصعوبة، كما أن الكثير من العلماء يرون أن النحو مكون للغة العربية ولا يمكن أن يكون شيئا آخرا

كاللسانيات أو غيرها من علوم المنطق، رغم ذلك، يمكن أن تكون هذه القراءة تفسيرا للنحو أو جزءا منه.

كما أن مسألة اختيار مدرستي الكوفة والبصرة للتعليم باعتبار درجات اليسر والتعقيد، وباعتبار موافقة الأغلب المطرد والشاذ والنادر استعمالا، هي أمور معروفة في تاريخ النحو العربي ومدارسه، وهي في الحقيقة بحاجة إلى تفسير أدق من الناحية الابستيمولوجية، أي لماذا كان الاختلاف؟ وماذا يمكن أن يتأسس عليه في وظيفة هذا العلم التعليمية؟ وهذا باعتبار الابستيمولوجيا تناقش أصول التأسيس وتربطها بالغايات والمجالات؟ وهل ستكون قراءة الجهود النحوية بإسقاطها على اللسانيات الحديثة ضربا من هذا الطرح وما يمكن أن يؤديه النحو في تعليم العربية عموما؟

1-الاتجاه الوصفي في شروح محيي الدين عبد الحميد:

معلوم أنّ من سمات الوصف إعطاء الملامح الخارجية للظاهرة والاكتفاء بها، بدلا من التوغل في التفسير الداخلي والضمني لها. وإذا أردنا إسقاط هذا على النحو من حيث أصوله، وجدنا أن أصل السماع والقياس من صميم الدرس الوصفي، وقد فسر به السلوكيون اللغة من جانب آلية اكتسابها بالتكرار، والتكرار شبيه بالقياس؛ فالقوالب اللغوية أو النحوية الجاهزة، يتشابه ويتماثل تفسيرها وتعليلها النحوي، لذلك يقتصر الوصفيون على هذين الأصلين بعيدا عن كل تعليل عميق.

وإذا ما أردنا مقابلة التوجهات الوصفية للسانيات باتجاه نحوي عربي أكثر وضوحا في هذا المنحى، وجدنا المذهب الظاهري الذي يدعو إلى نبذ التفسيرات العميقة ذات التمحل المنطقي والفلسفي.

وصحيح أن كل منهج يختص بمسائل معينة، لكن يمكننا اعتبار كل مسألة توقف فيها الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على شواهد السماع أو أدلة القياس، هي من قبيل الوصف، وخلاف ذلك ما تعداه في المسألة من تعليل وبحث عن العوامل، أنها من قبيل

التحليل والمنهج العقلي، والمسائل لا شك في هذا كثيرة جدا، بل إن كل المسائل تكون إما على هذا المعنى الوصفي، أو الآخر الوظيفي، أو العقلي، بل من خلال هذه الجزئية، يمكننا الحكم على التوجه العام للأستاذ محيي الدين على أي اتجاه تيسيري نحوي، خاصة أن أفكار ومنطلقات التيسير النحوي كانت مطروحة في تلك الفترة من شروحه وتعليقاته.

إن الاكتفاء بالوصف العام لأية ظاهرة نحوية أو مسألة من مسائل الجملة العربية ندرجه في خانة الوصف، ومن ذلك بداية الألفية بأقسام الكلام في قول ابن مالك:

كلامنا لفظ مفيد: كاستقم، واسم، وفعل، ثم حرف -الكلم

واحده كلمة، والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم[1]

جاء شرح ابن عقيل لموضوع البيتين موجزا حين اعتبر كلّ لفظ يحمل فائدة يحسن السكوت عليها كلاما، وهذا أمر متفق عليه عند جميع النحاة[2]. وهذا تقرير وصفي لما هو عليه الكلام في اللغة العربية، ثم بيان أقسامه وأجزائه، فتكون الملاحظة هنا بناء على الوصف المحسوس بالسماع للكلام العربي، ولم يضف في هذا الأستاذ محيي الدين غير تغيير صياغة المفهوم؛ فالكلام عنده مقتصر على أي لفظ موصوف بأمرين؛ أولهما الإفادة، وثانيهما التركيب المشابه لعبارة: استقم[3]. فما قدمه الأستاذ، هو أيضا من قبيل الوصف، لأنه حمل تبعا للناظم والشارح، كلّ لفظ مماثل لتركيب " استقم "، أنه كلام مفيد.

والأمثلة على هذا كثيرة في باب المرفوعات والنواصب والجوازم، وغيرها من أوجه الإعراب والبناء، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والنعوت والأحوال. غير أن من أكثر دلائل الوصف استحضارا عند الأستاذ محيي الدين، شواهد السماع حسب أولويتها من القرآن والحديث النبوي والشعر من كلام العرب ونثرهم؛ فالشواهد كلها نقلية، تندرج طبعا

[1]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل: ج 1، ص15-16.

[2]- ينظر: ابن عقيل: المصدر نفسه، ج1، ص16.

[3]- ينظر: محمد محيي الدين: منحة الجليل، ج1، ص15.

في سياق الوصف، وليس لها بلوغا للتحليل إذا ما اكتفى فيها المستشهد أو الشارح للمسألة بالنقل فقط، خاصة مع اعتباره للشاهد معيارا تستنبط منه القاعدة وتعمم، أو تخصص دون أيّ تفسير لعلل ورودها على هذا المنوال من كلام العرب، أو ورودها في القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف.

ولا نحتاج هنا إلى إضافة نماذج؛ فهي كثيرة في مبحث الأدلة النقلية عند محيي الدين في الفصل الثاني من الأطروحة، وكلها تندرج ضمن المنهج الوصفي لنحو العربية، ولا شك أن كفاءة المنهج الوصفي هنا، تتضح أكثر حين تكون الشواهد لقاعدة أو مسألة ما، من اللهجة العربية التي اشتهرت فيها، فتكون بذلك تفسيرا لأوجه أخرى من الكلام وردت عند لهجات غيرها.

2-الاتجاه العقلي في شروح محيي الدين عبد الحميد:

عموما ما يقارب الباحثون بين مفهوم المنهج التحليلي في أدبيات البحث وبين المنهج العقلي أو العرفاني في اللغة، والذي ذكرنا بأنه يمثل الاتجاه التحويلي والتوليدي أكثر، فالتحليل على هذا المنهج والمنوال، يجيز إسقاط ما ينحوه الأستاذ عبد الحميد محيي الدين عبد الحميد في مسائل التعليل وقراءة المسائل بنظرية العامل على أنه منهج تحليلي، وما أكثر هذا في النحو العربي وفي كتاب منحة الجليل كذلك، خاصة أنّ المحقق له إضافات وتحليلات على ما عند ابن عقيل في شرح أبيات النظم، وقد عرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل نماذج منها، ومعلوم أن الجوانب الاجتهادية هي ما يعمل فيها الرأي عكس غيرها من جوانب القياس والسماع.

ولا تعني التفاصيل الدقيقة التي جاء بها الاتجاه اللساني التوليدي التحويلي أنها ماثلة في النحو العربي على شكل الثنائيات، أو أنّ كل الذي دعت له هذه المدرسة ينطبق على التحليلات النحوية التي وردت عند الأستاذ محيي الدين، ذلك أن اللسانيات عموما ذات صيغة شمولية، عكس النحو العربي الذي يختص باللغة العربية. كما أن تفسيرات الاتجاه

التوليدي ليست خاصة بالمستوى النحوي فحسب؛ بل بالظاهرة اللغوية على عمومها، تحديدا ما تعلّق منها بالجانب الفطري للغة؛ كالكفاءة والذكاء، وعلاقة اللغة بالفكر، مما ليس له وجود في الدرس النحوي كمستوى خاص من مستويات اللغة.

وصحيح أنه قد يمكن الاعتراض منهجيا على هذه القراءة اللسانية للنحو العربي من خلال نموذج شرح المحقق الأستاذ محيي الدين لشروح ابن عقيل لنظم ألفية ابن مالك، وأن حجة الاعتراض أن اللسانيات شمولية وعامة، وهي ليست من قبيل تخصيص قواعد كل لغة، فتكون هذه المقاربة أو القراءة نسبية، لكن بالمقابل، ومن باب التيسير النحوي، هي مطابقة للجانب التطبيقي للنحو وتفسيره، وتعلمه على الوجه الدقيق، وتحقيق هذه المقاربة ميدانا، كفيل ربما بأن يثمر علميا ومنهجيا وتعليميا.

ويزيد هذا الأمر أهمية معرفية، في كون المستوى النحوي أكثر المستويات اللغوية عناية بالدراسة، وهو الأكثر بحثا كيفا وكما مقارنة بالمستويات الأخرى، كالصوت والصرف والدلالة والمعجم، لذلك فإن فهم هذا المستوى وخاصة علم العربية بما وصلت إليه المناهج الحديثة، من شأنه أن يربط التراث بالحداثة، ويحدد معالم وسبيل الإفادة منها، ويحدد أيضا منهج تلك الإفادة مع كل مسألة أو درس، سواء في مستويات النحو، أم في غيره.

ومما يمكن الخلوص له وقد سبق إليه كبار الباحثين والعلماء في اللسانيات العربية الحديثة، أن قراءة النحو العربي من خلال المنهج الوصفي والعقلي ممكنة، وهي من الفائدة المنهجية بمكان، لكنها تبقى محدودة، ذلك أنّ اللغة العربية في نحوها وحتى مستوياتها الأخرى، هي لغة تمتاز بدقة التعبير، لذا فالقراءة الوظيفية تكون أدق بالنسبة لها. وقد أفاد هذا الأستاذ أحمد المتوكل من خلال وقوفه على الجوانب الوظيفية للغة العربية.

وإذا ما أسقطنا هذا المفهوم أو المنهج اللساني الوظيفي على مدونة منحة الجليل للأستاذ محيي الدين، وجدناه يتجلى أكثر في توضيح وشرح المحقق لوظائف حروف المعاني على اختلافها وتنوعها، خاصة حين يتعلق الأمر بالشواهد القرآنية، أين تكون وظيفة حروف

المعاني دقيقة ومطابقة للوجه الأصوب الأبلغ لها في اللغة العربية. وتكمن قيمة هذه الإشارة أيضا، إلى وظيفية حروف المعاني في تعلم اللغات لغير الناطقين بها، خاصة أن كثيرا من أخطاء المتعلمين، ربما تكون في هذا المستوى بالخطاب الدارج أو الفصيح من العربية على حدّ سواء.

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل الموجز جانبا من شروح وإضافات الأستاذ محمد محيي الدين على شرح ابن عقيل وفق ثلاثة جوانب أو اعتبارات، وهي: علاقة الشروح بمقاصد التأليف والتحقيق لدى المحقق، وهو مبحث منهجي، وعلاقة هذه الشروح بجانب التيسير النحوي، أي تيسير نحو العربية في هذا الزمان الذي تعسر فيه فهمه وشرحه، بل أصبح من علوم العربية التي نحتار في من يتقنها في ظل المستجدات والحداثة، وهو مبحث معرفي يتصل بجملة الدراسات الكثيرة في هذا المجال، وإن كانت هذه الدراسات قد قدمت مقترحات في التيسير. أما دراستنا، فهي لا تختص بتعليم العربية بقدر ما تنظر في مدى خدمة شروح وتعليقات الشيخ محيي الدين في تيسير فهم وتعلم النحو العربي على القارئ.

أما المبحث الثالث، فكان محاولة منا لقراءة لهذه الشروح من منظور لساني -ولو كان مختصرا -إلا أنه عرض بعض المسائل التي وردت في التحقيق مشابهة لمنهجي الوصف والتحليل التي أفادت بهما المدارس النحوية المعاصرة، وكانت القراءة إسقاطات منهجية أكثر من كونها تحليلا مستوفيا لجميع سياقات النحو واللسانيات؛ لأن هذا الأمر يتطلب أدوات منهجية ومعرفية ينبغي أن تكون في دراسة مستقلة.

وإذا ما أدرنا تقديم خلاصة عامة، وحكم اجتهادي من الفصل يمكن أن نقول: إنّ شروح الأستاذ النحوية مادة تعليمية للمتخصص بامتياز، تفصل مسائل النحو على مجاراة القدامى الفطاحل، فتصحّح وتضيف، وتفصل وتعمم، وترجح في مسائل كثيرة. لكن بالمقابل ليس من المنهجي أن تكون مادة تعليمية للمبتدئ، لذلك فهي تندرج ضمن المؤلفات والمصنفات التي تحتاج إلى إعادة تبسيط فيما ذهب إليه من آراء، حتى يتسنى للقارئ أو الطالب الاطلاع عليها وفهمها، خاصة أنها تحقيق وشرح لكتاب ثمين يشرح أشهر نظم في نحو العربية قيل أنّ لعلماء اللسانيات الغربية اطلاع عليه ونهل منه قبل صياغة بعض نظرياتهم.

الخاتـــمة

لقد عرضنا في هذه الدراسة آراء الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد النحوية في كتابه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل. وبعد أن تمت هذه الدراسة، خلصنا إلى مجموعة من النتائج، وهي:

- تعد المتون النحوية مادة علمية ثمينة لما أودع أصحابها فيها من خلاصة لعلم النحو، واختصار لمسائله الكثيرة والمتشعبة والشائكة، مثل ألفية العالم الجليل ابن مالك، والتي حظيت بشهرة واسعة في اللغة العربية.

- نظرا لصعوبة فهم المتون النحوية على القارئ، كانت الحاجة إلى الشروح لتيسير فهمها واستيعاب مسائلها، مثل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك.

- رغم محاولة أصحاب الشروح النحوية تيسير المسائل الواردة في المتون النحوية، إلا أن شروحاتهم اتسمت ببعض من التعقيد والغموض، وهذا ما استدعى ظهور الحواشي أو ما يسمى بشرح الشرح، بغية تبسيط الصعب، واستدراك النقص، والتنبيه على الخطأ، وتقديم الإضافة النافعة، وهذا ما يصدق على كتاب "منحة الجليل" للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.

- يعد المحقق محيي الدين أستاذا بارعا في علم النحو، كثير الاطلاع على مصنفاته ومتونه ومصادره ومسائله المتنوعة.

- يظهر كتاب منحة الجليل موسوعية المحقق محيي الدين واجتهاده النحوي، وحرصه على الإفادة في موضوع النحو عموما. كما تشير آراؤه النحوية إلى تمكنه وزاده المعرفي الوافر في هذا المجال.

- تستند الاجتهادات والآراء والإضافات والترجيحات النحوية للمحقق على أدلة نقلية وأخرى عقلية، غير أن النقلية كانت غالبة وطاغية، وهذا ليعطي المسألة حجة أبلغ وأقرب للاستعمال.

- إذا كان الاستشهاد للنحو العربي قديما يعتمد على كلام العرب أكثر من الشاهد القرآني، كما لوحظ عند سيبويه مثلا وغيره، فإن في شروح المتأخرين وتحقيقاتهم- كما فعل الأستاذ محيي الدين- استشهادات واسعة بالشواهد القرآنية، موازاة لكلام العرب في فهم مسائل النحو، وتخريج الخلاف الوارد في كثير من قضاياه.

- حاول الأستاذ محيي الدين عبد الحميد في شرحه وتحقيقه لشرح ابن عقيل تيسير وتبسيط مسائل النحو، لتقديمها للقارئ في صورة واضحة لا تجعله ينفر من تعلم مادة النحو.

- عرض المحقق في كتابه آراء النحاة واختلافاتهم في البصرة والكوفة، دون تعصب أو تحيز لمدرسة على الأخرى، إلا في مواضع قليلة، مستندا في ذلك إلى التعليل والمنطق، مع إبداء رأيه في المسألة المختلف فيها، ليظهر بذلك أن له شخصية مستقلة تتسم بالموضوعية.

- يصرح المحقق بتأييده لبعض النحاة في آرائهم النحوية، ويحكم عليهم أحيانا بالخطأ أو بعموم الشرح، ويقوم بالرد عليهم في أحيان كثيرة، استنادا إلى أسس علمية صحيحة.

- لم يكتف الأستاذ محيي الدين بتبسيط وشرح المسائل النحوية الواردة في شرح ابن عقيل، بل كانت له استدراكات واجتهادات وآراء قيمة أثرت كتابه، وجعلته غزيرا بالمادة النحوية.

- هدف الأستاذ محيي الدين من خلال كتاب "منحة الجليل" إلى تيسير شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، لكنه ودون قصد منه ابتعد عن هدفه في بلوغ تبسيط النحو، بسبب الجانب الكمي الكبير في شروحاته، والذي إن دل على براعته وتمكنه من مادة النحو، إلا أنه قد يحدث تعقيدا وغموضا في فهم واستيعاب المسألة النحوية عوضا عن بيانها وتيسيرها.

التوصيات:

- بما أن المحقق محيي الدين رجل موسوعي كثير الاطلاع على علوم العربية، نقترح أن تقوم دراسات مختلفة على الكتب التي قام بتحقيقها.

قائمة

المصادر والمراجع

أولا: قائمة المصادر:

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوِي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 2003.

2- جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، ط1، بيروت، د ت.

3- أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام هارون، دار الجيل، د ط، بيروت. لبنان، د ت.

4- أبو بكر محمّد بن سهل السّراج النّحوي البغدادي، الأصول في النّحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ط3، بيروت، 1417هـ- 1996م.

5- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمّد علي النّجّار، المكتبة العلمية، د ط، مصر، د ت.

6- موفّق الدّين أبو البقاء بن يعيش، شرح المفصّل، تح: إيميل بديع يعوب، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 1422 هـ-2001.

7- علي بن مؤمن ابن عصفور، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ- 1972.

8- الشريف علي بن محمّد الجرجاني، التّعريفات، مكتبة لبنان، د ط، بيروت، 1980.

9- أبو بكر محمّد بن الحسن الزّبيدي، طبقات النّحوّيين واللّغويّين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1975.

10- أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النّفائس، ط5، بيروت، 1406هـ-1986.

11- جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنوعها، دار إحياء الكتب العربيّة، ط3، د ت.

12- أبو البركات عبد الرحمان بن محمّد الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، ط2، 1970.

13- أبو منصور الثّعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، تح: السقا والأبياري وشلبي، مكتبة مصطفى الباني، ط1، 1357هـ-1938.

14- الحسن بن عبد الله السّيرافي، أخبار النّحوّيين البصرّيين، تح: طه محمّد وعبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البانب، ط1، مصر، 1374هـ-1955.

15- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1397هـ-1977.

16- محمّد بن عبد الرّزّاق المرتضى الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1415هـ-1994.

17- أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية، تح: محمّد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، د ط، 1998.

18- أبو البقاء الكوفي، الكلّيات، تح: عدنان درويش ومحمّد المصري، مؤسسة الرّسالة، ط2، بيروت، 1419هـ-1998.

19- ابن الأنباري، لمع الأدلّة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط2، بيروت، 1391هـ-1971.

20- السّيوطي، الاقتراح في أصول النّحو، تح: عبد الكريم عطيّة، دار البيروني، ط2، 1427هـ-2006.

21- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة، 1429هـ-2008.

22- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د ط، د ت.

23- الفيروزأبادي، القاموس المحيط، تح: محمّد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرّسالة، ط08، دمشق، 1426هـ-2005.

24- خلف الأحمر، مقدّمة في النّحو، تح: عزّ الدّين التّنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، د ط، دمشق، 1381هـ-1961.

25- أبو علي الحسن، بن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشّعر وآدابه ونقده، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التّجارية الكبرى، ط2، مصر، 1374هـ-1955.

26- بهاء الدّين عبد الله ابن عقيل الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطّلائع، د ط، القاهرة، 2009.

27- أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: عمر الفاروق الطّباع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت،1414هـ-1993.

28- ضياء الدّين ابن الأثير، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة مصطفى، د ط، القاهرة، 1939م.

29- أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، عيون الأخبار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د ط، 1392هـ-1963.

ثانيا: قائمة المراجع:

30- ابن عماد، شذرات الذّهب، دار التّراث العربي، د ط، القاهرة، د ت.

31- محمّد مهدي علّام، المجمعيّون في خمسين عامًا، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأَمِيرِيّة، د ط، القاهرة،1986.

32- محمّد عبد المنعم خفاجي، الأزهر في ألف عام، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، القاهرة،1988.

33- ينظر: عبد السّلام هارون، كلمة الأستاذ عبد السّلام هارون في تأبين المغفور له الأستاذ محيي الدّين عبد الحميد، مجلة مجمع اللّغة العربية، الجزء الثاني والثّلاثون، 1393هـ-1973.

34- محمود محمّد الطّناجي، مدخل إلى تاريخ نشر التّراث العربي مع محاضرة عن التّصحيف والتّحريف، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة،1984.

35- أحمد عبد السّتّار الجواري، رأي في تيسير النّحو التّعليمي، مجلّة مجمع اللّغة العربية.

36- بوهنوش فاطمة، آراء سيبويه وأثرها في الشّروح النّحوية (شرح الألفية أنموذجًا)، مجلّة دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر،2019.

37- كمال عرفات نيهان، عبقرية التّأليف العربي، علاقات النّصوص والاتّصال العلمي، مجلة الوعي الإسلامي، د ط، الكريت، 1436هـ-2015.

38- شوقي ضيف، تيسير النّحو التعليمي قديما وحديثا، دار المعارف، ط2، مصر، د ت.

39- ابن القيم الجوزية، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفية ابن مالك، تح: محمود نصّار، دار الكتب العلمية، د ط، بيروت-لبنان، د ت.

40- أحمد بن محمّد بن علي المقري الفيّومي، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعي، مطبعة التّقدْم العلميّة، ط1، مصر، 1322هـ.

41- علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحوي، دار غريب، ط1، القاهرة، 2006.

42- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، شركة مصطفى الباني، ط2، مصر، 1377هـ –1958.

43- محمّد خير الحلواني، أصول النّحو العربي، إفريقيا الشّرق، ط2، المغرب، 2001.

44- محمود أحمد نحلة، أصول النّحو العربي، دار العلوم العربيّة، ط1، بيروت، 1407هـ - 1987.

45- سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، المكتب الإسلامي، د ط، بيروت، 1407هـ-1987.

46- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، د ط، 1394هـ-1974.

47- محمّد خان، أصول النّحو العربي، دار علي بن زيد، ط2، بسكرة، 2016.

48- عبد الكريم محمّد الأسعد، الوسيط في تاريخ النّحو العربي، دار الشّواف، ط1، الرياض، 1413هـ-1992.

49- أحمد جميل شامي، النّحو العربي قضاياه ومراحل تطوره، دار الحضارة، ط1، لبنان،1997.

50- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصريّة، ط2، القاهرة، 1381هـ- 1961.

51- فتحي عبد الفتاح الدّجيني، أبو الأسود الدّؤلي ونشأة النّحو العربي، وكالة المطبوعات، د ط، د ت.

52- تمّام حسّان، الأصول: دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: النّحو .فقه اللّغة. البلاغة، عالم الكتب، د ط، القاهرة، 1420 هـ-2000.

53- عبد الله أحمد جاد الكريم، النّحو العربي عماد اللغة والدّين، مكتبة الآداب، د ط، 2002.

54- شوقي ضيف، المدارس، النّحويّة، دار المعارف، ط7، القاهرة، د ت.

55- محمّد الطّنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، ط2، د ت.

56- إبراهيم عبّود السّامرائي، المدارس النّحوية، دار المسيرة، ط1، عمان،2007.

57- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، د ط، د ت.

58- فيلي ساندرس، نحو نظرية أسلوبية لسانية، تر: خالد محمود جمعة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2003.

ملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الآراء والاجتهادات النحوية الواردة في كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل" تعقيبا على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو العربي، وهذا لمعرفة طبيعة هذه الآراء من حيث خوضه في شرح المسائل النحوية، واختلافات النحاة، وكذلك طبيعة الأدلة والشواهد النحوية النقلية منها والعقلية التي استخدمها لتعزيز آرائه، إضافة إلى النظر في لغة التعقيبات على شروح ابن عقيل من حيث تناسب هذه اللغة مع التيسير النحوي، وما جاءت به اللسانيات الحديثة الوصفية منها والعرفانية في فهم اللغة وكشف مستوياتها.

من خلال منهجي الوصف والتحليل، وبعد الإحاطة النظرية بموضوع النحو وأهميته التعليمية وضرورة تيسيره (الفصل الأول)، وبعد عرض الأدلة النقلية والعقلية لشرح مسائل النحو، وتعزيز آراء محيي الدين النحوية، وكذلك محاولة المقاربة بين آرائه وشروحاته في الكتاب وبين مناهج اللسانيات الحديثة ولغة الشرح وتيسير النحو، خلصنا إلى أنّ تحقيق الأستاذ لم يكن مجرد تحقيق كما اتصفت بذلك كثير من كتب التحقيق، بل كان مجتهدا وشارحا ومستدركا ونحويا بامتياز، خاصة من خلال تعمقه في شرح المسائل النحوية، والتفصيل فيها، استنادا إلى أدلة نقلية وعقلية، ما جعل كتابه غزيرا بالمادة النحوية، غير أنه بسبب استغلاق موضوع النحو وصعوبة شرح ابن عقيل، كان من الأجدر منهجيا أن يصيغ الأستاذ تعقيباته بشيء من اليسر والبساطة، وهذا تناسبا مع ما لهذا الكتاب من قيمة تعليمية في النحو العربي خاصة، وعلوم العربية عموما؛ فألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل لها بمنزلة كتاب سيبويه في تأسيسه.

الكلمات المفتاحية: النحو، الآراء النحوية، التيسير النحوي، منحة الجليل، محمد محيي الدين عبد الحميد.

ملخص باللغة الإنجليزية

This study aims to present the linguistic opinions and scholarly endeavors outlined in the book "Munhaj al-Jalil in Elucidating Ibn Aqeel's Commentary," as a commentary on Ibn Aqeel's exposition of Ibn Malik's Alfiyyah in Arabic grammar. The objective is to discern the nature of these opinions concerning their exploration of grammatical issues, the variances among grammarians, as well as the nature of the transmitted and rational linguistic evidence utilized to substantiate these viewpoints. Additionally, it examines the language used in the annotations on Ibn Aqeel's explanations, evaluating its compatibility with grammatical facilitation and incorporating insights from modern descriptive and cognitive linguistics in comprehending the language and unveiling its levels.

Employing a methodology of description and analysis, following the theoretical exposition on the subject of grammar and its educational significance, along with the necessity of its facilitation (Chapter One), and subsequent to the presentation of the transmitted and rational evidence for elucidating grammatical issues, reinforcing Muhyiddin's grammatical opinions, as well as attempting a comparison between his opinions and explanations in the book and modern linguistic methodologies and the language of explanation and grammatical facilitation, it was concluded that the professor's exposition was not merely a compilation, as many investigative texts are characterized. Instead, it was a diligent, explanatory, supplementary, and outstanding grammatical endeavor, particularly evident in his thorough explanation of grammatical issues, and the detailed explication thereof, relying on both transmitted and rational evidence. This enriched his book with grammatical substance. However, due to the complexity of the grammatical subject matter and the difficulty of Ibn Aqeel's exposition, it was deemed methodologically more appropriate for the professor to formulate his annotations with a degree of simplicity and clarity. This aligns with the educational value of this book in Arabic grammar, specifically, and Arabic language sciences, generally. For Ibn Malik's Alfiyyah and Ibn Aqeel's explanation thereof hold a position akin to that of Sibawayh's book in its establishment.

Keywords: Grammar, Linguistic Opinions, Grammatical Facilitation, Munhaj al-Jalil, Professor Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid.

فهرس المحتويات

شكروعرفان .....

إهداء .....

مقدمة ..... أ-ز

الفصل الأول: النحو العربي بين الأهمية التعليمية وجهود التّيسير

تمهيد: 9

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ المفهوم والنّشأة: 10

1-مفهوم النّحو:..... 10

أ-النحو لغة:..... 10

ب-النحو اصطلاحًا:..... 11

2-نشأة النّحو العربيّ:..... 13

2-1-سبب وضع النّحو:..... 13

أ-الباعث الدّيني:..... 14

ب-الباعث القومي:..... 15

ج-الباعث الاجتماعي:..... 16

د-الباعث السياسي:..... 17

2-2-واضعو النّحو:..... 18

2-3-نشأة النّحو وتَدرّجه:..... 18

أ-مرحلة الوضع والتّكوين:..... 19

ب-مرحلة النضج والتطور:..... 20

3-النحو العربي بين التّنظير المعرفي وتعليم العربية:..... 21

3-1-النحو والتنظير المعرفي:..... 22

3-2-تعليم اللغة العربية:..... 24

المبحث الثّاني: أصول النّحو العربيّ ومصادره: 26
1-مفهوم أصول النّحو:..... 26
1-1-معنى الأصل وسياقه المعرفي:..... 26
1-2-تحديد مفهوم أصول النّحو العربي:..... 27
2-نشأة علم أصول النّحو:..... 28
3-أصول النّحو العربيّ:..... 29
3-1-السّماع ومصادره:..... 30
3-1-1-تعريف السّماع:..... 30
3-1-1-مصادر السّماع:..... 31
أ-القرآن الكريم:..... 31
ب-الحديث النبوي الشريف:..... 31
ج-كلام العرب:..... 32
3-2-القياس النّحوي:..... 34
3-2-1-تعريف القياس:..... 35
3-2-2-أركان القياس:..... 36
أ-المقيس عليه (الأصل):..... 36
ب-المقيس (الفرع):..... 36
ج-العلة النّحوية:..... 37
د-الحكم النّحوي:..... 37
3-3-الإجماع:..... 38
3-3-1-تعريف الإجماع:..... 38
3-3-2-أنواع الإجماع:..... 38
3-4-استصحاب الحال:..... 39
3-4-1-مفهوم استصحاب الحال:..... 39
3-4-2-استصحاب الحال عند النّحاة:..... 39
3-5-التعليل النحوي:..... 41
3-5-1-تعريف التعليل النحوي:..... 41

3-5-2-أهمية التعليل النحوي:.....41
3-5-3-أنواع التعليل النحوي:.....42
أ-ابن جني:.....42
ب-الزجاجي:.....43
ج-ابن السراج:.....43
3-5-4-مسالك العلل النحوية:.....44
3-5-5-قوادح العلل النحوية:.....44
أ-النقض:.....44
ب-عدم التأثير:.....44
ج-تخلف العكس:.....45
د-فساد الاعتبار:.....45
3-5-6-تطبيقات التعليل النحوي:.....45
3-5-7-نماذج من اختلاف تعليلات النحويين:.....46
أ-اختلافهم فيما اتفقوا على نطقه وحكمه:.....46
ب-اختلافهم فيما اتفقوا على نطقه وأدى ذلك إلى الاختلاف في حكمه:.....46
ج-اختلافهم فيما اختلف العرب في نطقه:.....47
المبحث الثالث: النّحو العربيّ وجهود التيسير: 48
1-مفهوم تيسير النحو:.....48
2-دواعي ومقاصد تيسير النّحو العربي:.....49
3-أثر المتون والشروح النحوية في تيسير النحو العربي:.....52
3-1-المتون النّحويّة:.....52
3-2-الشّروح النّحويّة:.....53
4-تيسير النحو العربي في العصر الحديث:.....54
5-نموذج من الشّروح النّحوية الحديثة؛ "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":.....56
5-1-التّعريف بالمؤلّف محيي الدّين عبد الحميد:.....56
أ-مولده:.....56
ب-نشأته وتكوينه العلمي:.....56

ج-إسْهَامَاتُهُ وإنتاجه العلمي:.....58
د-وفاتُهُ:.....62
5-2-لمحة وصفية عن كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل":.....62
خلاصة: 65

الفصل الثاني: الشروح النّحوية للمحقق محي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل للألفية

تمهيد: 67

المبحث الأوّل: منهج الشّرح والتّحقيق عند محي الدين عبد الحميد في الكتاب:..... 68
1-تبويب المسائل النّحوية في الكتاب:.....68
2-مقدّمة الكتاب:.....69
3-بيان الحدود النّحويّة في الكتاب:.....70
4-مصادر الشرح في الكتاب:.....72
5-شّرح المسائل النّحويّة في الكتاب:.....73
6-إعراب عناوين وأبيات الألفية:.....73
7-إعراب الشّواهد الشّعرية الوارِدة في الكتاب:.....76
7-1-من حيث الشّاعر:.....76
7-2-من حيث اللّغة والمعنى:.....76
7-3-من حيث الإعراب:.....76
8-الشّواهد النّحويّة في الكتاب:.....77
8-1-شواهد القرآن الكريم:.....77
8-2-شواهد الحديث النبوي الشّريف:.....77
8-3-شواهد الشّعر العربي الفصيح:.....77
8-4-شواهد الأمثال:.....78
9-إيراد أقوال العلماء في الكتاب:.....78
10-الخلاف النّحوي:.....78
11-القِيَاس النّحوي:.....79

12-التّعليل النّحوي:.....79
13-موقف محيي الدّين من النّاظم والشّارح:.....79
13-1-تأييد رأي النّاظم:.....79
13-2-تأييد رأي الشّارح:.....79
13-3-استدراكُه على النّاظم:.....80
أ-اعتراضُهُ على صياغة العبارة:.....80
ب-اعتراضُهُ على عدد حالات المسائل النّحوية:.....81
13-4-استدراكه على الشّارح:.....81
أ-اعتراضُهُ على صياغة العبارة:.....82
ب-اعتراضهُ على التّوجيه:.....82
ج-اعتراضُهُ على التّأويل:.....83
د-استدراكه على الشّواهد:.....83
هـ-اعتراضُهُ على التّعقيد والمَيْل إلى التّيسير:.....84
و-اعتراضُهُ على التّمثيل:.....84
ز-استدراكه على عدد حالات المسائل النّحوية:.....85
13-5-استدراكاتُه على النّاظم والشّارح معا:.....86
أ-استدراكه على القاعدة النّحوية:.....86
ب-استدراكه على الحكم:.....86
ج-اعتراضُه على الإطلاق:.....87
د-استدراكه على التّمثيل:.....87
هـ-استدراكُه على عدد الحالات الواردة في مسألة ما:.....88
المبحث الثّاني: الأدلة النقلية في شروح محمد محيي الدّين للمسائل النّحوية: 89
1-الشواهد القرآنية في شرح المسائل النحوية:.....89
1-1-الشّاهد القرآني في مسألة تنوين العوض عن الاسم:.....89
1-2-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب انفصال الضّمير:.....90
1-3-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب كسر همزة: "إِنَّ":.....90
1-4-الشّاهد القرآني في مسألة كفّ "ما" غير الموصولة عن العمل:.....91

1-5-الشّاهد القرآني في مسألة تَعَدِّي الفعل "زعم" بـ "أن":.....91
1-6-الشّاهد القرآني في مسألة جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه:.....92
1-7-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب تأخير المفعول عن الفعل:.....92
1-8-الشّاهد القرآني في مسألة حذف الفاعل:.....93
1-9-الشّاهد القرآني في مسألة نصب الفعل لمفعولين أحدهما منصوب على نزع الخافض:.....94
1-10-الشاهد القرآني في مسألة باب التّنازع في العمل:.....94
1-11-الشّاهد القرآني في مسألة جواز مجيئ المفعول لأجله معرفا بالإضافة:.....95
1-12-الشّاهد القرآني في مسألة وجوب ذكر الحال وعدم جواز حذفه:.....95
2-شواهد الحديث النّبوي الشريف في شرح المسائل النحوية:.....96
2-1-شواهد الحديث النّبوي في مسألة باب الأسماء السّتّة:.....96
أ-مسألة "هَن":.....96
ب-مسألة "أب":.....97
2-2-شواهد الحديث النّبوي في مسألة اتّصال الضّمير المتحرّك بـ"كان":.....97
2-3-شواهد الحديث النّبوي في مسألة نون الوقاية:.....98
أ-مسألة اتصال نون الوقاية باسم الفاعل:.....98
ب-مسألة اتّصال نون الوقاية باسم التّفضيل:.....98
3-شواهد كلام العرب في شرح المسائل النحوية:.....99
3-1-الشّواهد الشّعرية في مسألة نصب الفعل المضارع المعتل:.....99
3-2-الشّواهد الشّعرية في مسألة انفصال الضّمير:.....100
3-3-الشّواهد الشّعرية في مسألة إضافة العلم واقترانه بـ" ال":.....100
3-4-الشّواهد الشّعرية في باب اسم الإشارة:.....101
أ-الشّاهد الشّعري في مسألة استعمال "ذا" للإشارة إلى الجمع:.....101
ب-الشّاهد الشّعري في مسألة جواز لحاق الكاف مع حرف التّنبيه باسم الإشارة: 102
3-5-الشواهد الشّعرية في مسألة استعمالات الاسم الموصول "الألى":.....102
3-6-الشواهد الشّعرية في باب "كان" وأخواتها:.....103
أ-الشّواهد الشّعرية في مسألة حذف حرف النّفي من بعض أخوات كان:.....103

ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة مجيء "كان" زائدة بين "ما" وفعل التّعجب:..... 104
ج-الشواهد الشّعرية في مسألة حذف "كان" مع اسمها بعد "إنّ" و" لو":..... 105
د-الشّاهد الشّعري في مسألة حذف "كان" بعد "أَن" المصدريّة:..... 106
هـ-الشواهد الشّعرية في مسألة حذف نون مضارع "كان":..... 106
3-7-الشواهد الشّعرية في باب أفعال الرّجاء والمقاربة والشّروع:..... 107
أ-الشواهد الشّعرية في مسألة مجيء خبر "عسى" مجّردًا من "أن":..... 107
ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة مجيء خبر "كاد" مقترنا بـ" أن":..... 108
3-8-الشواهد الشّعرية في باب الفاعل:..... 109
أ-الشّواهد الشّعرية في مسألة جرّ الفاعل بالباء الزّائدة:..... 109
ب-الشّواهد الشّعرية في مسألة جواز إلحاق الفعل بما يدلّ على التّثنية أو الجمع:
..... 109
ج-الشواهد الشّعرية في مسألة جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول:
..... 110
3-9-الشّاهد الشّعري في باب تعدّي الفعل ولزومه:..... 111
3-10-الشّواهد الشّعرية في باب التّنازع في العمل:..... 111
أ-الشاهد الشعري في مسألة وجوب حذف عامل المصدر:..... 112
ب-الشاهد الشعري في مسألة نصب المفعول معه بعد "ما " الاستفهامية:..... 113
ج-الشواهد الشعرية في مسألة جواز استعمال "سوى " مجرورة:..... 113
3-11-الشواهد الشعرية في باب الاستثناء:..... 114
أ-الشاهد الشعري في مسألة تقدم المستثنى على المستثنى منه:..... 114
ب-الشواهد الشعرية في مسألة استعمال "خلا " و"عدا " فعلين:..... 115

المبحث الثّالث: الأدلة العقلية في شروح محيي الدين للمسائل النحوية: 116

1-القياس النحوي في شرح المسائل النحوية:..... 116
أ-القياس في مسألة تقديم الاسم على اللقب:..... 116
ب-القياس في مسألة الفعل بعد "إن":..... 116
ج-القياس في مسألة اسم المفعول من "المحب":..... 116
د-القياس في مسألة إدخال "على" و"إلى" على الظرف:..... 117

هـ-ما لا يقاس عليه:..... 117
أولا: رفع المفعول به:..... 117
ثانيا: المفعول فيه:..... 117
ثالثا: مجيء الحال نكرة:..... 118
2-التعليل النحوي في شرح المسائل النحوية:..... 118
أ-التعليل في مسألة حرفية "عسى":..... 118
ب-التعليل في مسألة أسماء الأفعال:..... 119
ج-التعليل في مسألة بناء بعض الأسماء:..... 120
د-التعليل في مسألة بناء الفعل الماضي:..... 121
هـ-التعليل في مسألة الحرف:..... 122
و-التعليل في مسألة بناء أسماء الإشارة:..... 123
ز-التعليل في مسألة إعراب "هيهات":..... 123
المبحث الرابع: الخلاف النحوي في شرح محيي الدين على شرح ابن عقيل: 125
1-الخلاف النحوي في مسألة أسماء الأفعال:..... 125
2-الخلاف النحوي في مسألة أقسام الفعل:..... 126
3-الخلاف النحوي في مسألة إعراب الأسماء الستة:..... 126
4-الخلاف النحوي في مسألة اللواحق التي بعد "إيا":..... 127
5-الخلاف النحوي في مسألة اتصال فعل التعجب بدون الوقاية:..... 128
6-الخلاف النحوي في مسألة تقدم الفاعل على رافعه:..... 129
7-الخلاف النحوي في مسألة الاسم المرفوع الواقع بعد "إن" و"إذا" الشرطيتين:..... 129
8-الخلاف النحوي في مسألة التنازع عن العمل:..... 130
9-الخلاف النحوي في مسألة الاسم الواقع بعد واو المعية:..... 131
10-الخلاف النحوي في مسألة تقديم المفعول معه على مصاحبه:..... 132
11-الخلاف النحوي في مسألة ناصب الاسم الواقع بعد "إلا ":..... 132
12-الخلاف النحوي في مسألة "سوى":..... 133
خلاصة: 135

الفصل الثالث: الاجتهادات النحوية للمحقق محي الدين في ضوء التيسير النحوي واللسانيات الحديثة

تمهيد: 137

المبحث الأول: الاجتهادات النحوية لمحي الدين عبد الحميد في الكتاب: 138

1-مسألة النكرة والمعرفة:..... 138

2-مسألة بناء الضمائر:..... 139

3-مسألة علم الجنس:..... 139

4-مسألة أنواع المفرد:..... 140

5-مسألة الجملة الواقعة خبرا:..... 140

6-مسألة حذف المبتدأ:..... 141

7-مسألة دخول لام الابتداء على خبر " إن ":..... 141

8-مسألة ضمير الفصل الواقع بين معمولي " إن ":..... 142

9-مسألة الأفعال التي لا تحتاج إلى فاعل:..... 143

10-مسألة الفعل الذي ينصب المفعول المطلق:..... 144

11-مسألة الوصف الذي ينصب المفعول المطلق:..... 145

12-مسألة تقديم الحال على عاملها:..... 145

المبحث الثاني: الاجتهادات النحوية لمحي الدين عبد الحميد في ضوء التيسير النحوي:

..... 147

1-إقران الشروح بالتحقيق في ضوء التيسير:..... 147

2-إعراب المحقّق للمسائل النحوية في ضوء التيسير:..... 149

3-إطالة شرح المسائل النحوية في ضوء التيسير:..... 154

4-خصائص لغة شرح المحقّق في ضوء التيسير:..... 159

5-مراعاة المحقق لمستوى القارئ أو متلقي النحو في ضوء التيسير:..... 164

المبحث الثالث: الاجتهادات النحوية لمحيي الدين في ضوء اللسانيات الحديثة: 167

1-الاتجاه الوصفي في شروح محيي الدين عبد الحميد:..... 170

2-الاتجاه العقلي في شروح محيي الدين عبد الحميد:..... 172

خلاصة: 175

الخاتمة 176

قائمة المصادروالمراجع 179

ملخص باللغة العربية 185

ملخص باللغة الإنجليزية 186

فهرس المحتويات 187

فهرس الآيات القرآنية 197

فهرس الأحاديث النبوية 198

فهرس الشواهد الشعرية 199

الملاحق 201

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	صفحة
{كُلٌّ لَّهَ قَانِتُونَ}	البقرة: 116	89
{وَمَا أَنُتمْ بِمُعْجِزِينَ}	يونس: 53	90
{وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ}	الشّعراء: 114	90
وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ}	الفرقان: 20	90
{قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ}	الأنبياء: 108	91
{كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ}	الأنفال: 6	91
{زَعَمْ الذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا}	التغابن: 7	91
{بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا}	الكهف: 48	91
{تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الأَخِرَة}	الأنفال: 67	92
{عَلِمَ أَن لَّنْ تُحْصُوهُ}	المزمل: 20	92
{ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ،}	الحج: 60	93
{خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ}	الأنبياء: 37	93
{وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا}	الأعراف: 155	94
{ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا}	الكهف: 96	94
{يَجْعَلُونَ أصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}	البقرة: 19	95
{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ والَارْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ}	الأنبياء: 16	95
{وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى}	النساء: 142	95
{قَالُوا تَاللهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ}	يوسف: 85	103

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	صفحة
حديث أبي بن كعب رضي الله عنه: "مَنْ تَعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تكنوا" والغرض أنّه يدعو إلى العصبية القبلية التي جهد النبي صلى الله عليه وسلّم في مَحْوِهَا" الحديث رواه أحمد والنسائي في الكبرى وصححه الألباني وحسنه الأرناؤوط.	96
حديث عبد الله رضي الله عنه: "ما صنع أبا جهل؟" الراوي: قيس بن أبي حازم المحدث: البخاري المصدر: صحيح البخاري الصفحة أو الرقم 3961.	97
حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه: "إن يكن فلن تسلّط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله" الراوي: عبد الله بن عمر المحدث: البخاري المصدر: صحيح البخاري الصفحة أو الرقم 6618.	97
حديث أبو هريرة رضي الله عنه: "فهل أنتم صَادِقُونِي" الراوي: أبو هريرة المحدث: أحمد شاكر المصدر: عمدة التفسير الصفحة أو الرقم 1/129.	98
حديث أبي ذر رضي الله عنه: "غَيْرُ الدّجّال أخوفني عليكم" مسند أحمد 145/5 حديث رقم 21334،21335	98

فهرس الشواهد الشعرية

البيت	قائلها	صفحة
فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ	عامر بن الطفيل	99
ما أقدر الله أن يُدْنِي على شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحُزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ	حندج بن حندج	99
وَمَا أُصَاحِبُ من قَوْمً فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمُ	زياد بن منقذ العدوي التميمي	100
أَصَرَمْت حبل الوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا يا صح، بل قطعَ الوصالَ هُمُ	طرفة بن العبد البكري	100
بَاعَدَ أُمَّ العَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا	أبي النّجم العجلي	101
وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمَعَارِكِ	الأخطل التغلبي	101
ولقد سَئِمْتُ من الحياةِ وطولها وسؤال هذا الناس: كيف لبيدُ؟	لبيد بن ربيعة العامري	101
يَامَا أُميلح غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنّ الضَّال وَالسَّمَرِ	العرجي	102
مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ	بني عامر	102
فَإِنَّ الأُلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَّآسِيَا	م	103
فقلت: يمينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي	امرئ القيس	103
واللهِ أَبْرَحُ فِي مقدّمةٍ أُهْدِي الجُيُوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ حتّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ وَأَسُوقُ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ	قيس الرقيات	103
لِلَّهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفْهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ	م	104
أَبَا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً أَصَابَتْ مَعَدًّا يَوْمَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا	الحماسي:	104
أرى أمّ عمرو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءً على عَمْرُو، ومَا كَانَ أَصْبَرَا	امرئ القيس بن حجر الكندي	104
ما كانَ أحسن فيك العيش مُؤْتَنِفًا غَضًّا، وَأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأَصُلَا	عروة ابن أذينة	105
لَا تقربَنّ الدّهْرَ آل مُطَرِّف إِنْ ظَالِمًا -أَبَدًا- وَإِنْ مَظْلُومَا	ليلى الأخيلية	105
وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكَا	ابن همام السلولي	105
لا يأمن الدّهر ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ	م	105
إِمَّا أَقَمْتَ وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ	م	106

ذهبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ في كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلَّ هذَا التَّجَنُّبِ	علقمة الفحل	106
وَمَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ وَمُقْتِرًا يُغَرَّرْ وَيَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَح	عروة بن الورد العبسي	106
فَإِنْ يَكُ بِالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي فَقَدْ أَبْكِي من اللَّيْلِ القَصِيرِ	مهلهل بن ربيعة	107
أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبينكَمُ المودَّةُ وَالإِخَاءُ	الحطيئة العبسي	107
عسى الله يُغْنِي عن بِلادِ ابن قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنَ الرَّبابِ سُكُوبُ	م	107
فَأَمَّا كَيْسٌ فَنَجَا، وَلَكِنْ عَسَى يَغْتَرُّبِي حَمَقٌ لَئِيمٌ	م	108
أَبَيْتُمْ قُبُولَ السِّلْمِ مِنَّا؛ فَكِدْتُمُ لدَي الحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ	م	108
رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهر طُولًا فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤية بن العجاج	108
أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ القَرْعِ للأبوابِ أَنْ يَلِجَا	م	109
إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ	تميم	109
أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَة	عمرو بن ملقط	109

الملحق

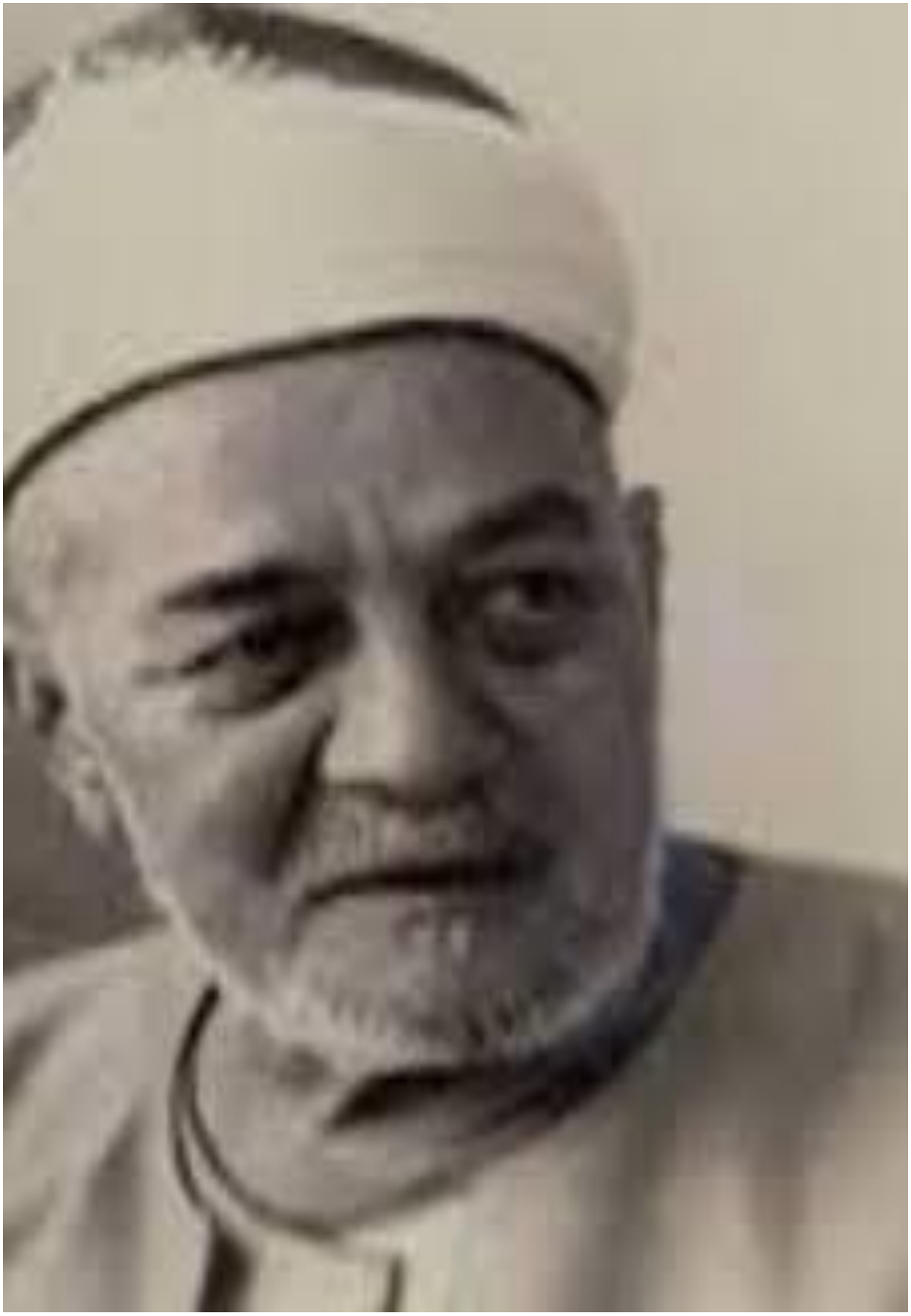

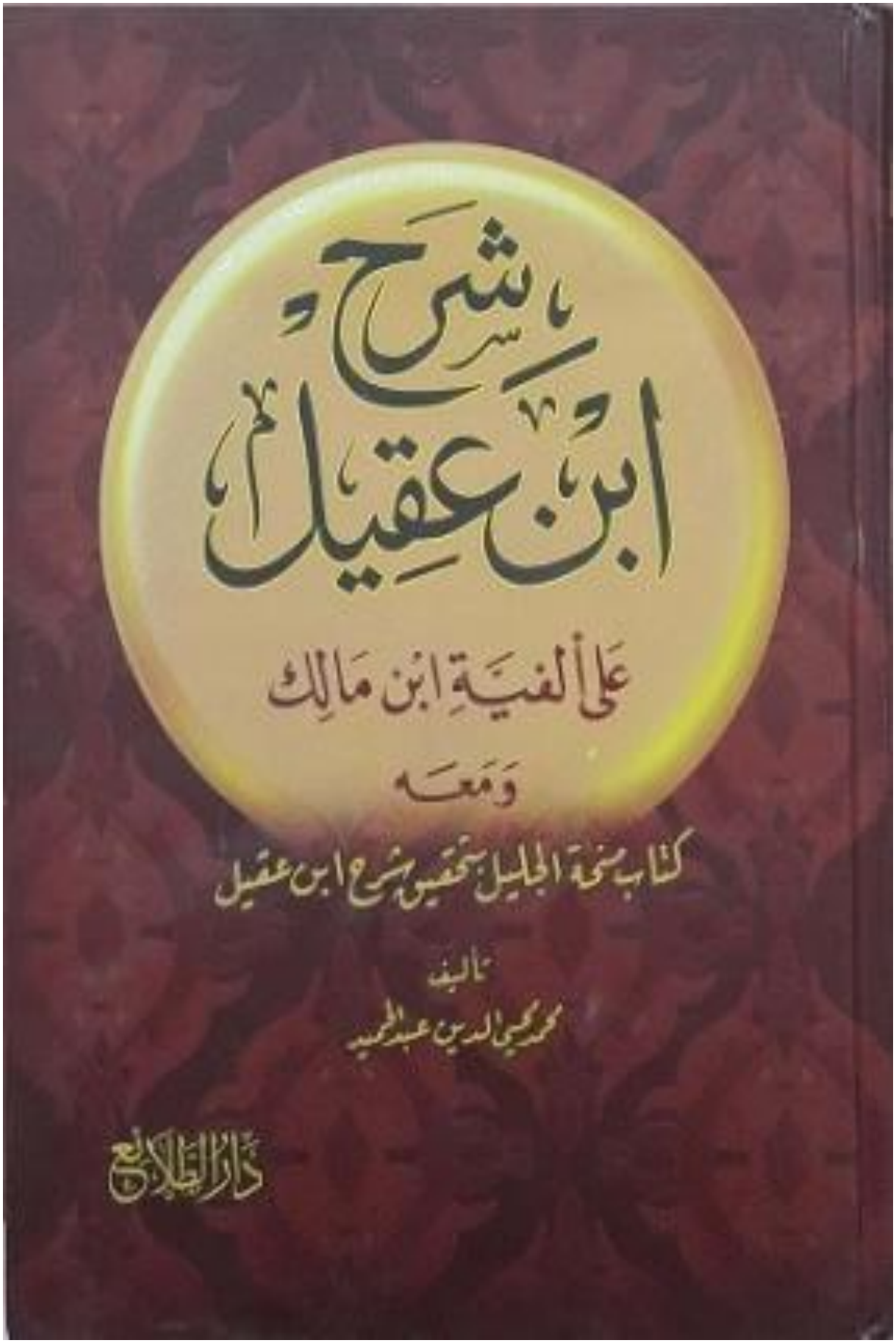
شرح
ابن عقيل
على ألفية ابن مالك
ومعه
كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل
تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
دار الطلائع